بـــرتـــوكـــولات
حكماء صهيون

PROTOCOLS
OF THE LEARNED ELDERS
OF ZION

تواريخ صدور كتاب: بروتوكولات حكماء صهيون

- 1903: أول نشر للنص باللغة الروسية في صحيفة (زنامیا). ثم أعيد نشره سنة 1905 ضمن كتاب (سيرغي نيلوس).

-. 1923: أشهر ترجمة إنجليزية، وهي ترجمة (فكتور مارسدن)، وقد نُشرت بعد وفاته

- نحو 1925: ظهرت أول ترجمة عربية معروفة في (دمشق)، وتذكر مصادر أخرى أن ترجمة عربية كانت متداولة في (القاهرة) بين 1927 و1928. كما وُجدت طبعة عربية في (بيروت) سنة 1926. لكن هوية المترجم الأول ليست محل اتفاق في جميع المصادر.

- الأربعينيات: صدرت ترجمة (محمد خليفة التونسي) في مصر، وهي من أشهر الترجمات العربية الكلاسيكية، وأعيد طبعها مرات عديدة.

- 1967: أصدر (عجاج نويهض) ترجمته ودراسته الموسعة، التي أصبحت من أكثر الطبعات العربية انتشاراً، ثم أعيد نشرها في طبعات لاحقة، منها طبعة (دار الجليل).

نصوص بروتوكولات حكماء صهيون

البروتوكول الأول

الحق للقوة . الحرية: مجرد فكرة . الليبرالية . الذهب . الإيمان . الحكومة الذاتية . رأس المال وسلطته المطلقة . العدو الداخلى . الدهماء . الفوضى . التضاد بين السياسة والأخلاق . حق القوى . السلطة اليهودية الماسونية لا تُغلب . الغاية تبرر الواسطة . الدهماء كالرجل الأعمى . الأبجدية السياسية . الانشقاق الحزبى . افضل انواع الحكم: السلطة المطلقة . المسكرات . التمسك بالقديم . الفساد . المبادئ والقواعد للحكومة اليهودية الماسونية . الارهاب . الحرية والعدالة والاخاء . مبادئ حكم السلالات الوراثية . نسف الامتيازات التى للطبقة الارستقراطية من «الغوييم» . الارستقراطية الجديدة (اليهودية) . الحالات النفسانية . المعنى المجرد لكلمة «حرية» . السلطة الخفيّة التى تُقصى ممثلى الشعب.

اننا نتناول كل فكرة على حدة، ونمحصها تمحيصا: بالمقارنة والاستنتاج، حتى تتبين لنا ماهيتها بذاتها، ونرى ما يلابسها ويحيط بها من حقائق. وأما أسلوب الكلام فنجرى عليه سهلا خاليا من زخرف الصناعة.

وما علىّ أن أبدأ بشرحه الآن، هو منهجنا فى العمل، فأشرح ذلك من ناحيتين: وجهة نظرنا، ووجهة نظر الغوييم.

وأول ما يجب أن يلاحظ أن الناس على طبيعتين: الذين غرائزهم سقيمة، والذين غرائزهم سليمة، والأولون أكثر عددًا. ولهذه العلة، فخير النتائج التى يراد تحقيقها من التسلط على الغوييم بطريق الحكومة، إنما يكون بالعنف والإرهاب، لا بالمجادلات النظرية المجردة، إذ كل امرئ مشتهاه الوصول إلى امتلاك زمام السلطة، وكل فرد يريد لو أصبح دكتاتورا. وقليلون الذين لايشتهون تضحية مصالح الجمهور من أجل منافعهم الخاصة.

ولعمرى ما هى الروادع التى تكفُّ الحيوانات المفترسة عن الوثوب، وهذه العجماوات ما هى إلا الغوييم؟ وما هو الأمر الذى قام فيهم حتى اليوم لضبط أحوالهم؟

أما بدايتهم، بداية تكوين المجتمع، فإنهم كانوا مأخوذين بالقهر من القوة الغاشمة العمياء ولهذه القوة كانوا خانعين، أما بعد ذلك، فسيطر عليهم القانون الموضوع، وهو القوة الغاشمة نفسها، ولكنه جاء بزىٍّ مختلف فى المظهر لا غير. وأستنتج من هذا أنه بموجب ناموس الطبيعة، الحق للقوة.

* * *

الحرية السياسية إنما هى فكرة مجردة، ولا واقع حقيقى لها. ولهذه الفكرة، وهى الطُّعْم فى الشَّرَك، على الواحد منا أن يعلم كيف يجب أن يطبقها، حيث تدعو الضرورة، لاستغواء الجماعات والجماهير إلى حزبه ابتغاء أن يقوم هذا الحزب فيسحق الحزب المناوئ له وهو الحزب الذى بيده الحكومة والسلطة.

وهذا العمل إنما يصبح أهون وأيسر، إذا الخصم المراد البطش به قد اخذته عَدْوَى فكرة الحرية المسماة باسم ليبرالية، وهذا الحزب مستعدٌّ من أجل ادراك هذه الفكرة المجردة، أن ينزل عن بعض سلطته. وهنا، جزمًا، يكون مطلع انتصار فكرتنا. وتحصل حينئذ حال اخرى: فما للحكومة من زمام، يكون قد استرخى واخذ بالانحلال فورًا، وهذا من عمل قانون الحياة، فتتسلط اليد الجديدة على الزمام وتجمع بعضه إلى بعض وتقيمه، لأن القوة العمياء فى الأمة لا تقوى على البقاء يومًا واحدًا دون أن يكون لها موئل يهيمن عليها بالضبط والإرشاد، ثم تمضى الحكومة الجديدة بالأمر، وجلُّ ما تفعله إنها تحل محل الحكومة السابقة التى نهكتها فكرة الليبرالية حتى أودت بها.

هذا الطور كان فيما مضى. أما اليوم فالقوة التى نسخت قوة الحكام من انصار الليبرالية هى الذهب. ولكل زمان ايمان يصحّ بصحته. وفكرة الحرية مستحيلة التحقيق على الناس، فإنه ليس فيهم من يعرف كيف يستعملها بحكمة واناة. وانظروا فى هذا، فإنكم إذا سلّمتم شعبًا الحكم الذاتى لوقت ما، فإنه لا يلبث أن تغشاه الفوضى، وتختلّ أموره، ومن هذه اللحظة فصاعدا يشتدّ التناحر بين الجماعات والجماهير حتى تقع المعارك بين الطبقات، وفى وسط هذا الاضطراب تحترق الحكومات، فإذا بها كومة رماد.

وهذه الحكومة مصيرها الاضمحلال، سواء عليها أدَفَنَتْ هى نفسها بالانتفاضات الآكلة بعضها بعض من داخل، أم جرّها هذا بالتالى إلى الوقوع فى برائن عدو من خارج، فعلى الحالتين تعتبر أنها أصيبت فى مقاتلها، ففدت أعجز من أن تقوى على النهوض لتقيل نفسها من عثرتها. فإذا بها فى قبضة يدنا. وحينئذ تأتى سلطة رأس المال، وتكون جاهزة، فتمدّ هذه السلطة بطرف حبل خفىّ إلى تلك الحكومة الجديدة لِتَعَلّق به، طوعًا أم كرهًا، لحاجتها الماسة إليه، فإن تفعل هوت إلى القعر.

فإذا قال قائلٌ من هواة الليبرالية إن هذا النهج المتقدمه صورته، يتنافى وشرع الاخلاق، سألناه: إذا كان لكل دولة عدوّان، وجاز للدولة فى مكافحة العدو الخارجى أن تستعمل كل وسيلة وطريقة وحيلة، دون أن يُعَدَّ عليها هذا أو ذاك أنه شئ لا تقرُّه الأخلاق، كأن تُعَمَّى على العدو خطط الهجوم والدفاع، حتى لا يدرى منها شيئًا، وكأخذه بالمباغته ليلا، أو بالانقضاض عليه بعدد ضخم من الجند لا قبل له به، أفلا يكون من باب أولى فى مكافحة العدو الداخلى

الذى هو شرّ من ذاك، وهو العدو المخرب لكيان المجتمع ومصالح الجمهور، أن تستعمل هذه الوسائل للقضاء عليه؟ وكيف يبقى مساغ للقول أن هذا الأمر إذا جاز هناك فلا يجوز هنا؟ والحق الذى لا ريب فيه أن تلك الوسائل إذا كانت سائغة مطلقة هناك، ومباحة فلا تكون هنا منهيًا عنها فلا يؤخذ بها.

ولعمرى كيف يكون ممكنًا لدى أىّ حكيم بصير، أن يأمل فى إدراك الفلاح والفوز، فى قيادة الجماهير إلى حيث يريد، إذا كانت عدته ما هى إلا الاعتماد على مجرد منطق الرأى والارشاد، والجدل والمقال، حينها تعترضه مقاومة، أو رماه الخصم بعورة حتى ولو كانت من الترهات، واصغت الجماهير إلى هذا، والجماهير لا تذهب فى تحليل الأمور إلى ما هو ابعد من الظاهر السطحى؟

* * *

فالرجال الذين تحسبهم من الآحاد وفى الطليعة، إذا ما سَبَحُوا فى غمرة الجماهير المؤلفة من الدهماء، فحينئذ لا يستولى على هؤلاء الرجال وجماهيرهم ألا سائق الأهواء، والمعتقدات الرخيصة، وما خفّ وفَشَا من العادات والتقاليد والنظريات العاطفية، فيقعون فى مهوى التطاحن الحزبى، الأمر الذى يمنع اتفاقهم على أى قرار، حتى ولو كان هذا القرار واضح المصلحة ولا خَفَاء فى ذلك ولا مطعن. ثم إن كل قرار يضعه الجمهور العابث، يتوقف مصيره حينئذ إمّا على فرصة مؤاتية تمضى به إلى غايته، وإمّا على كثرة كاثرة تؤيده، ولكن الكثرة لجهلها أسرار السياسة وبواطنها، فالقرار الذى يخرج من بين يديها لا يكون إلا سخريةً ومهزلةً، وإنما فى هذا القرار تكمن بذرة الفساد، فتفسد الحكومة بالنتيجة، فتدركها الفوضى ولا مناص.

* * *

فالسياسة مدارها غير مدار الاخلاق، ولا شئ مشترك بينهما، والحاكم الذى يخضع لمنهج الأخلاق لا يكون سائسًا حاذقًا، فيبقى ما يبقى على عرشه مهزوزًا متداعيًا، وأما الحاكم اللبيب الذى يريد أن يبسط حكمه فيجعله وطيدًا، يجب عليه أن يكون ذا خصلتين: الدهاء النافذ، والمكر الخادع. وأما تلك الصفات التى يقال إنها من الشمائل القومية العالية، كالصراحة فى اخلاص، والأمانة فى شرف، فهذا كله يعدّ فى باب السياسة من النقائص لا الفضائل، ويسرع بالحكام إلى أن يتدحرجوا من على عروشهم ولا منقذ لهم، ويكون هذا أكيد لهم وأنكى، وأفعل فى تفكيكهم وتهديمهم من الذى يأتيهم من قِبَل أكبر عدو يتربَّص بهم. وتلك الصفات منابتها ممالك الغويم وحكوماتهم، فهى منهم وهم بها أولى. وحذار أن نقبل مثل هذا نحن.

حقنا منبعه القوة. وكلمة حق، وجدانية معنوية مجردة، وليس على صحتها دليل. ومفادها لا شئ أكثر من هذا: اعطنى ما أريد فابرهن بذلك على أنى أقوى منك.

فأين يبتدئ الحق واين ينتهى؟

فإنى أجد فى كل دولة استولى الفساد على إدارتها، ولا هيبة بقيتْ لقوانينها ولا سطوة، ولا مقامات مرعية لحكامها، وانطلق الناس إلى مطالب الحقوق، فكل ساعة ينادون بمطلب جديد ويسقطون مطلبًا، فاختلطت دعاويهم وتضاربت، وصار لكل حزب من الافتتان والهوى، حقٌ باسم الليبرالية - أنى أجد هنا فى مثل هذا الموطن أن أهاجم باسم الحق، وهو حق القوة فاذرو فى الهواء جميع هياكل الأنظمة والأجهزة الجوفاء، وآتى بشئ جديد يحل محل الذاهب، واجعل نفسى حاكمًا سيدًا على هؤلاء الذين تركوا لنا الحقوق التى كانوا يبنون عليها حكمهم، وأما مصيرهم هم فالإستسلام إلى ما كانوا يحملون من عقائد الليبرالية.

وتتميز قوتنا فى مثل هذه الحالة الرجراجة، عن كل قوة أخرى، بمميزات امنع وأثبت، وأقوى على ردّ العادية، لأنها تبقى وراء الستار، متخفية، حتى يحين وقتها، وقد نضجت واكتملت عدّتها، فتضرب ضربتها وهى عزيزة، ولا حيلة لأحد فى النيل منها أو الوقوف فى وجهها.

ومن هذا الشر المؤقت الذى نُكْره على ايقاعه، يخرج الخير، هو خير الحكم الجديد الذى لا تهزّه ريح، فيردّ الأمور المنحرفة من جهاز الحياة الوطنية إلى نصابها ويجعلها فى الطريق القويم. وكل هذا كانت الليبرالية قد مزقته. فالنتائج تبرر الأسباب والوسائل. فعلينا فى وضع منهجنا أن نراعى ما هو أفيد وضرورىٌ أكثر مما نراعى ما هو اصلح وأخلاقى.

* * *

وأمامنا الآن مخطط، وفى هذا المخطط رُسِمت الطريق التى يجب علينا أن نسلكها نحو غايتنا، وليس لنا أن نحيد عن هذا قد شعرة، ألا إذا فعلنا ذلك مجازفة ومخاطرة، فنخسر نتائج عملنا لعدة قرون، فيذهب كله سدى.

ولكى نُوَفَّق إلى بناء الأمور على ما نريد من الصحة والكمال فى أفعالنا، لا بدّ لنا أن نأخذ بعين الاعتبار ما يكون عليه جمهور الدهماء من طباع خسّة ونذالة، وتراخ، وقلة استقرار، وفراره من حالة إلى حالة، وفقده القدرة على اكتناه أمور حياته، وافتقاره إلى نظرة الجد وصحة العزم، فهو متعامٍ عن رؤية وجه مصالحه. ويجب أن يكون واضحًا أن قوة الدهماء عمياء، تخدَّرت منها حاسة الشعور، ولا تجرى فى الفهم والاستيعاب على نطاق معقول، وهى أبدًا رهن أى مستفزّ يستفزّها من أى ناحية. وأعمى لا يقود أعمى إلا إلى هاوية، وفى النهاية يخرج افراد من الدهماء ومن سواد الشعب، لا يعدو طورهم أن يكونوا ممن لا خبرة لهم ولا سابق تجربة، وقد يكون لهم من النبوغ مظهر برّاق، ولكن لقصورهم عن النفاذ إلى بواطن المسائل السياسية المحجبة فإنهم لا يلبثون، إذا استطاعوا أولاً بلوغ الزعامة وقيادة الدهماء، أن يهووا، فتهوى معهم الأمة، فينتقض الحبل كله.

وإنما هناك رجل مجرَّب، رُبِّى منذ الصغر على فهم الحكم المستقل وَتمَرَّس به، بوسعه

أن يعى ويزن جيدًا الكلمات التى تتركب منها أبجدية السياسة.

والشعب الذى يُتْرك وشأنه ليستسلم إلى أمثال هؤلاء الذين يظهرون على المسارح فجأة من صفوفه، يجنى على نفسه إذ تقتله منازعات الأحزاب، المنازعات التى يزيد من شدة أوارها حب الوصول إلى السلطات، والازدهاء بالمظاهر والألقاب والرياسات، وكل هذا فى فوضى شاملة. أفتستطيع الدهماء، بهدوء وسكينة، وبلا تحاسد وتباغض، أن تتعاطى مهمات المصلحة العامة، وتديرها على الحكمة، دون أن تخلط بين هذا ومصالح خاصة؟ أتستطيع أن تدافع عن نفسها فى وجه عدوّ خارجى؟ لا لعمرى! لأن المسألة التى تتخطفها الأيدى تتمزق بعدد الأيدى التى تتخطفها، مآلها أن تشوّه، وتفقد الانسجام بين أجزائها، فتتعقد، وتبْهم، وتستعصى على أن تقبل التنفيذ.

* * *

ولا يتم وضع المخطط وضعًا كاملاً محكما إلى آخر مداه، إلا على يد حاكم مستبد قاهر، يقوم على ذلك حتى النهاية، ثم يوزعه أجزاء على جهاز الدولة، فيتعلق كل جزء بآلته الخاصة به من جهة التنفيذ، ونستنتج من هذا بالضرورة أن الوضع الذى ينبغى أن تكون عليه الدولة مع الليباقة والكفاية، هو الوضع الذى يجتمع كله فى يد رجل مسؤول. وبلا سلطة مطلقة، لا حياة للحضارة، والحضارة لا تقوم على الدهماء، بل على يد مَنْ يقود الدهماء، كائنًا من يكون ذلك الرجل القائد. والدهماء قوة همجية، وهذه القوة تتجلى فى كل مناسبة واقعة. وفى اللحظة التى تتسلم فيها الدهماء الحرية، وتجدُ نفسها قادرة على التصرف كما تشاء، تقع الفوضى فورًا وهذا الضرب من الاختباط أسوأ ضروب التردى الإنسانى الأعمى.

* * *

انظروا إلى الحيوانات المدمنة على المسكر، تدور برءوس مدوَّخة، ترى من حقها المزيد منه فتناله إذا نالت الحرية. فهذا لا يليق بنا، ولا نسلك نحن هذه الدروب. فشعوب الغوييم قد رنحتها الخمرة، وشبابهم قد استولت عليهم البلادة من نتيجة ذلك، فأخملتهم وألصقتهم بالبقاء على القديم الموروث الذى عرفوه ونشأوا عليه، وقد ازدادوا اغراء بأوضاعهم هذه، على يد المهيأين من جهتنا خاصة للدفع بهم فى هذا الاتجاه كالمعلمين المنتدبين للتعليم الخاص، والخدم، والمربيات والحاضنات فى بيوت الأغنياء، والكتبة والموظفين فى الأعمال المكتبية وسواهم، وكالنساء منا فى المقاصف وأماكن الملذات التى يرتادها الغوييم. وفى عداد هذا الطراز الأخير، اذكر ما يسمى عادة «بمجتمع السيدات»، أو «المجتمع النسائى» حيث المعاشرة مباحة للفساد وللترف. وشعارنا ضد هذا: العنف، وأخذ الناس بالحيلة ليعتقدوا أن الشئ المتعلقة به الحيلة كأنه صحيح لا ريب فيه. وإنما بالعنف وحده يتم لنا الغلب فى الأمور السياسية، ولا سيما إذا كانت أدوات العنف مخيفة، من المواهب الذهنية مما هو ضرورى

لرجال السياسة. فالعنف يجب أن يُتخذ قاعدة وكذلك المكر والخداع، وما قلناه مما ينبغى أن يكون شعارًا، كل هذا فائدته العملية أن يتخذ قاعدة فى الحكومات التى يراد أن تتخلى عن تيجانها تحت أقدام الممثل الجديد لعهد جديد. وهذا الشر هو الوسيلة الوحيدة لبلوغ الغاية المقصودة من الخير. ولذلك لا ينبغى لنا أن نتردد فى استعمال الرشوة والخديعة والخيانة، متى لاح لنا أن بهذا تحقق الغاية. وفى السياسة يجب على الواحد المسؤول أن يعرف كيف تقتنص الفرص فورًا، إذا كان من نتيجة ذلك الاستسلام إلى السلطة الجديدة.

ودولتنا الماضية قُدُمًا فى طريقها، طريق الفتح السلمى، من حقها أن تبدّل أهوال الفتن والحروب بما هو أخف وأهون، وأخفى عن العيون، وهو إصدار أحكام بالموت، ضرورية، من وراء الستار، فيبقى الرعب قائما، وقد تبدلت صورته، فيؤدى ذلك إلى الخضوع الأعمى المبتغى.

قل هى الشراسة. ومتى ما كانت فى محلها ولا تتراجع إلى الرفق، غدت عامل القوة الأكبر فى الدولة. وإن تعلّقنا بهذا المنهج، ولا يراد به المكسب والمغنم فحسب، بل نريده أيضًا من أجل الواجب انتحاء بالقافلة نحو النصر، ونعود فنقرر أنه هو العنف، وأخذ الناس بالحيلة ليعتقدوا أن الشئ المتعلقة به الحيلة كأنه صحيح لا ريب فيه.

فى الزمن الماضى، كنا نحن أول من نادى فى جماهير الشعب بكلمات الحرية والعدالة والمساواة، وهى كلمات لم تزل تردد إلى اليوم، ويرددها من هم بالببغاوات أشبه، ينقَضُّون على طُعم الشرك من كل جو وسماء، فأفسدوا على العالم رفاهيته كما أفسدوا على الفرد حريته الحقيقية، وكانت من قبل فى حرز من عبث الدهماء.

والذين يرجى أن يكونوا حكماء عقلاء من الغوييم، وأهل فكر وروية، لم يستطيعوا أن يفهموا شيئًا من معانى هذه الألفاظ التى ينادون بها، الفارغة الجوفاء؛ ولا أن يلاحظوا ما بين بعضها بعضًا من تناقض وتضارب، ولا أن يتبينوا أن ليس فى أصل الطبيعة مساواة، ولا يمكن أن تكون هناك حرية، إذ الطبيعة هى نفسها قد صنعت الفروق فى الأذهان والأخلاق والكفايات، وجعلت هذه الفروق ثابتة كثبات الخضوع لها فى سننها ونواميسها. وعَجَز أولئك أيضًا عن أن يدركوا أن الدهماء قوةٌ عمياء، وأن النخبة الجديدة المختارة منهم لتوَلى المسؤولية، هى خلوٌ من التجربة. وهى بالقياس إلى ما تتطلبه السياسة، عمياء كالدهماء، حتى ولا فرق. واللوذعى وإن كان مجنونًا فبوسعه أن يصل إلى الحكم، بينما غير اللوذعى، ولو كان عبقريا، فلا يدرك كنه السياسة. وهذه الأشياء كلها لم يفقه الغوييم من بواطنها وأسرارها شيئًا، ومع هذا، فقد كانت عهود الحكم، وحكم السلالات فى الماضى عند الغوييم، ترسو على هذه الأغاليط، فكان الأب ينقل إلى ابنه معرفة أصول السياسة بطريقة لا يشارك فيها أحدٌ إلا أفراد السلالة، ولا أحد منهم يفتح هذا الباب للرعية. ومع اطراد الزمن صار معنى احتكار هذا الأمر فى السلالات يعروه الإبهام والكمود، حتى تلاشى واضمحلّ. وهذا بالنتيجة ساعد فى إنجاح قضيتنا.

وفى جميع جنبات الدنيا، كان من شأن كلمات حرية - عدالة - مساواة أن اجتذبت إلى صفوفنا على يد دعاتنا وعملائنا المسخرين، مَنْ لا يحصيهم عدٌ من الذين رفعوا راياتنا بالهتاف. وكانت هذه الكلمات، دائمًا هى السوس الذى ينخر فى رفاهية الغوييم، ويقتلع الأمن والراحة من ربوعهم، ويذهب بالهدوء، ويسلبهم روح التضامن، وينسف بالتالى جميع الأسس التى تقوم عليها دول الغوييم. وهذا ساعدنا أيضًا فى احراز النصر، على ما ترون من البيان بعد قليل: فمما أعطانا المُكنة التى توصلنا بها إلى الورقة الرابحة، هو سحق الامتيازات، أو بتعبير آخر، نسف ارستقراطية الغوييم نسفًا كليًا تامًا، وقد كان أهل هذه الطبقة هم الوفاء الوحيد للدفاع فى وجهنا من وراء الشعوب والبلدان. وعلى انقاض ارستقراطية الغوييم وارث محتدها القديم، بنينا ارستقراطية من طبقتنا المتهذبة الراقية، تتوّجها ارستقراطية المال. وجعلنا أوصاف ارستقراطيتنا مستمدة من نبعتين: المال، وهذا أمره يقع على عاتقنا، والمعرفة، وهذه تستقى من حكمائنا الشيوخ، وهذا منهم هو القوة الدافعة.

والظفر الذى بلغناه، قد جاء ايسر واهون، لأننا فى تعاملنا مع الناس الذين احتجنا اليهم، كنا دائمًا نضرب على أدق الأوتار حساسية فى ذهن الإنسان، ومن جملة ذلك الدفع نقدا، واستغلال النهمة نحو المال، والشره إلى الحاجات المادية للإفساد، وكل واحدة من هذه النقائص الإنسانية، إذا عملت وحدها، كانت كافية لتشلّ نشاط الفرد كله، وتجعل قوة ارادته مطاوعةً ملبيةً، مستجيبة للذى اشترى منه العمل.

وكان من شأن المعنى المجرد لكلمة «الحرية» أن عضَّدَنا فى اقناع الدهماء فى جميع البلدان أن حكوماتهم ما هى إلا حارس الشعب والشعب هو صاحب القضية، فالحارس يمكن تغييره وتبديله، كقفاز قديم نبذ وجئ بجديد.

وإنما هى هذه المُكْنة، مكنة تبديل ممثلى الشعب، ما جعل الممثلين طوع امرنا، وأعطانا سلطة تسخيرهم.

* * *

البروتوكول الثانى

الحروب الاقتصادية - أسس التفوق اليهودى - الحكومات الصورية والمستشارون السريون - نجاح التعاليم المدمّرة - المرونة فى السياسة - الدور الذى تمثّله الصحف - ثمن الذهب وقيمة الضحايا اليهودية.

إن غرضنا الذى نسعى إليه، يحتم أن تنتهى الحروب بلا تغيير حدود ولا توسع اقليمى، وينبغى تطبيق هذا ما أمكن. فإذا جرى الأمر على هذا قدر المستطاع، تحولت الحرب إلى صعيد اقتصادى وهنا لا مفرّ أن تدرك الأمم من خلال ما نقدم من مساعدات، ما لنا من قوة التغليب، تغليب فريق على آخر، ومن التفوق، ونفوذ اليد العليا الخفية. وهذا الوضع من شأنه أن يجعل الفريقين تحت رحمة عملائنا الدوليين الذين يملكون ملايين العيون اليقظة التى لا تنام، ولم مجالٌ مطلق يعملون فيه بلا قيد. وحينئذ تقوى حقوقنا الدولية العامة على محق الحقوق القومية الخاصة، فى نطاق المعنى المألوف لكلمة حق، فيتسنى لنا أن نحكم الشعوب بهذه الحقوق تمامًا كما تحكم الدول رعاياهم بالقانون المدنى داخل حدودها.

* * *

والأشخاص الذين نختارهم من صفوف الشعب اختيارًا دقيقًا ضامنًا لنا أن يكونوا كاملى الاستعداد للخدمة الطائعة، لن يكونوا من طراز الرجال الذين سبق لهم التمرس بفنون الحكم والحكومة، حتى يسهل اقتناصهم ووقوع الحكم فى قبضة يدنا، فنتخذ منهم مخالب صيد، ويتولاهم منا أشخاص أهل علم مكين وعبقرية، يكونون لهم مستشارين من وراء ستار، واختصاصيين وخبراء، وهؤلاء الرجال المختارون منا، يكونون قد نُشّئوا منذ الصغر تنشئةً خاصة، وأهلوا لتصريف شؤون العالم تأهيلاً كاملاً، ويكونون، كما تعلمون، قد مضى عليهم زمن، وهم يرتضعون معلوماتهم التى يحتاجون إليها، من مناهجنا السياسية ودرس التاريخ، ومن ملاحظة سير الحوادث وهى تقع على توالى الوقت. أما الغوييم فقد بَعُدَت الشقة بينهم وبين إن يكونوا قادرين على الاهتداء إلى الحكمة، بالملاحظة التاريخية غير المتحيزة، إذ جُلُّ ما تبلغ استنارتهم به هو الطرق النظرية على نمط رتيب، دون أن يتعمقوا فى تسليط العين الفاحصة النافذة على مدار النتائج للحوادث. فليس بنا من حاجة، والحالة هذه، أن نقيم لهم أىّ وزن - فلندعهم فى حالهم وما يشتهون ويحبّون، حتى تأتى ساعة اقتناصهم، أو يظلوا يعيشون على الآمال تنتقل بهم من مشروع خيالى إلى آخر، ويتباهون بذكريات ما سبق لهم

التمتع به من لُبَانات. وليبق هذا كله دورهم الرئيسى الذى يمثلون. وقد نجحنا فى إقناعهم بأن ما لديهم من معلومات نظرية، إنما هو من حُرِّ محصول العلم. وما دام غرضنا هو هذا، فدأبنا بواسطة صحفنا أن ترسخ فيهم الاعتقاد بصحة ما يحملون من نظريات وآراء. أما أهل الفكر منهم، فينتفخون ازدهاءً بما لهم من حظٍّ المعرفة، وتراهم، وهم غُفلٌ عن الاستعانة بوضع التجربة على محك المنطق، يندفعون إلى وضع نظرياتهم موضع العمل، ولكن ما هو فى نظرهم علم ومعرفة، إن هو فى الواقع إلا ما عُنِىَ عملاؤنا الاختصاصيون بتصنيفه لهم بحذقٍ ومهارةٍ، وهىّء هذا كله لتتوّر أذهانهم به على الاتجاه الذى نريد.

إياكم أن تعتقدوا ولو للحظة واحدة، إن ما أقول هو من الكلام القليل الجدوى: فما عليكم إلا أن تتفكروا فى ما صنفنا لإنجاح النظريات الدرونية والماركسية والنيتشية. أما نحن اليهود، فما علينا إلا أن نرى بوضوح ما كان لتوجيهاتنا من أثرٍ خطير فى التلبيس على إفهام الغوييم فى هذا المجال.

ولا بد لنا فى منهجنا هذا، إن نأخذ بعين الاعتبار، ما عند الأمم من طراز فكر، وخلق، ونزعة، واتجاه. وإنما نفعل هذا لكى نحترز به من الانزلاق فى معالجاتنا السياسية والتوجيه الإدارى، فلا نعثر ولا نكبو. وإن انتصار منهجنا، الموزعة اجزاؤه على مختلف المناحى توزيعًا يصيب كل ناحية بما يؤاتيها منه، حسب امزجة الشعوب التى تقع فى طريقنا - أن انتصارنا المتوخى، قد يفشل ويحبط دون إدراك الغاية، إذا كان تطبيقنا للمنهج ليس مبنيًا على الأحكام المستمدة من صفوة دروسنا الماضية، نطبقها على ضوء الحاضر.

* * *

ولا يخفى أن فى أيدى دول اليوم آلةً عظيمة تستخدم فى خلق الحركات الفكرية، والتيارات الذهنية، ألا وهى الصحف. والمتعين عمله على الصحف التى فى قبضتنا، أن تدأب تصيح مطالبة بالحاجات التى يفترض أنها ضرورية وحيوية للشعب، وأن تبسط شكاوى الشعب، وأن تثير النقمة وتخلق أسبابها، إذ فى هذه الصحف يتجسد انتصار حزبة الرأى والفكر. غير أن دولة الغوييم لم تعرف بعد كيف تستغل هذه الآلة، فاستولينا عليها نحن، وبواسطة الصحف نلنا القوة التى تحرّك وتؤثر، وبقينا وراء الستار. فمرحى للصحف، وكفنًا ملئٌ بالذهب، مع العلم أن هذا الذهب قد جمعناه مقابل بحار من الدماء والعرق المتصبب. نعم، قد حصدنا ما زرعنا، ولا عبرة إن جلّت وعظمت التضحيات من شعبنا. فكل ضحية منا أنها لتضاهى عند الله ألفًا من ضحايا الغوييم.

البروتوكول الثالث

الأفعى الرمزية ومغزاها - الاختلال فى الموازين الدستورية - الإرهاب فى القصور - وسائل القوة والمطمح - المجالس النيابية والثرثارون من خطباء وكتّاب - سوء استعمال السلطة - العبودية الاقتصادية - اسطورة «حقوق الشعب» - نظام الاحتكار والأورستقراطية - جيش اليهودية الماسونية - تناقص الغوييم - المجاعات وحقوق رأس المال - الدهماء وتتويج الملك السيد على العالم كله - القاعدة الأساسية للتعليم فى المدارس الأهلية - الماسونية فى المستقبل - السر العلمى فى حقيقة هيكل المجتمع وتركيبه - الأزمة الاقتصادية العالمية - ضمان الأمان لشعبنا - السلطة المطلقة فى الماسونية وقيام المملكة التى يسودها العقل - لا فائدة ولا مرشد - الماسونية والثورة الفرنسية الكبرى - الملك المتسلط المستبد من نسل صهيون - الأسباب التى تولى الماسونية المناعة فلا تقهر. الدور الذى يمثله عملاء الماسونية السريون - الحرية.

بوسعى اليوم أن أعلمكم أن هدفنا قد تدانى واقترب، فلم يَبْقَ بيننا وبين الوصول إليه إلاّ بضع خطوات، فى مسافة قصيرة. وبنظرة إلى الوراء، ندرك أن الطريق الطويلة التى اجتزناها كادت تنتهى، ثم تقفل الأفعى الرمزية دورتها، وهذه الأفعى هى رمز شعبنا فى قيامه بهذه المراحل. وعندما تغلق هذه الحلقة، تمسى الدول الأوروبية جميعًا محصورةً ضمن دائرتها، والأفعى قد تكورت من حولها كالكُلابة.

* * *

وإننا سنرى موازين الدساتير لأيامنا هذه عما قريب تنهار، إذ نحن أقمناها ونصبناها، وجعلناها على شئ من الخلل فى تركيبها عمّدًا، بحيث تبقى دائمة الحركة على مدارها، بين أن تشيل تارةً وترجح طورًا، لتذوب وتتلاشى مادتها فى النهاية، كما يذوب بالتالى مدارها كله. وأما الغوييم، فهم تحت الاعتقاد الموهوم أنهم أحكموا وأحصفوا اقامة هذه الموازين، وراحوا يعلقون عليها الأهمية، وينتظرون حسن انتظام سيرها، لعلهم يدركون يوما ما يأملون. غير أن مدارات الموازين - الملوك الذين هم على العروش - هم فى شغل عن ذلك لأنهم غذوا محوطين بأمر ممثلى الشعب ونوابه، وجعَلَ هؤلاء يرقصون للملوك على كل لحن يلذّ لهم، وتوزعت السلطة فوضى، ينتاشها كل فريق قدر استطاعته، والسلطة التى بيد هؤلاء الممثلين إنما وصلت اليهم عن طريق الإرهاب الذى بالتالى وصل زفيره إلى داخل القصور. وتقطعت الحبال التى ينبغى أن تكون الصلة بين الملك والشعب، فلا شئ بعد ذلك يصل بينهما. فبقى الملك على عرشه خائفًا يترقب، يتوقع مداهمة البغتات من الطامعين فى السلطة. ونحن قد أنشأنا برزخا يفصل بين السلطة العليا للدولة، وسلطة الشعب العمياء، فصار كل فريق فى حيّز، وفقَدَ معناه

وصار أمرهما كالأعمى قد حيل بينه وبين عصاه.

ولكى نحرّض طلاّب الوصول إلى السلطة على أن يَثِبوا إلى ما يشرهون إليه ويسيئوا استعماله، فقد حركنا جميع قوى المعارضة فى مختلف جبهاتها، ليقوم هذا فى وجه ذاك، ونفخنا فى كلٍّ منهم الروح التى تهزّه، فانطلقوا بنزعاتهم الليبرالية نحو طلب الاستقلال، وإيقاعًا للإخلال، ولا مهرب، فقد جارينا كل فريق وما يهوى، وسلحنا جميع الأحزاب، وجعلنا الوصول إلى السلطة الغرض المقدس فوق كل شئ. وأما الدول، فاتخذنا من منازعاتها حلبة صراع حيث يشتد التصادم والاقتتال. ولن يمضى بعد هذا إلا القليل من الوقت حتى العالم أجمع يأخذ يتخبط فى الفوضى والإفلاس.

واتخذ طلاب الوصول، وهم أكثر من أن يُحصوا، من قاعات البرلمانات والمجالس الإدارية العالية، ساحات ومنابر للخطابة الرخيصة. وكثر الصحافيون المحترفون وأصحاب الأقلام الذين يعيشون على حرفة التحرش والوقيعة، ودأبهم أن يطرقوا كل يوم أبواب السلطة التنفيذية للأجر والمكافأة. واتسع شيوع المخازى من سوء استعمال صلاحيات الوظائف اتساعًا يدلّ على أن مؤسسات الدولة بأصولها وفروعها، قد تهيأت ونضجت لتعصف بها الرياح المقبلة، فيثور الشعب برعاعه ودهمائه، ويجعل عالى الأمور سافلها.

* * *

وترى الشعب الآن قد نهشته أنياب الفقر، فصار فى عبوديته أسوأ من عبودية رقّ الرقَبَة ورق الأرض من قبل، وأمره مغلق. أما العبودية القديمة، فقد كان أمرها أهون، إذ يستطيع الشعب التحرر منها بوسيلة ما، أمّا من هذا الفقر المدقع المحيط به، فلا أمل له فى النجاة، وقد جعلنا الدساتير تنص على الحقوق نصًا صريحًا، وهى ما يسمى بحقوق الشعب. وأما الشعب نفسه، فإنه لا يناله من هذا شئ، وهو لا يجد هذه الحقوق إلا خيالاً وسرابًا، ويوقن العامل الكادح أن لا جدوى له من تلك النصوص الفارغة والخطب الجوفاء فى القاعات، إذ يدور حول نفسه، فإذا به باقٍ على الطوى يعانى الشدائد، ولا يصيبه أىٌّ خير من الدستور ونصوصه، إلا ما يتساقط عليه من فتات الموائد فى مواسم الانتخابات العامة، لينتخب المرشح الذى يُملى عليه اسمه من قِبَل عملائنا. والحقوق التى ينالها فى بلاد الحكم الجمهورى ليس له منها إلا المرارة، وهى لا تخفف من أعبائه شيئًا، بل تسلبه من الناحية الأخرى جميع الضمانات التى تكفل له بعض الأجور المنتظمة، وتجعله يلجأ إلى الإضرابات مع رفاقه، أو تراه موقوفًا محجوزًا عليه بأمر سادته.

والشعب بإرشادنا قد محا الطبقه الارستقراطية التى كانت تدافع عنه وتحميه لمنفعتها منه إذ مصالحهما مشتركة. ونرى الشعب اليوم بعد نسفه الطبقة الارستقراطية، قد أطبَقَتْ

على مخنقه أيدى صغار المرابين يمتصونه امتصاص المَلَق، فاسترقوه وقيّدوه.

فتأتى نحن الآن بدورنا، ونظهر على المسرح مدّعين حبّ انقاذ العامل الفقير مما هو فيه من بلاء. فندعوه أن ينتظم فى صفوف جندنا المقاتل تحت لواء الاشتراكية والفوضوية والشيوعية، وأما حملة هذه الألوية فمن دأبنا أن نساعدهم اتباعًا لقاعدة أخوية مزعومة وهى تضامن الإنسانية، وتلك من قواعد الماسونية عندنا. أما الطبقة الارستقراطية التى يُوليها القانون الوسيلة لتستثمر تعب العمال البائسين، فإنها أمست الآن مرتاحة قريرة العين، إذ ترى هؤلاء العمال قد اكتسوا، وَرُدَّت إليهم العافية فى ابدانهم. هذا، بينما خطتنا نحن، على النقيض من هذا تمامًا: أن تسود الفاقة، ويتناقص كيان الغوييم. وآلتنا تكون قويةً، إذ استحكمتْ حلقات المجاعة وأزمنت، وحلَّ الهُزَال بالعامل، فيكون معنى هذا كله أن العامل أصبح فى الطريق إلى أن يمسى مستعبدًا لإرادتنا، وهو يعلم أنه لن يجد فى حكومته المُكنة ولا الطاقة ولا الهمة ولا العزم، ليقف شئ من ذلك فى طريقنا. والجوع يخلق لرأس المال الحق ليتحكم بالعامل تحكمًا مارست مثله الطبقة الارستقراطية فى أيامها، حتى ولو كان الملوك من ورائها يُعدُّونها بسلطة القانون.

* * *

وبالفاقة، وما تولده وتفرّخه من حسد وبغضاء، نستطيع أن نهيج الدهماء ونحوّل أيديهم إلى سلاح يدمرون به ما يكون فى طريقنا من عقبات. ومتى ما دقت الساعة منذرةً بمجئ مولانا الملك، ملك العالم كله، ليعلو التاج مفرقيه، ستكون هذه الأيدى العمالية نفسها، هى الأيدى التى تزيل من الطريق كل عقبة.

* * *

ونرى الغوييم قد فقدوا صحة التفكير كأنهم فى ضلال، إلا إذا أيقظتهم مقترحات الاختصاصيين منا. فهم أقصر نظرًا من أن يروا ما نرى نحن، من الضرورة التى تقضى بإحداث ما سنُحْدث يوم تقوم مملكتنا، وأول ذلك، وهو بالغ الخطورة، إدرارة التعليم فى المدارس الوطنية الأهلية، بحيث يقتصر على تعليم عنصر واحد بسيط من عناصر المعرفة، وهو أسّ المعارف كلها: كيف يتركب كيان الحياة الإنسانية، والكيان الاجتماعى. وهذا يقضى بتقسيم العمال إلى فئات، وبالتالى تقسيم الناس إلى طبقات، ولكل طبقة أوضاعها، ويكون من الضرورى أن يعلم الجميع أنه بسبب اختلاف الغايات من النشاط الإنسانى، لا يمكن أن تكون هناك مساواة. ولا يستوى اثنان فى ميزان واحد: فإن الذى يعمل عملاً تتأثر بنتائجه طبقةً بكاملها، ليس على استواء أمام القانون مع الذى يعمل عملاً لا يتأثر بنتائجه إلا هو نفسه، صانع العمل، وحده، وسيكون من شأن المعرفة الصحيحة لتركيب بنية المجتمع، وعلى أسرار

هذا لا نطلع الغوييم، أن تظهر لجميع الناس أن العمل وما يلزمه من وضع، كل ذلك يجب أن يضبط ضبطًا ضمن حدود معينة، حتى لا يبقى بعد ذلك سبب يجر الإنسانية إلى الشقاء، مما يؤدى إليه التعليم الحالى الذى لا يتفق مع العمل الذى يطلب من الأفراد القيام به. وبعد الإحاطة الوافية بهذه المعرفة، سيبادر الناس من تلقاء أنفسهم إلى طاعة السلطة وقبول الأوضاع التى تعينها لهم الدولة. أما قيمة المعارف فى الوقت الحاضر، وما أعطيناه من إرشاد لتوجيهها، فظاهرٌ فى أننا نرى الشعب الذى يصدّق كل ما تقع عليه عينه فى الصحف والكتب يبطن الكراهة العمياء لأىّ وضع يراه أعلى من وضعه الحالى، وسبب هذه الكراهة ناشئ عن عدم فهمه شيئًا من معنى الطبقة، ولا من معنى الوضع اللازم لها، وهو مخبول فى أمره، بما نلقى إليه من تلقين يضلّله، ويزيد من جهالته.

* * *

وهذه الكراهية ستبلغ أمدًا أبعد، إذا ما هبَّت عليها رياح أزمةٍ اقتصادية تجمّد التعامل فى البورصات، وتشل دواليب الصناعة، وإننا بالوسائل السرية التى فى أيدينا، سنخلق أزمة اقتصادية عالمية لا قِبَل لأحد باحتمالها، فتقذف بالجموع من رعاع العمال إلى الشوارع، ويقع هذا فى كل بلدٍ أوروبى بوقتٍ واحد. وهذه الجموع ستتطلق هازجة إلى الدماء تسفكها بنهمة وقَرَم، هى دماء الطبقة التى يكرهها العمال من المهد، وتتطلق الأيدى فى نهب الأموال ويبلغ العبث أمده الأقصى.

أما أموالنا نحن، فلن يمسها العمال، لإننا نكون واقفين على مواقيت حركاتهم وسكناتهم، فإذا ما حاولوا أن يتوجهوا نحونا، عرفنا كيف نصدّهم ونحمى جهتنا من عدوانهم.

وقد بيّنا من ناحيتنا أن التقدم المادى من شأنه أن يجعل الغويم يثوب إلى حكم العقل ويستظل بظله. وهذا بعينه ما ستفعله سلطتنا المستبدة. فهى تعلم كيف إنها تستطيع بالقسوة الحكيمة العادلة أن تستأصل جذور الاضطراب وتسكّن هائجه، وإن تتناول الليبرالية بالكىّ لتبرأ من علتها، ولا تتناول بالكى غيرها من المؤسسات.

وإذا ما رأى سواد الشعب، بطبقته العامة، أن جميع الامتيازات التى كانت للطبقات الأخرى قد زالت، كما زال أيضًا ما كانت عليه تلك الطبقات من هوى وانغماس، فإنه يَلج باب الاعتقاد أنه هو صائر سيدًا مطاعًا، ولكنه يبقى سرا لا يعلم أنه هو، وقد نَسَف بيته بيده، أمسى كالأعمى الذى واجهه ركامٌ من حجارة فعثر، وكلما حاول أن ينهض عاد فعثر ثانية، فراح يستنجد بمن يكشف له الطريق فازداد بلبلة، وغاب عنه أن الأولى به أن يعود إلى الوراء، إلى وضعه السابق. وفى النهاية يستسلم بجميع ما لديه تحت أقدامنا. تذكروا الثورة الفرنسية التى نحن أطلقنا عليها نعت الكبرى، فإن أسرار تدابيرها عندنا لإننا نحن صنعنا ذلك بأيدينا.

ولم نزل منذ الثورة الفرنسية نقود الشعوب وتحررها من طلاسم الشعبذات، الاعتقاد أنها تستطيع أن تفعل ما تشاء. وشكرًا لهذه الحال: فالشعب يدمر كل شئ وطيد ثابت، ويخلق الاضطراب فى كل خطوة يخطوها.

فكلمة حرية تجرّ الجماعات إلى مقاتلة كل قوة وسلطة، حتى إنها لتقاتل الله وتقاوم سننه فى الطبيعة. ولهذا السبب نحن متى ما اقمنا ملكنا، سنمحو هذه الكلمة من معجم الحياة، لأنها توحى بمبدأ القوة الغاشمة التى تجعل الدهماء عطاشًا إلى الدماء كالحيوانات.

* * *

ومن طبيعة هذه الحيوانات حقًا انها تأخذها سِنَةُ النوم إثرَ كل مرة تجرع فيها كأسًا دهاقًا من الدم، وبينما هى كذلك مستكنة، يسهل وضع القيد فى ارجلها، ولكن اذا لم يتسنّ لها شراب الدم فلا تنام، وتبقى آخذة بالعراك.

* * *

البروتوكول الرابع

الأدوار التى تجتازها الجمهورية - الماسونية الأممية عند (الفوبيم) - الحرية والإيمان - المنافسة الدولية الاقتصادية - دور المضاربات. عبادة الذهب.

كل جمهورية لا بد لها أن تجتاز عدة ادوار فى حياتها. فالأول يتضمن ايامها الأولى بعد قيامها، وهنا تبرز عناصر الهوج والجنون، وتسود يد الهمج والرعاع، يتمايلون بالمهد يمنة ويسرة تمايل الثمل. والثانى، تبرز فيه أوشاب الشعب، التى تتبع كل ناعق يقوم فيها داعيًا محرضًا، وهنا المشّ الذى تخرج منه الفوضوية وتأخذ بالتلابيب. وهذا فى مآله ظهور المستبد المتسلط - ولا شرعية يستند اليها ولا يعمل فى وضح النهار، ومع هذا فهو متسلط - يحمل نسمَة، ومسؤول ايضًا، لكنه مسؤول الى قوة خفيَّة غير منظورة. أو الى منظمة سرية، تديره من وراء حجاب، وهذه تخبط على ما يحلو لها بلا وازع ولا رادع، لأنها انما تعمل فى الخفاء، مستترة وراء العملاء الذين يتبدلون، وتبدّلهم ليس منه أذى، بل يساعد القوة الخفية من باب التوفير المالى فيرفع عنها نفقات جزيلة كانت تؤدى مكافآت على خدمات طويلة عريضة، ثم يتبدل هذا بغيره ويجرى الأمر دواليك شوطًا بعد شوط.

فمن ذا الذى يكون فى وضع مؤات، أو ما هى الناحية التى تلابسها أوضاع مؤاتية، لنسف هذه القوة الخفية؟ هذا كله حاصل لنا نحن، ومن يستطيع نسف تلك القوة الخفية؟ هو نحن. والماسونية الأممية. (الفوبيم) تخدمنا خدمة عمياء، بأن تكون ستارًا نحتجب من ورائه نحن واغراضنا وصور خططنا، لكن مخططنا المعدّ للعمل مع التنفيذ، يبقى هذا كله على طبيعته كما يبقى المكان الذى يوجد فيه، سرًا عميقًا لا يطلع عليه أحد.

* * *

والحرية فى الموطن الذى ذكرناه الآن، لا تكون ضارَّة، ويمكن أن تجد لها محلاً فى اقتصاد الدولة، دون أن يسبب ذلك أىّ أذى للناس فى رفاهيتهم، وذلك الموطن هو أن تقوم الحرية على أساس الإيمان بالله وأخوة الإنسانية، غير متعلقة بعقيدة المساواة، وهى العقيدة التى تنفيها نواميس الكون، وهذه النواميس أوجبت وقوع التباين فى المخلوقات، بالخضوع والاتباع. فإذا ساد الإيمان بالله، فيمكن أن يحكم الشعب، بأن تقسم الأرض إلى أقاليم، وعلى كل إقليم راعيه الوصىّ، فيسير الشعب راضيًا قنوعًا تحت إرشاد الراعى الروحى، إلى ما فيه

مشيئة الله على الأرض، وهذا هو السبب فى أنه من المحتم علينا أن ننسف الدين كله، لنمزق من أذهان الغوييم المبدأ القائل بأن هناك آلهًا ربًا، وروحًا، ونضع موضع ذلك الأرقام الحسابية والحاجات المادية. ولكى لا نعطى الغوييم وقتًا للتفكير والرويَّة، فيجب تحويل أذهانهم إلى الصناعة والتجارة. وبهذا، تُبْتَلع جميع الأمم وهى مشغولة بالانسياق وراء الكسب والغنم، فتلهو بما فى ايديها، ويصرفها ذلك عن الالتفات إلى من هو فى نظرها العدو المشترك. ونقول مرة أخرى، إنه من أجل أن نرى الحرية قد سببت ملاشاة الغوييم إلى آخر أثر، يجب أن نضع الصناعة على قواعد التنافس والمزاحمة. ونتيجة ذلك أن ما يسحب من البلاد بالصناعة، ينزلق ويتسرب إلى الأيدى ويمضى إلى المضاربة، ونهايته بعد ذلك إلينا، فيستقر فى حيز طبقاتنا نحن.

* * *

والصراع العنيف فى طلب التفوق والغلبة، والهزات التى تصيب الحياة الاقتصادية، كل ذلك سيَخْلق، كلا، بل خَلقَ الآن، جماعات وطوائف من الناس ذاهلة، تعروها البرودة، وكأن أفئدتها قد تهاوت وفرغت. وهذه الجماعات سيطرأ عليها ما ينمّى فى نفسها المقت للجو السياسى الذى فوقها، وللدين. فلا يبقى لها من سلوى إلا أن تغتبط بجمع المال والكسب، أعنى الذهب الذى ستعبده، وتفنى فى سبيله، من أجل أن تنال به ما تبتغيه من حاجات محسوسة. ثم تدق الساعة، فإذا بالطبقات السفلى من الغوييم تنضوى إلى قيادتنا فى الزحف لتحطيم خصومنا المشرئبين الي السلطة، وهم أهل الفكر في الغوييم، فيرون في هذا الدور النهاية، والدافع لتلك الطبقات السفلى فى الاستجابة لنا، لا إحراز المغانم، ولا جمع المال، بل للثار من تلك الطبقة الفكرية التى حانت الآن ساعتها لتلقى المصير الذى ينتظرها.

* * *

البروتوكول الخامس

إنشاء حكومة مركزية ضخمة. وسائل القبض على أزمة السلطة بواسطة الماسونية. الأسباب التى من أجلها يستحيل وقوع الاتفاق بين الدول. دولة اليهود التى تقوم عن سابق اختيار من الله. الذهب: هو من الدول كالمحرك من الأجهزة الآلية. ما للانتقاد والتجريح من بالغ التأثير فى التهديم والتقويض. اقامة «المعارض» فتنة فى مظاهرها. ما لصناعة «غزل الكلام» من تأثير فى التفتيت. كيف يُقبض على أعنّة الرأى العام. أهمية نشاط الفرد. الحكومة العليا فى العالم.

ما هو شكل الحكم الادارى الذى ينبغى أن يُعطى الى جماعات قد استشرى فيها الفساد، وتغلغل فى كل جنباتها؟ جماعات، المال لا يدور فيها الا بوسائل أشبه بالاحتيال، وهو أقرب الى الاختلاس، مجتمعها مسترخى الزمام، منحل الضابط، والآداب العامة فيه لا تُحفظ إلا بأن يكون قانون العقوبات مسلطاً فوق الرؤوس، والتدابير الصارمة على طرف الثمام، ولا رعاية للأخلاق طوعاً من وازع النفوس، اذ هنا الشعور نحو الدين ومسقط الرأس قد محتة معتقدات مستبضعة من اسواق عالمية، ورأى شكل من الحكم ينبغى أن يطبق على هذه الجماعات سوى الحكم المطلق الذى سأصفه لكم؟ القبض بأيدينا على جميع الأعنّة. وسنضبط ضبطاً محكماً مسارب نشاط الحياة السياسية لرعايانا بقوانين جديدة لم يعرفها مثلها من قبل. ومن شأن هذه القوانين أن تزيل كل الأبأحيات والحريات المطلقة مما اجازه الغوييم لنفوسهم، وبهذا ستتميز مملكتنا بسلطة مطلقة فريدة رائعة الأوضاع والتقاسيم، وعلى استعداد فى أى زمان ومكان لأن تجرف أيما كان من جنس الغوييم ممن يعارضنا بفعل أو قول.

وسيقال لنا أن هذه السلطة المطلقة لا تتمشى وتقدم هذا العصر الذى نعيش فيه، ولكنى ابرهن لكم على أنها تتمشى ولا غبار عليها.

ففى الزمن الغابر، لما كانت الشعوب تنظر الى الملوك المتبوّئة العروش، كأنها تنظر الى من تجلّت فيه ارادة الله، كانت تلك الشعوب وقتئذ خاضعة لُشرب عقول الشعوب عقيدة أن لهم حقوقاً، شرعوا يعتبرون الجالسين على الأرائك بشراً وقوماً عاديين يأتى عليهم الفناء كسائر الناس. والزيت المقدس الذى مُسحَ به رأس الملك الذى هو ظل الله على الأرض، زيت عادى غير مقدس فى عيون الشعب، ولما سلبناهم ايمانهم بالله، فاذا بجبروت السلطة يرمى به الى الشوارع حيث حق التملك هو حق الجمهور، فاقتنصناه نحن.

وفوق ذلك، فإن فن توجيه الجماهير والأفراد بوسائل تُتقِن إلقاءَ النظريات وإشباعها بكثرة الكلام حولها، مما يرمى الى ضبط مدار الحياة المشتركة بهذا وغيره من الحيل التى لا يعرف الغوييم من اكتناء اسرارها شيئاً ـ ان هذا الفن، عندنا نحن أربابه الاختصاصيون الذين تلقوا أصوله من ينابيع أدمغتنا الادارية، فهؤلاء الاختصاصيون قد نشأوا على التمرس بالتحليل والملاحظة، ومعاناة حصر الدقائق فى القضايا الحساسة الرفيعة، وفى هذا المضمار ليس لنا ند ولا نظير فى رسم المخططات للنشاط السياسى ومعالجة المسؤوليات. وفى هذا المجال لا يضاهينا أحدٌ إلا الجزويين، لكننا نحن قد ابتدعنا من الطرق ما يصلح لإسقاط هيبتهم عند الدهماء وسواد الناس الذين لا يفكرون إلا سطحياً، وإنما تمكنا من الجزويت لأن مؤسستهم مكشوفة، بينما نحن استطعنا أن نبقى أجهزتنا السرية مُغطاةً محجوبة كل الوقت. وعلى كلٍّ، فالعالم قد لا يبالى شيئاً بمن يتبوأ عرشه، أهو رأس الكثلكة أم المتسلط الذى يَظهر منا متعدراً بدمه من صهيون؛ هذا من جهة العالم، أما من جهتنا نحن فهذا الأمر يهمنا جداً، فاننا الشعب المختار، والمسألة تقتضى منا كل المبالاة.

وإذ قام فى وجهنا غوييم العالم جميعاً، فيجوز أن تكون لهم الغلبة، لكن مؤقتاً. ولا خطر علينا من هذا، لأنهم فى نزاع فيما بينهم، وجذور النزاع عميقة جداً إلى حد يمنع اجتماعهم علينا يداً واحدة، أضف الى هذا أننا قد فتنا بعضهم ببعض الأمور الشخصية والشئون القومية لكل منهم. وهذا ما عنينا به بديمومته عليهم وتنميته مع الأيام خلال العشرين قرناً الأخيرة، وهذا السبب الذى من أجله لا ترى دولة واحدة تستطيع أن تجد عوناً لهم إذا قامت فى وجهنا بالسلاح، إذ كل واحدة من هذه الدول لا تنسى أن تعلم ان الاصطفاف ضدنا يجرها إلى الخسارة.. اننا جد أقوياء، ولا يتجاهلنا أحد، ولا تستطيع الأمم أن تبرم أى اتفاق مهما يكن غير ذى بال، إلا إذا كان لنا فيه يد خفية.

Per me reges regnant. "It is throught me that Kings reign".

منى يستمد الملوك سلطتهم.

وجاء على لسان الأنبياء أننا نحن اختارنا الله لنحكم الأرض كلها، والله منحنا العبقرية لنضطلع بهذا العبء. ولو كانت العبقرية فى المعسكر الآخر لبقيت حتى اليوم تناهضنا. واذا جاءنا قادمٌ جديد فلن يكون لنا نداً، على ما لم ير العالم له مثيلاً فى عهد مضى. واذا افترضنا ان فيهم موهبة العبقرية (الغوييم) فقد جاءتهم متأخرة جداً. وكل دواليب الأجهزة للحكومات ما تحتاج الى محرّك، وهذا المحرك بأيدينا وهو «الذهب»، وقد كان من شأن علم الاقتصاد السياسى ان رفعَ من شأن رأس المال، ومعلوم ان وَضْع هذا العلم وتقريره يعود الفضل فى ذلك الينا.

ورأس المال، اذا كان يراد به ان يساهم بالتعاون وهو غير مقيد، فيجب أن يكون حراً طليقاً، ليتمكن من إنشاء الاحتكار فى الصناعة والتجارة. وهذا ما قد صنعته يد خفيّة فى جميع العالم. ومن شأن هذه الحرية لرأس المال ان تُمِد الذين يعملون فى الصناعة بالطاقة السياسية، وهذا يؤول الى التمكن من أخذ الشعوب بالضبط والمقادة. وفى أيامنا هذه، يكون الأمر وأوزن لدينا، اذ عملنا على ان ننزع سلاح الشعوب لا أن نسوقها الى الحرب، بل وأعظم من ذلك لنا، أن نستغل لمصالحنا انفعالَهَا العاطفى المشتعل، بدلاً من إطفائه، وان نستولى على تيار الأفكار والآراء، ونترجمه على ما يناسبنا بدلا من مكافحته ومحاولة استئصاله. فالفرض الرئيسى لقيادتنا هذه قاعدته: أن نُخْمِل الذهن العام ونَضْنِيه بالنقد والتجريح، وان نَحِيد به عن طريق التفكير الجدّى الرصين، التفكير الذى يؤدى بالنهاية إلى مقاومتنا، وأن نصرف نشاط الأذهان عن تلك الوجهة ونأخذ بها حيث تقام معارك صورية، سلاحها الخطابة ومصطنع البيان.

وفى جميع العصور نرى شعوب العالم، من جماعات وأفراد، تنام على الكلمة التى تسمعها ثم لا يهمها بعد ذلك من التنفيذ شيء. وعلة هذا فى تلك الشعوب أنها تقنع من الشيء بمظهره، وتأخذها صورة العَرَض، وقلما تتوقف لتتأمل، وتلاحظ فى مجرى الحلبة العامة، هل تقترن الوعود بالتنفيذ. لذلك تروننا اننا سنعنى باقامة مؤسسات المعارض التى تفيدنا فى هذا الباب فوائد كبيرة.

وسنحتل لأنفسنا الصفة الليبرالية التى تجمع سمات جميع الاحزاب والجهات، ثم نجعل معانى ذلك كله تجرى على ألسنة خطباء اذا تكلموا راحوا يُشْبِعون الموضوع ويدورون من حوله حتى يمل السامعون ويضجروا، ويأخذوا بالضجيج.

ولكى يتسنى لنا الاستيلاء على الرأى العام يجب علينا ان نرميه بما يحيّره ويخرجه عن طوقه، وذلك عن طريق جَعْل إبداء الرأى العام حقاً شائعاً مفتوح الباب للجميع، ليلقى كل بدلوه فى الدلاء. فتتناقض الآراء ويشتدّ التشاحن، ويطول الحال والمقال، والناس فى كل ذلك متضاربو النزعة، ثم يُنَادِى منادٍ: إنّ أَوْلى ما يُصْنع للخروج من هذا المأزق الحرج، ان يترك النقاش ويقلع عنه، ولا خوض فى القضايا السياسية لأن جمهور العامة لا يفقه من لباب هذا شيئاً ولا يحسن وعيه، فمن الصواب ان مثل هذه الشؤون تُرَدّ الى المسؤولين العارفين بها، يتدبرونها على ما يرون.

هذا هو السر الأول.

والسر الثانى المشترط لنجاح حكومتنا المقبلة هو أن نكثر من مصنوعات الأشياء، شتى متنوعة، ونجعلها تَردُ موارد عزيزة فياضة من كل جنس: الفشل فى المشروعات الوطنية، افشاء

العادات الجديدة، ايقاد العواطف، الاستثارة والاستفزاز، التبرم من شؤون الحياة، وذلك كله حتى يغدو من المستحيل على أيّ شخص أن يعلم اين هو من هذا المعترك الذى خاص فيه كل حابل ونابل، وعَمِيَ الاختلاط. واذا بالناس قد استغرقتهم البلبلة، ولا يفهم بعضهم بعضاً. وهذه الطريقة تفيدنا ايضاً من ناحية اخرى: الإفساد بين الأحزاب، وتفريق القوى المجتمعة على غرض ولا تزال تأبى الانصياع لنا.

واخيراً عرقلة نشاط أيّ شخص يقف فى طريقنا. وليس هناك ما هو أضرّ من نشاط الافراد بصفتهم المستقلة الشخصية. فهؤلاء، اذا كان وراءهم مادة المبقرية، فيبلغ نشاطهم من الضرر بنا مبلغا تقصر عنه الملايين من الناس الذين مزقنا كلمتهم. وعلينا أن نعنى بتوجيه التعليم فى مدارس جماعات الغوييم توجيهاً دقيقاً، فَيُلْقَى فى الأذهان انه متى ما جيء على مسألة عويصة تحتاج الى كد الذهن تقيباً واجتهاداً، فالاولى تركها واجتيازها الى ما هو أهون وأيسر، فيتولاها من هو أهلٌ لها. والضنى الفكرى الذى يحصل للفرد من كثرة العمل، ينسف ما فيه من القوى الذهنية عندما تصادم حريته حرية شخص آخر. وينشأ عن هذا الاصطدام رجات خلقيةً نفسيةً عنيفةً، وذهولٌ، وشعورٌ بالفشل. وبهذه الذرائع كلها، سنفتت وجود الغوييم، حتى يُكرهوا على أن يسلّموا لنا ما به تقوم القوة الدولية فى العالم على أوضاع تمكننا بلا عنف، ورويداً رويداً من ان نبتلع طاقات الدول، ثم نخطو بعد ذلك الى الامام فتنشىء الحكومة العالمية العليا، وسيكون لهذه الادارة عون واسع من الايادى التى تمتد الى البلدان كلها وتعلق بها كالكماشة. واما اجهزة هذه الادارة فستكون بالغة العظمة حتى تلقى ظلها على جميع أمم الأرض.

* * *

البروتوكول السَّادِس

الاحتكارات: وعليها تتوقف ثروات الغوييم. انتزاع الثروة العقارية من أيدى الطبقة الارستقراطية. التجارة والصناعة والمضاربات. الترف والبذخ. رفع مستوى الأجور العمالية وزيادة مستوى أسعار الحاجيات الضرورية. نشر أسباب الفوضوية وإدمان الخمرة. المعنى السرى للدعاية تبثها نظرياتنا الاقتصادية.

سنشرع دون تأخر فى انشاء أجهزة احتكارية ضخمة، وحشد الثروات وتجميع الأموال، ليكون كل ذلك محصوراً بأيدينا، وقد أمسى قوة مرهوبة، وفى الوقت نفسه تكون هذه القوة هى المسيطرة على الكبير الوافر من ثروات الغوييم، وهذه موقوفة حياتها على قوتنا الى حد أن تلك الثروات ستهبط إلى القاع جارة وراءها ارصدة الغوييم، فى اليوم الذى يكون مضروباً لإنزال ضربتنا السياسية القاصمة.

وأنتم أيها السادة الحضور هنا، وكلكم رجال اقتصاد، بوسعكم ان تتصوروا بعين العقل ما يكون لهذه القوة الاحتكارية، التى مضاؤها كمضاء السيف، من خطورة حاسمة.

ويجب علينا أن نبذل جهدنا بكل طريقة ممكنة لتوسيع نطاق هيبة الحكومة المالية العليا، والإعلاء من شأنها، وذلك بتصويرها أنها ما قامت إلا لحماية الدول التى تتضوى اليها وتستظل بظلها، وهى منبع الخير والعون لتلك الدول.

اما ارستقراطية الغوييم من جهة كونها قوة سياسية، فتكون قد أُدرجت فى أكفانها - فلا ينبغى لنا أن نأخذها بحساب. ولكن يبقى من أمرها خطرٌ واحدٌ علينا، من ناحية كونها تمثّل طبقة أرباب الثروات العقارية من أرض وبناء، ووجه هذا الخطر، ان تلك الطبقة تبقى فى تدبير معايشها معتمدة على الدخل الذى تجنيه من ريع املاكها هذه، وهذا الريع يكفيها مؤونة حاجاتها. فعلينا بكل حال أن نحرمها هذه الأملاك. وإنما يتمُّ تحقيق هذه الغاية بأفضل وجه، بزيادة الضرائب والتكاليف المرتبة على العقار والارض زيادة تجرها الى الديون المغرقة المُبهظة، ثم يكون من شأن هذه التدابير انها تحد من نشاط التملك وتجعله مُعَرْقَلاً فينصاع الغوييم لنا مستخذين لتوجيهنا وآرائنا.

ولما كانت ارستقراطية الغوييم غير معتادة بحكم اساليبها القديمة الموروثة، ان تقنع بالقليل من الخير، ودأبها الطمع فيه والاستكثار منه، فسيضطرب امرها أى اضطراب يُخرجها عن طورها لعدم قدرتها على تحمل العوز والقلة، فتنادى بالويل والثبور. فيجب علينا فى هذا

الوقت نفسه أن نكون أصحاب الهيمنة على أوسع نطاق ممكن، على التجارة والصناعة وبصورة خاصة على أسواق المضاربات، إذ المضاربات هى الأداة التى تهب فى وجه الصناعة فتشلها، وعدم وجود الصناعات بلا مضاربات، من شأنه ان يحمل رؤوس الاموال التى فى الأيدى الخاصة تنمو وتزدهر، فيفضى ذلك بالزراعة الى الانتعاش عن طريق تحرر الأرض والأملاك من ربقة الديون للمصارف العقارية. وما نحتاج اليه حقاً فى هذا الموطن، هو أن تكون الصناعة سبب تجفيف الأرض من العمال ورأس المال. فاذا جرى الأمر على ما نخطط، وانتهى إلى غايته، انساقت إلى أيدينا أموال العالم فحزناها نحن وحدنا، ثم نحول الغوييم جميعاً الى وضع الصعاليك الكادحين (البروليتارية). واذ بالغوييم يجثو امامنا صاغراً، واذا لم يكن من سبب لذلك إلا حق البقاء المجرد، لكفى

ولكى يتم لنا مخطط نسف الصناعات، فاننا سنأتى بما يعزز هذا الامر ثم ندعه ينطلق فى سبيله يعمل عمله، فنُعْنى بنشر الوسائل المغرية بالترف وعبادة الاناقة بين الغوييم، ونشوقهم الى هذا الطور، ونزين لهم ملذاته وأطاييبه، اذ نهمة هذا الاتجاه اذا استحكمت حلقاتها، فلا تبقى ولا تذر وسنعلى مستوى الأجور العمالية، ولكن لا خير من هذا يصيبه العمال، لأننا فى الوقت نفسه سنعلى أيضاً مستوى الأسعار للحاجات الضرورية التى تعم بها البلوى، مدعين وزاعمين أن هذا كله ناشىء عن جمود الزراعة والتراخى فى تربية الماشية. ثم بالاضافة إلى هذا كله، سنشلّ مصادر الإنتاج، ونعطلها بأساليب هى غاية الفن والبراعة، وبذلك يجعل العامل يعتاد المشاكسة والحُرون، واساليب الفوضوية، وركوب الرأس، فيمسى يتخبط فى حاله كيفما اتفق له، وسنشيع وسائل الإدمان على الخمرة، وهذه التدابير مجتمعة تَسير قافلة واحدة متساندة، موالية السير قُدُماً نحو غاية كبيرة، وهى ملاشاة العناصر المتعلقة من الغوييم، من على وجه الأرض.

وخشية أن يدرى الغوييم بهذا فيجفل قبل نفاذ الخطة بتمامها، وقبل حلول اليوم الموقوت، فإننا سنفرغ هذا كله فى قالب المصلحة، الخادعة فى المظهر، بدعوى الرغبة الحارة فى خدمة الطبقات العاملة، والمبادىء الصحيحة للاقتصاد السياسى، مما تكون نظرياتنا الاقتصادية قد قامت بالتمهيد له على يد أجهزة دعاياتنا، على نطاق أخّاذ واسع.

البروتوكول السابع

الغاية من توسيع باب التسلح. الهزات العنيفة، والانشقاق، والأحقاد فى جميع أنحاء العالم كبح جماح الغوييم فى المعارضة التى يقوم بها. الحرب تُشَنُّ عليه حرب محصورة أو عالمية شاملة. الكتمان سبب نجاح السياسة. الصحف والرأى العام. مدافع اميركا والصين واليابان.

التسابق فى التسلح تسابقاً ضخماً، وزيادة القوات الدفاعية فى العالم، كل هذا ضرورى فانه يساعد فى تنجيز خططنا هذه. ولكن هدفاً كبيراً، من أهدافنا يجب أن نعنى بتحقيقه بصورة خاصة، وهو محو جميع الطبقات فى جميع دول العالم دون استثناء، إلا طبقة الصعاليك لا غير، مع بضعة مليونيريات موجهين الى خدمة مصالحنا وشرطتنا وجندنا.

وفى أوروبا كلها،كما فى غير بلاد أيضا، علينا أن نخلق الهزات العنيفة، والانشقاقات، واثارة الضغائن والأحقاد، عن طريق شبكة الصلات المحبوكة فى أوروبا فتفنم مفنمين، الأول: ابقاء البلدان مكبلة مقيدة، لا تقوى على شىء تأتيه كما تريد، اذ كل دولة تعلم حق العلم اننا نحن الذين بيدهم تصريف الامور، قبضاً وبسطاً، وبيدنا أسباب تأريث نار الحرب أو اخمادها. ولا يغيب عن أى من الدول ان ترى بحكم العادة أن لنا القوة المبسوطة اليد فى إيقاع الإكراه الذى نريد، وانف الجميع راغم. والمفنم الآخر، اننا سنمد بسنانير المكايد الخفية الى المجالس الوزارية فى كل بلد، فتعلق بها الخيوط متضاربة متعقدة، وما تلك السنانير الا المعاهدات الاقتصادية وقيود القروض المالية. ولكى نضمن لنا النجاح فى هذا، ففى اثناء المفاوضات التى يجب أن تكون جد حاذقين، وأَهْلَ دهاءٍ وحيلة، حتى ننفذ الى صميم الأغراض المتوخاة، وأما فيما يتألف منه المظهر الخارجى الرسمى، فموقفنا ينبغى أن يكون على العكس من ذلك: كلاماً معسولاً، متقنعاً بقناع الأمانة، وشرف المعاملة، مع حسن المسايرة والملاطفة والاستجابة. وبهذه الأساليب ستظل شعوب الغوييم وحكوماتهم، وقد عودناهم الاكتفاء من الأشياء بمظاهرها الخارجية، راضيةً بنا ومسلمةً بأننا نحن ما جئنا إلا لخير الجنس البشرى وخلاصه.

وعلينا أن نكون فى موضع يمكننا من تناول أىّ عمل من أعمال المعارضة وذلك بإبقاء الحرب بين البلاد المعارضة لنا وجاراتها. وفى حال قيامها جميعاً فى وجهنا يداً واحدة، فحينئذ لا سبيل إلا أن نستوقد حرباً عالمية كاسحة.

والعامل الرئيسى فى نجاح خططنا السياسية، هو كتمان المساعى والمشروعات، والقاعدة: ان السياسى ليس شرطاً فيه أن تتفق أقواله مع أفعاله. ويجب إرغام حكومات

الغوييم على انتهاج الخطة التى نشير بها نحن، فى برامجنا المدروسة على أوسع نطاق وأبعده، وهى البرامج التى أخذت الآن تقترب من الخاتمة. وطريقة حمل تلك الحكومات على ما نريد، هو التيار الذى يقال له الرأى العام وفى يدنا الخفية زمامه ومقادته نحركه بالقوة الكبرى. الصحف، والصحف، ماعدا قليلاً منها، مطواعة لنا مستجيبة لما نشير به.

وموجز الكلام، من ناحية صفوة خططنا لإبقاء حكومات غوييم أوروبا تحت كابح منا يأخذ على ايديهن، إننا نظهر مجالى قوتنا لفريق منهن، بوسائل الإرهاب الذى يتناولهن جميعاً، إذ رأينا احتمال وثبتهن علينا متفقات، فنجيبهن يومئذ بمدافع أميركا والصين واليابان.

البروتوكول الثامن

استعمال الحقوق القانونية استعمالاً غامضاً. الأعوان الذين يختارون من المركز الصهيوني. المدارس والتخرج العلمي الفائق المستوى. رجال الاقتصاد والمليونيرية. الى من سيعهد بالمناصب الكبيرة الحساسة في حكومتنا؟ مجازاة عملائنا من الغوييم بالقتل اذا خالفوا تعليماتنا.

السلاح الذى يحتمل ان يستعمله أعداؤنا فى وجهنا يجب أن نستعمله نحن، وعلينا أن نحاول بالطف مقال، وأنعم كلام، وأرفع طراز فى تلفيق الفتاوى القانونية، تسويغ أحكام القضايا التى تبدو خارقة المادة، جريئة، ظالمة، إذ من الخطورة بمكان أن نجعل هذه الأحكام تتشح أروع صور العدالة، ونطرحها أمام الناس نماذج من المثل الأخلاقية، كأنها أفضل ما يستطاع استمداده من مادة القضاء. وعلى جهازنا الإدارى الموجَّه، أن يحيط خبرة، بجميع القوى التى تدخل فى نسيج المدنية، القوى التى يعمل هذا الجهاز فى وسطها: قوى حملة الأقلام، والفقهاء المتمرسين، والاداريين من الرتبة العليا، والساسة، وأخيراً الأشخاص الذين كَمل تخرجهم تخرجاً خاصاً، ودربوا تدريباً علمياً فائق المستوى فى مدارسنا المعدة لهذه الغاية. هؤلاء الأشخاص لن يفوتهم بحال أن يلاحظوا الأسرار فى تركيب المجتمع، وفقه لغة السياسة على اختلاف أساليبها، وكل ما يندرج تحت الأبجدية السياسية ويجرى من ألفاظها. وهم بعد، قد ازدادوا اطلاعاً على الخفايا والغوامض من الطبيعة البشرية، ومواطن الأنسجة للحس المرهف المستتر، وهذه الأنسجة إنما هى القالب الذى أفرغ فيه ذهن الغوييم، وهى مَجْلَى نزعاته، ونواقصه، ورذائله وفضائله، وما تجد هنا مختزناً من صور مفصلة للطبقات والأوضاع. وإنى بغنى عن القول، أن الأعوان من ذوى المواهب الذين يختارون ليقوموا بمناصب مساعدين فى الإدارة، لن يؤخذوا من عناصر الغوييم، الذين أتناولهم هنا، واعتادوا أنهم إذا قاموا بعمل إدارى وأنفذوه، فإنما يقومون به دون أن يكلفوا أنفسهم عناء التفكير فيما يراد به، أو ما عسى أن تكون الحاجة التى اقتضته. فالمختارون من الغوييم للإدارة، يكفيهم أن يوقّعوا الأوراق ولا حاجة بهم الى التمعن فيها، وهم فى الخدمة لأحد غرضين: إما ابتغاء الأجرة أو المرتب، وإما اشتهاءً لقضاء المطمح القاصر فى نفوسهم.

ثم إننا سنمد أجهزة حكومتنا بعالم فيّاض من رجال الاقتصاد، ولنتذكر أنه من أجل هذه الغاية، جُعِل تدريس العلوم الاقتصادية فى مدارسنا أهم مطلب يتمين على اليهود تحصيله بتمامه وكماله. وسنحيط دولتنا برهطٍ إثر رهطٍ من رجال المصارف، والصناعيين، والمتمولين،

وواسطة عقد هؤلاء هم أصحاب الملايين، إذ فى الواقع سيكون مرد كل شىء إلى صعيد الأرقام، وهذه فى جميع الأحوال والقضايا هى الفيصل الأخير، فلا حكم بعد حكمها.

والذين يُختارون للمناصب ذات المسؤولية فى حكومتنا من إخواننا اليهود، ويحتاج أمرهم فى البداية إلى فترة اطلاع على مجارى العمل قبل أن يعهد إليهم فى ذلك، فإنهم سيوضعون فى خلال هذه الفترة فى عهدة أشخاص (من الغوييم) مؤقتاً، غير أن هؤلاء الأشخاص هم من الذين اشتدت شبهات الناس (الغوييم) بهم، حتى قام بينهم وبين جماعتهم برزخ من الريب، فإذا ما تقاعسوا عن تنفيذ التعليمات التى تصدر إليهم، فهم إما سيلقون الجزاء والعقاب متهمين، وإما سيغيبون عن الوجود بالمرة. وانما نضعهم هذا الوضع لكى نحملهم على خدمة مصالحنا، حتى النفس الأخير من حياتهم.

* * *

البروتوكول التاسع

تطبيق المبادىء الماسونية فى مادة التعليم الذى تعلمه الشعوب. الشعارات الماسونية. معنى «اللاسامية». الدكتاتورية الماسونية. الإرهاب والرعب. من هم خدام الماسونية. معنى القوة المبصرة والقوة العمياء فى دول الغوييم. الاتصال المباشر بين السلطة والدهماء. إباحات الليبرالية. القبض على زمام التعليم والتدريب. النظريات الكاذبة. تفسير القوانين. الحركات السرية والأوكار الخفية.

فى تطبيق مبادئنا، علينا أن ننتبه إلى الشعب الذى تقيمون بين ظهرانيه وتعملون فى بلاده، وهذا الانتباه يتعلق بأخلاق ذلك الشعب، فإننا إذا أخذنا بتطبيق مبادئنا عليه، تطبيقاً ظاهرياً عاماً، وعلى نسق متماثل دون تمييز، وجرينا على هذه الوتيرة إلى أن نكون قد عدلنا وأصلحنا مادة التعليم لذلك الشعب تعليماً ينطبق على أهدافنا ومنوالنا، فعلى هذا الوجه لا مطمع لنا فى إدراك النجاح. لكن إذا أخذنا نرعى التطبيق بيقظة واحتراس، فلن يمضى على ذلك أكثر من عقد من السنين حتى يكون طور ذلك الشعب قد تغير حتى فى أصلب ما يعرف عنه من خلق العناد والمشاركة، وبذلك نضيف شعباً جديداً إلى صفوف الذين قد تم لنا اقتيادهم وإخضاعهم لنا.

وإن كانت ليبرالية وما يشتق من معانيها، الكلمات التى هى فى الواقع من شعاراتنا الماسونية، كالحرية والعدالة والمساواة، سنبدلها عندما نقيم مملكتنا، الى كلمات لا تحمل هذا المعنى الشعارى بعد ذلك، وإنما يغدو معناها الوحيد مجرد الدلالة على صور مثالية، فالأولى تصبح حق الحرية والثانية واجب العدالة، والثالثة كمال المساواة، ويقاس على هذا سائر التعديل وبهذا نمسك الثور من قرنيه.

ومن الوجهة الواقعية، فإننا قد وفقنا إلى الآن فى محو كل نوع من أنواع العهود الحاكمة، إلا عهدنا، مع أن من الوجهة القانونية لا يزال هناك عهودُ حكم قائمة بالصورة والشكل فقط، وهذا أمره بيدنا نتصرف به على ما نرى، ونصدر فيه تعاليمنا، وذلك لأن اللاساميّة لا نراها إلا ضرورية لنا للاستفادة منها فى رعاية إخواننا المستضعفين فى هذه القضية أكثر من هذا الحد، لأن موضوعها قد أشبع بحثاً وكرر ذلك فيما بيننا على ما فيه الكفاية.

وأما نشاطنا، فلا شىء يحد من اتساع نطاقه. وأما حكومتنا العليا، فكائنة فى أوضاع فوق الأوضاع القانونية الراهنة، وأوضاعنا هذه هى الموصوفة فى المصطلحات الحادية بمعنى

الطاقة المنبعثة والقوة الماضية . أعنى الدكتاتورية. وبوسعى أن أعلمكم بكل نقاوة ضمير أننا، ونحن الذين يوحون بالتشريع ومنا مصادره، سنتولى بأيدينا، حينما يحين الوقت، تنفيذ الأقضية والأحكام، فتذبح من نذبح، ونعفو عمن نعفو، ونحن ذوو القيادة على صهوة جواد الأمير القائد. إننا سنحكم بالقوة. لأن بيدنا بقايا حزب من الأحزاب، كانت له الصولة والسطوة فيما مضى، فأيدناه فاندرج فى الماضيين. وأما الأسلحة التى فى أيدينا فهى مطامح لا حدود لها، وجشع آكلٌ، كاوٍ، وحبٌ انتقام لا يعرف الرحمة، وضغائن وأحقاد.

ومنا قد انطلقت تيارات الرعب الذى دارت دوائره بالناس. وفى خدمتنا أشخاص شتى ينتمون الى جميع المذاهب الفكرية، ومختلف التعاليم؛ منهم المطالبون بالعروش، واسترداد الملكيات، وزعماء السواد والعامة، والاشتراكيون، والشيوعيون، وحَمَلة الأحلام الطوباوية من كل حزب. وقد قرنا هؤلاء جميعاً إلى نير العمل فى سبيلنا. وجعلنا كلاً منهم، وحبله على الغارب، يثقب ما بقى من جدران السلطات، ويجهد طاقته ليدكّ قوائم الأنظمة القائمة على اختلاف صورها. فامست جميع الدول بسبب هذا فى عذاب ووبال. تبذل النصيحة من أعماق نفسها طلبا للسلامة، وهى مستعدة لتضحى بكل عزيز من أجل الحصول على الأمان والسكينة، واننا لن نعطيها ما تطلب من سلامة وأمان، قبل أنْ تعترف جهاراً، وفى وضح النهار، بحكومتنا العالمية العليا، وأن تفعل هذا مستسلمة صاغرة.

ولقد اشتد صياح الشعب بالولولة والإعوال، طالبا بحكم الضرورة تسوية المسألة الاشتراكية بطريق التفاهم والاتفاق الدولى. والعامل والمهماز فى هذا هو الانقسام والانشقاق إلى أحزاب صغيرة مؤلفة من فئات ضئيلة، فَدفَعتْ هذه الحالة بالشعوب إلينا، ففدا المُضنىّ بالعراك بعد ذلك، وكلٌ يشدُّ الحبل إلى جهته، فى ميدان المكافحة، أمراً صعباً شاقاً بسبب الحاجة إلى المال، والمال كله قد استقر فى أيدينا.

وقد يكون هناك من السبب، ما يحملنا على التخوف من اتحاد يقع بين القوة المبصرة التى لملوك الغوييم، الجالسين على العروش، وبين القوة العمياء التى للدهماء، ولكننا قد اتخذنا من لازم التدابير ما يكفى لمواجهة مثل هذا الاحتمال إذا لاح: فإننا قد نصبنا بين هاتين القوتين متراساً حاجزاً يرى فيه كل فريق الرعب والهول يأتيانه من قِبَلِه. وبهذه الطريقة، تبقى القوةَ العمياء فى جانبنا، نمدّها، ونحن وحدنا القادرون على هذا، بزعيم يتولى أمرها، وهذا امره بيدنا؛ فنرشده إلى الطريق التى يجب أن تسلك نحو هدفنا.

ولكى لا تستطيع يد القوة العمياء التفلت من سلطاننا عليها، فيجب من جهتنا بين وقت وآخر، أن نتصل بها اتصالاً مباشراً، وهذا إذا لم يكن على يد أشخاص (من الغوييم) فيكون على يد أحد إخواننا الذى هو عندنا ثقة خالصة. ومتى ما تم وانتهى الاعتراف بكوننا نحن السلطة الوحيدة، فحينئذ نتفاوض مع الشعب وجهاً لوجه، وباللسان علناً، وفى الساحة العامة،

فترشدهم فى المسائل السياسية بطريقة تجعل اتجاههم هو هذا الاتجاه المراد.

ولعمرى ما هى السبل التى نتمكن بها من مراقبة التعليم فى مدارس القرى والأرياف ومعرفة ما يجرى هناك؟ لا يصعب علينا ذلك إذ لا يمكن أن تخفى خافية أو ليس أى قول ينطق به لسان الحكومة؟ أو حتى الملك نفسه جالساً على العرش، سرعان ما يذاع ويشاع فى جميع الدولة ثم فى الخارج لكثرة ما يلهج به الناس ويتناقلونه من مكان الى مكان؟

وحتى لا تتلاشى مؤسسات الغوييم قبل حلول الوقت المضروب، فإننا قد أفرغنا عليها مسحة من الإخوة الماسونية، ومظهراً يعطى الهيبة والكياسة وقبضنا على نوابض الأجهزة كما يقبض على جهاز آلى متحرك، وهذه النوابض نعنى بضبطها، ووضع الموضع المحكم، العناية كلها، وهى الآن تحل محلها الفوضى من الإباحيات المنطلقة من الحرية الليبرالية. وإننا قد تدخلنا أوغل تدخل فى ما يتعلق باجراء القوانين وتطبيقها، كما تدخلنا فى إدارة الانتخابات العامة، وفى توجيه الصحف، وحرية الفرد، على أن تدخلنا الرئيسى وهو أصل من أصول خططنا، هو فى التعليم والتدريب، إذ هما حجر الزاوية فى الوجود الحر.

وأما شباب الغوييم فقد فتناهم فى عقولهم، ودوخنا رؤوسهم، وأفسدناهم بتربيتنا إياهم على المبادىء والنظريات التى نعلم أنها فاسدة، مع أننا نحن الذين لقناهم ما تربوا عليه.

وفوق أجهزة القوانين الجارية، ودون حاجة إلى أن نغير مادتها من حيث الأساس، قد استطعنا أن نقيم شيئاً تنبعث منه مجالى العظمة والجلال، وذلك بأننا لوينا القوانين فالتوت، وعقّدناها فتعقدت، فأمست ركاماً من تفاسير متناقضة، فأدركنا المراد بالنتيجة: فنشأ عن ذلك أولاً أن تلك التفاسير والشروح لتناقضها قد أُلبسَتْ معانى القوانين والغموض والابهام، فانسدت الطرق على الطالبين، ثم بعد ذلك زاد شىء آخر، وهو ان القوانين نفسها قد عُمّى لبابها عن أفهام الحكومات لاستحالة التوفيق بين مختلف المقاصد، واستحكام حلقة المعضلات، حتى أمست القوانين مشتبكاً كبيت العنكبوت.

وإنما هنا يكمن اصل نظرية التحكيم.

فقد تقولون ان الغويين سيهب فى وجهنا وبيده السلاح، إذا ما اشتم رائحة ما يجرى فى الخفاء إلى نهايته التى لم يحن وقتها بعد. وأجيب على هذا بأننا قد أعددنا فى الغرب (أوروبا) مناورة مذهلة تتزلزل منها أقوى الأفئدة وتصطك الركب: الحركات السرية المدمرة، والأوكار والأعشاش الخفية، والدهاليز السوداء، وكل هذا سيكون مهيئاً لينفجر معاً فى العواصم والحواضر فيذرو فى الريح كل شىء من مؤسسات وسجلات.

البروتوكول العاشر

المظهر الخارجى للمسرح السياسى . عبقرية اولاد الحرام . ما هى وعود الانقلاب الماسونى . حق الانتخاب العام . الاعتداد بالنفس . زعماء الماسونية . العباقرة الذين هم قادة الماسونية . المؤسسات فى الدولة ووظائفها . سموم الليبيرالية . الدستور مدرسة الانشقاقات الحزبية . عصر الجمهوريات الدستورية . رؤساء الجمهوريات مطايا الماسونية . مسؤوليات الرؤساء . استغلال الفضائح كفضيحة بناما . الدور الذى يمثله على المسرح كل من النواب والرئيس . الماسونية هى القوة الاشتراعية . دستور الجمهورية الجديد . دور الانتقال إلى الماسونية فى سلطتها المستبدة . حول اليوم الذى يعلن فيه «ملك العالم» . نشر جرائم الأمراض وغير ذلك من قبائح الماسونية.

ابتدىء كلامى اليوم بتكرار خاصة ما قلته سابقاً، وأرجو منكم أن تعوا فى أذهانكم ان الحكومات والشعوب إنما تقفان فى تحليل المسائل السياسية عند الظواهر لا تتعداها. وكيف يقوى الغوييم على النفاذ إلى بواطن الأمور، ولا هم لممثليهم إلا التسكع وراء المتع والملذات؟ وهذا الايضاح الذى أبينه الآن، تقتضى مصلحتنا الانتباه له، لما فى ذلك من الفائدة لنا عندما نضع فى الميزان ما يتعلق بتوزيع السلطة، وحرية الرأى، وحرية الصحافة، والمعتقد الدينى، وقانون الجمعيات، والمساواة أمام القانون، وحرمة المال والمقتنيات، والمساكن، وما يتعلق بالضرائب (غير المباشرة)، وما تحدثه القوانين من قوة رد فعل فى المجتمع. فهذه المسائل هى من الخطورة والدقة بحيث لا تطرح على بساط البحث علناً، وعلى مسمع ومرأى من الشعب. فاذا استدعت الضرورة شيئاً من هذا، ولا مناص، فيقتصر على ذلك الشىء مجملاً، ولا يسمى بالصراحة أو يعين تعييناً، ويجتنب التفصيل، ويكتفى بالقول المقتضب اننا نعترف بهذه القوانين الجارية. والسبب فى ما ينبغى أن نتخذه من مجانبة وصمت، هو أننا بعدم تسميتنا المبدأ أو القاعدة على وجه التحديد الذى ينفى كل شبهة، تبقى لنا حرية التصرف والعمل، فنسقط هذا الأمر أو نعيده، نقره أو نثبته، تبعاً لما يتراءى لنا، دون أن يكون من وراء ذلك ما يوقظ الانتباه. وعلى العكس من هذا، إذا ذهبنا إلى التعيين والتحديد، فكأننا قد طرحنا المسألة للنقاش، وهذا مانحاذر.

ومن عادة الدهماء، أن يستهويهم العباقرة الممثلون للقوة السياسية، وما يأتيه هؤلاء من أفعال البأس، والإقدام والجرأة، فيقول الدهماء فى الثناء على تلك الافعال والإعجاب بها: هذا

عمل لا يعمله إلا الوغد ابن الحرام ولكنه حقاً عمل رائع مدهش! أجل، إنه حيلة وخديعة، ولكنه بغاية البراعة والدهاء!

ومما نعتمد عليه، ان نجتذب انتباه الأمم الى العمل الذى نقوم به من بنائنا الهيكل الأساسى للنظام الجديد، وهو ما وضعنا نحن خططه. وهذا هو السبب فى انه من الضرورى لنا قبل كل شىء، ان نسلح نفوسنا وندخر فى قلوبنا تلك الروح البطاشة التى لا تعرف الخوف ولا تهاب العواقب، وتكتسح فى طريقها كل عقبة - روح الفاتك الغشوم، الروح التى تعتلج فى صدور العاملين الفعالين من رجالنا. ومتى ما أنجزنا الانقلاب، قلنا للشعوب المختلفة: «ان الزمان قد ساء بكم، فاختلت اموركم وانهارت، وعم الشقاء احوالكم وملأ آفاقكم، ففسد الذى بين أيديكم، وما نحن هنا إلا من أجل خيركم وملاشاة الأسباب التى جرت عليكم كل هذا العذاب - التمسك بزهو القوميات، وقضايا الحدود الاقليمية، وما لكل دولة من نقد مضروب لا يعدو حيزها، وانتم فى الخيار، والحالة هذه، ان تحكموا حكماً مؤيدا لنا، او جارحاً لما أتينا من انقلاب، لكن ايكون الحكم عادلا منصفاً، اذا اجريتموه علينا قبل ان تفحصوا، وتصدقكم التجربة لما نحن مقدمون اليكم.؟ فاذا ما فعلنا هذا وقلنا على هذه الصفة، فالدهماء يأخذهم الاغترار بنا، فتثنى علينا وترفعنا على الاكتاف بالإجماع رفع المنتصر الظافر، وكلهم أمل ورجاء. وبهذا تتجلى الفوائد المتوخاة من الحيلة التى أدخلناها عليهم وهى الاقتراع، التصويت، او حق الانتخاب، اذ نكون قد جعلنا من هذه الوسيلة الفاتنة ما يكفل لنا الوصول الى صولجان العالم، بعد ان تغلغلت فتنة التصويت فى كل مكان، واصابت كل فئة من البشر، مهما تكن هذه الفئة ضئيلة الشأن، وسادت فى الاجتماعات والهيئات عند كل فريق، واعطت الآن ثمراتها للمرة الاخيرة، اذ يجمع الناس على ان يعرفونا قبل ان يحكموا علينا: ولكى تسلم هذه الثمرات كما نشتهى، علينا ان نعمم حق التصويت ونجعله شاملاً بلا فارق فى الطبقة أو الأهلية، ليكون لنا من ذلك الكثرة الكاسحة المطلقة، مما لا نناله من الطبقة المتعلمة من ارباب الأملاك. واننا بإشرابنا الجمهور كله نزعة الاعتداد بالنفس، وتلقيحه بهذا اللقاح، نكون قد فككنا رابطة الأسرة، واذبنا ما لها من قيم ثقافية، وازحنا من الطريق الأفراد الذين يحتمل لما لهم من عقل ان ينشقوا عن الجماعة المذعنة ويذهبوا طريقاً مخالفاً لنا، واذا ما عن لهم ان يفعلوا مثل هذا، فالدهماء حقاً اعتادوا ان يصفوا لنا وحدنا، لأننا نكافئهم على الطاعة والاصغاء. بهذه الطريقة نخلق قوة طائشة عمياء عنيفة، وهى على وضع لا نتمكن معه من اتيان أية حركة فى أى اتجاه دون إرشاد عملائنا الذين أقعدناهم مقعد الرياسة، وهم من الدهماء، وأمسى أمرهم بيدنا، ثم إن الشعب لن يتوانى فى الاستكانة إلى هذا العهد، لأنه يعلم أن تحصيل قوته والوصول إلى مطالبه ومنافعه، كل ذلك يكون موقوفاً على اتباع قادته هؤلاء المنصوبين عليه.

وأما مشروع إنشاء الحكومة، فينبغى أن ينفرد بوضعه دماغ واحد منا، لأن هذا الأمر إذا تولاه عدة نفر، اختلف الرأى ووقع التنابذ، وجاءت الحكومة ولا نصيب لها من التماسك. فعلينا ان ندقق فى هذا المشروع عن ناحيته العملية، لكن لا يجوز بحال علاجه بالمناقشة العلنية، كى لا يفسد ما فيه من مزايا الضبط والإحكام، وتسلب منه خاصية التماسك والترابط، وما تضمنته كل فقرة من المقاصد التى أرسلناها غامضة. فإذا أبحنا للدهماء نقاش المشروع، واقترحوا التغيير والتبديل، بطريق التصويت، فكأننا أبحنا لهم أن يذهبوا فى ذلك مذاهب متضاربة لا تقف عند حد، وتتصادم أقوالهم وآراؤهم إلى ما فيهم من سوء فهم، وهم بعد ذلك أقصر مدى فكريا من ان يكتنهوا خفاياه فيجب علينا ألا نطرح بنتاج عبقرية رجالنا الى أنياب من ينهشها، حتى ولا إلى النفر المتزعم من الدهماء. وهذه المشروعات الانقلابية لا تكون حتى الآن قادرة على قلب الأنظمة القائمة، رأساً على عقب. فصارى ما تستطيع ان تبلغه انه تحدث تغييراً فى المجال الاقتصادى، وبحكم النتائج كلها جملة واحدة، يقع تبديل كذلك فى مجرى حركة التقدم والتطور، ينسجم واتجاهنا المخطط.

* * *

وفى جميع البلدان نرى شيئا واحداً، اختلفت أسماؤه واتحد معناه: التمثيل النيابى، مجلس النواب، والوزارة، مجلس الشيوخ، مجلس الشورى الأعلى، السلطة الاشتراعية، السلطة التنفيذية وأمثال ذلك. ولا حاجة بى أن أوضح لكم ما بين هذه المؤسسات من الصلة الآلية الرابطة، إذ تعلمون ذلك جيداً. وإنما ألفت نظركم إلى أن كلا من هذه المؤسسات، تقابله وظيفة مهمة من الوظائف التى تقع على عاتق الدولة. وأرجو منكم الملاحظة الآن نعت الوظيفة بالمهمة فى العبارة السابقة هنا، لا أعنى به أن الأهمية المقصورة، عائدة إلى المؤسسة نفسها من حيث هى. كلا. بل أعنى أن الأهمية هى أهمية الوظيفة التى تقوم بها المؤسسة. وهذه المؤسسات قد اقتسمت فيما بينها وظائف الدولة، من إدارية واشتراعية وتنفيذية، وهى تقوم بها قيام أعضاء الجسم الإنسانى بوظائفه نحو مركب الجسم كله، فاذا اعتل عضو واحد من هذا المجموع اعتل سائره بفعل تعدى الأثر، ثم يفسد الجسم كله.. فيدركه الفناء.

ولما أدخلنا اسم الليبرالية على جهاز الدولة، تسممت الشرايين كلها، ويا له من مرض قاتل، فما علينا بعد ذلك إلا انتظار الحشرجة وسكرات الموت..

ان الليبرالية أنتجت الدول الدستورية التى حلت محل الشىء الوحيد الذى كان يقى الفوبيم - السلطة المستبدة. والدستور، كما تعلمون جيداً، ماهو الا مدرسة لتعليم فنون الانشقاق، والشغب، وسوء الفهم، والمنابذة، وتنازع الرأى بالرد والمخالفة، والمشاكسة الحزبية العقيمة، والتباهى باظهار النزوات. وبكلمة واحدة: مدرسة لإعداد العناصر التى تفتك

بشخصية الدولة وتقتل نشاطها. ومنبر الثرثارين وهو ليس اقل من الصحف إفساداً فى هذا الباب، راح ينمى على الحكام خمولهم وانحلال قواهم، فجعلهم كمن لا يرجى منه خير أو نفع. وهذا السبب كان حقاً، العامل الأول فى القيام على كثيرين من الحكام فاسقطوا من على كراسيهم. فأطل عهد حكم الجمهورية، وتحقق، فجئنا نحن نبدل الحكم بمطية من قبلنا ونجعله على رأس الحكومة - وهو ما يعرف بالرئيس، نأتى به من عداد مطايانا أو عبيدنا، وهذا ما كان منه المادة الأساسية المتفجرة من الألغام التى وضعناها تحت مقاعد شعب الغوييم، بل على الأصح شعوب الغوييم.

وفى المستقبل القريب، سننشىء نظام مسؤولية رؤساء الجمهوريات.

وحينئذ نكون قد أصبحنا فى وضع يمكننا من إغفال القيمة الشكلية فى إجراء الأمور التى يكون الرئيس المطواع هو المسؤول عنها. ثم وماذا يهمنا إذا رأينا الذين يتهافتون على الكراسى والوصول إلى الحكم، يفنى بعضهم بعضاً، فى حال ظهور أزمة مغلقة ناشئة عن استحالة العثور على رئيس جديد، ومثل هذه الأزمة يوقع البلاد فى الداهية الدهياء.

وحتى نقتطف الثمرات من خططنا، سنشير بإجراء انتخابات لاختيار هذا الرئيس، ويكون اختياره من بين أولئك النفر الذين سبق لهم فتلطخ ماضيهم بما يشين ويعيب، ولم يكتشف أمرهم بعد، كالذى كان من فضيحة بناما، أو غيرها، والذى نختاره رئيساً من هذا الطراز، لا بد أن يكون عميلاً لنا موثوقاً به، قادراً على اتباع ما توحيه خططنا. وما يدفعه إلى هذا، خشيته أن يفضح أمره، ويكشف الستر عنه، يضاف إلى هذا ما فى نفسه من الرغبة الطبيعية، كما فى غيره، للاحتفاظ بما انساق إليه من جاه وامتياز ومقام ومكانة ظاهرة، عن طريق السياسة. اما مجلس النواب فشأنه أن يكون بمثابة الوقاء للتغطية على الرؤساء، وحمايتهم وانتخابهم، ولكننا سننزع من المجلس حق الاقتراع فيمن هو الرئيس الجديد، وحق تغيير القوانين القائمة، لأن هذا الحق نمنحه الرئيس المسؤول، المطية الذلول، ثم من الطبيعى ان ما يتمتع به الرئيس من صلاحيات يجعله هدفاً يرمى بالنبال، من الحسد او الضغينة، فيمطر بالنقد والتجريح من كل جهة، لكننا نمده بما يدافع به عن نفسه، وهو حق الاحتكام الى الشعب، من فوق رؤوس النواب، والشعب أعمى، (أو كثرة الدهماء) اعتاد الانقياد والطاعة. وما عدا هذا، فإننا سنسلح الرئيس بحق آخر: هو إعلان الحرب. ونبرر هذا ونسوغه من ناحية أن الرئيس بصفة كونه القائد الأعلى للجيش وسيد البلاد، ينبغى أن يكون فى متناوله هذا الحق لحاجته الضرورية إليه من أجل الدفاع عن سلامة البلاد وحماية الدستور الجمهورى الجديد، فهو المسؤول عن الدستور وهو يمثل الدستور.

وبمعزل عن هذا، فإننا سننزع من مجلس النواب حق توجيه السؤال إلى الحكومة، أو

استجوابها، فيما تتخذه من تدابير فى نطاق صلاحيتها، وتتخذ حجة فى هذا، الحفاظ على الأسرار السياسية للدولة. وأكثر من ذلك، فإننا سنخفض عدد النواب إلى الحد الأدنى، فيخف بذلك الشغب السياسى، ويتوارى فى نفسه الشره للاشتغال بالسياسة. فإذا هو مع هذا، اندفع إلى الشغب وهذا لا يتوقع، فالمندفعون لا يكونون إلا قلة، فنجرفهم ونمسحهم مسحاً، وذلك بأن يطلب رد الأمر إلى الأمة لاستفتائها.. ويتوقف على الرئيس تعيين الرئيسين لمجلس النواب ومجلس الشيوخ وتعيين وكيليهما أيضاً. وبدلاً من أن تعقد المجالس النيابية جلسات عديدة، فيختصر ذلك إلى أقل عدد ممكن ولبضعة أشهر وكفى. والرئيس، بصفته رئيس السلطة التنفيذية، يكون من صلاحيته أيضاً دعوة مجلس النواب إلى الانعقاد، وله تعطيله او حله، وفى هذه الحالة الأخيرة تطول فترة الحل قبل العودة إلى انعقاد آخر. وحتى لا تقع نتائج هذه الأعمال كلها، وهى فى مادتها غير قانونية، على كاهل الرئيس فتهيض جناحه، قبل أن يكمل استواء مخططنا، ونحن جعلناه مسؤولاً تحمل أعبائه، فإننا سنحرض الوزراء وكبار الموظفين الإداريين على ألا يأخذوا إخذه، ولا يجاروه فى أهوائه، ليروا فى المسألة رأيهم مستقلين عنه، وبهذا يصبحون هم كبش النطاح بدلاً منه. وإننا نوصى الوصية الملحة، بأن هذا الأسلوب من أساليب عملنا، لا يسمح بتطبيقه إلا فيما يتعلق بمجلس الشيوخ ومجلس الشورى الأعلى أو مجلس الوزراء، لكن من المؤكد لن يسمح بذلك لموظفين بمفردهم.

ثم ينبرى الرئيس، بايماز منا، يبين ان منشأ هذه العقدة إنما هو تضارب التفاسير القانونية المتعددة، ثم يلغى كل ذلك عندما نشير إليه بالإلغاء. ويكون له الحق بعد ذلك أن يقترح ويضع قوانين موقتة، بل أكثر من هذا، أن يتخطى أحكام الدستور، وحجته فى هذين الأمرين ما تقتضيه مصلحة الدولة العليا.

بهذه التدابير نتمكن من القبض على السلطة التى ندمر بها شيئا فشيئا، وخطوة خطوة، ما نريد إزالته من دساتير العالم تمهيداً للانتقال الكبير، ثم يعقب ذلك قلب كل حكومة وجعلها مقطورة إلى سلطتنا تابعة طائعة.

والاعتراف بصاحبنا، صاحب السلطة المستبدة المطلقة، قد يقع حتى قبل تدمير الدساتير. وإنما تقع هذه الحالة عندما تهب الشعوب، وقد سئمت من عجز الحكام ومخالفاتهم للقوانين ـ (وهذا ما سنعنى بتدبيره) صائحة: «اذهبوا بهؤلاء عنا، وأعطونا ملكا واحدا يحكم الدنيا كلها، ويوحد أمرنا، ويجمع شملنا، ويلاشى أسباب فرقتنا ـ ويخلصنا من مسائل الخلافات على الحدود الإقليمية، والتباهى بالقومية والعنصرية، والتزمت الدينى، والديون التى ترزح تحتها الدولة ـ ويوردنا موارد الأمان والسلامة، ويحقق لنا ما فشل فيه حكامنا وممثلونا السابقون».

* * *

وانكم تعلمون تمام العلم، أننا من أجل أن نهيء لجميع الأمم إطلاق هذه الصيحة، لا بد من وسيلة إلى ذلك، وهى رمى البلدان المختلفة بما يشغل بالها، ويقيمها ويقعدها، فتسوء العلاقات بين الحكومات ورعاياها، ويظل هذا الانهيار فى طريقه حتى تستنزف قوى الإنسانية، وتهلكها الانقسامات، وتتفشى بينها الكراهات، والمكايدات والحسد، والاستغاثات طلباً للنجاة من تعذيب الأجساد، كما تتفشى المجاعات ونشر جراثيم الأمراض عمداً، فيستسلم الغوييم فيرون أن لا مخرج لهم ولا سلامة إلا بأن يلوذوا بسلطتنا الكاملة المجهزة بالمال وكل شيء آخر.

لكننا إذا أعطينا الأمم فترة تنفس واستراحة، فاليوم الذى نرقبه، يقل الأمل كثيراً فى الوصول إليه.

البروتوكول الحادى عشر

برنامج الدستور الجديد . بعض التفاصيل المتعلقة بالثورة الجديدة . الفوييم قطيع من الغنم . الماسونية السرية ومحافلها التى هى ،مصرض، خارجى.

مجلس الدولة الأعلى أو مجلس الشورى الأعلى، كان ولا يزال أقوى تعبير عن سلطة الحكم، وسيبقى الواجهة الخارجية للسلطة الاشتراعية، أو بالأحرى ما يسمى بلجنة تحرير القوانين والأنظمة التابعة للحاكم.

وهذا هو برنامج الدستور الجديد . سننشىء الأوضاع اللازمة للقانون والحق والعدالة، حتى يبدو أن هذه العناصر الثلاثة قد تبوأت مكانها المعد لها، وتفعل ذلك بثلاث طرق: (١) فى قالب مشروعات قوانين تحال على السلطة الاشتراعية (٢) فى قالب مراسيم مجلس الوزراء (٣) وفى حالة سنوح الفرصة المواتية فى شكل ثورة تهب رياحها داخل الدولة.

وبعد أن نكون قد فرغنا من ترتيب هذه الأمور على مواقيت، فإننا نتحول إلى جهة أخرى، فنُعنى بتفصيل ما يتعلق بالمناحى التى بها تتم مجارى الثورة عن طريق أجهزة الدولة في الاتجاه المقرر. وأعنى بهذه المناحى حرية الصحافة، حق تأليف الجمعيات والأحزاب والهيئات، حرية الرأى والضمير، حق التصويت فى الانتخاب، وغير ذلك مما يجب أن يمحى ويغيب إلى الأبد من ذهن الإنسان، أو أن يُعدل تعديلاً ينسف حتى الأساس، شرط أن يقع هذا كله غداة إعلان الدستور الجديد بلا تراخ. وهذا مستطاع الآن فى هذه الفترة، فنصدر أوامرنا كلها دفعة واحدة، ولا نؤخر منها شيئاً، إذ لو أخرناها أقل تأخير وألحق بالدستور تعديل تال، فكل تعديل ذو بال يقع على هذا الوجه، لابد أن يكون فيه خطر، للسبب التالى: اذا كانت مادة التعديل خشنة فظة، وكانت طريقة الاقتراح خشنة فظة كذلك، مع قصر نظر المقترح فى موضوعه، فقد يشمخ المقترح بأنفه ويعتقد أن هذا التعديل يفتح الباب لأمثاله ينسجون فى الاقتراح على منواله، وحينئذ يقال بأننا قد اعترفنا بأخطائنا، وهذا ينال من الهيبة المحيطة بسلطتنا المعصومة، أو يقال إنه قد دخلت علينا مخاوف فاضطررنا إلى المسايرة والمجاراة، وعلى هذا الموقف لا يشكرنا أحد، بل يظنون أننا نزلنا على الإكراه، وغلبنا على أمرنا. وكل وجه من هذه الوجوه ضار بسمعتنا بين يدى الدستور الجديد. وأما ما نريد، فهو أن تعترف الشعوب فوراً، وحرارة الانقلاب لم تبرد بعد، بأننا أقوياء، ولا سبيل لأحد إلى زحزحتنا قيد

شعرة، وكل ناس رهيب مر فرنسا إلى قدمنا. فلا نحسب حساب أحد. ولا نحاف الخوف الذى يضطرنا إلى الأخذ برأى أحد، ونحن على استعداد فى كل وقت ومكان أن نسحق كل من ينبس بكلمة اعتراض، ونثبت أننا قد مَلَكنا الامر كله على الغوييم، وليس بودنا أن نتقاسم وإياهم ما مَلكنا، وأننا نفعل هذا والرؤوس لا تزال دائخة من هول ما وقع والناس مأخوذون، والخوف يتملكهم حينئذ تراهم مما اعتراهم من الفزع قد أغمضوا عيونهم على ما رأوا وسكتت حالهم، وراحوا ينتظرون ما تكون العاقبة.

الغوييم قطيع من الغنم، ونحن ذئابهم. وتعلمون ماذا يحل بالغنم اذا جاءتها الذئاب.

وهناك سبب آخر يحملهم على إغماض العين: فإننا سنوالى إزجاء الوعود بأننا ساعة نفرغ من تحطيم أعداء السلام وترويض جميع الأحزاب، سنعيد إليهم الحريات التى أخذناها منهم، لكن سيطول بهم الزمن وهم ينتظرون. فلأى غاية، نسأل الآن، قمنا باختراع هذه السياسة، وتلقيح أذهان الغوييم بها دون أن نعطيهم الفرصة للتفكير فيما وراءها؟ هل الغاية إلا أن نبلغ من هذا كله، بطريق المراوغة والدوران، ما لا نستطيع بلوغه بسلوكنا الطريق المستقيم؟ هذا لعمرى هو الأساس الذى قامت عليه مؤسستنا الماسونية السرية التى لا تعرف حيوانات الغوييم من أمرها شيئاً يذكر، ولا من أغراضها الخفية إلا ما يؤخذ بالظن والتقدير. فاجتذبنا الغوييم إلى القافلة الجرارة من معارض الأندية والمحافل الماسونية فقامت هذه المحافل بذر الرماد فى عيون أعضائها. والله قد أنعم علينا، نحن الشعب المختار، بنعمة السبى والجلاء، والتفريق والشتات فى الأرض، وهذا الأمر الذى كان فيما مضى مجلى ضعفنا، انقلب فيما بعد سبب قوتنا التى أفضت بنا الآن إلى أن نلج الباب الذى منه نبسط سيادتنا وسلطاتنا على العالم كله. هذا ما بلغناه. وأما ما بقى علينا أن نبنيه ونرفعه فوق الأساس فليس علينا بعسير.

البروتوكول الثانى عشر

نوع الترجمة الماسونية لكلمة «حرية». مستقبل الصحافة فى المملكة الماسونية. التسلط على الصحافة. شركات الأنباء. ما هو التقدم فى رأى الماسونية؟ الصحافة ايضاً من ناحية أخرى. التضامن الماسونى فى صحف العصر. إثارة مطالب الرأى العام فى الأرياف. العهد الجديد معصوم.

كلمة الحرية التى تفسر تفسيرات مختلفة، انما لها عندنا هذا التحديد: الحرية هى حقك أن تعمل ما يبيحه لك القانون. وهذا التحديد يكون مفيداً لنا فى الوقت المناسب، لأن زمام الحريات كلها سيكون بيدنا، بعد أن تصبح القوانين هى صاحبة القول الفصل تأخذ ما تأخذ، وتعطى ما تعطى، على ما تتطلبه مصلحتنا، وعلى النهج الذى نريد.

وسنعامل الصحافة على هذا المنوال:

فما هو الدور الذى تمثله الصحافة اليوم؟ أهى دائبة العمل على الإثارة والتحريض، وإشعال العواطف التى تخدم غاياتنا، أم هى فى خدمة اغراض الأنانية للأحزاب؟ ومن هنا هى على الغالب تافهة، تأخذ جانب الشطط، كاذبة مختلقة، وجمهور الشعب يجهل الاغراض التى تخبط وراءها الصحافة أما نحن نسرجها ونلجمها ونأخذها بعنان شديد، ومثل هذا نصنع إزاء جميع ما تخرجه دور الطباعة والنشر من انتاج مختلف الألوان، إذ لا يكون هناك من معنى لتخلصنا من حملات الصحف علينا، مع بقائنا هدفاً للنشرات والكتب. وسنعنى العناية الخاصة بما يتعلق بمادة النشر والطبع، مما تخرجه المطابع على اختلافه، فإخراج المطبوعات اليوم كثير التكاليف والنفقات بسبب الرقيب. وهذا الأمر الدائر كله حول المطبوعات، سنحوله الى مورد يدر على خزينة الدولة دخلاً غزيراً. وسنُخْضع الصحف لنوع من الضريبة البريدية، ودفع الوديعة المالية الاحتياطية مسبقاً قبل اصدار الرخصة، ويتناول هذا التدبير أى نوع من النشرات والصحف والمجلات. وهذا التدبير يكفل لحكومتنا الوقاية من أى حملة كتابية علينا من جانب الصحف. وحينئذٍ، فأى محاولة للحملة علينا، هذا إذا كانت محتملة الوقوع، بوسعنا ان نخمدها فى أى وقت عن طريق فرض الغرامة المالية بلا رحمة، وباقتطاع هذه الغرامة، واستيفائها من الوديعة، وهذا كله يأتى منه دخل كبير، صحيحٌ إن صحف الأحزاب قد لا يكون لديها مال مرصد لينفق على النشر، فهذه الصحف إذا هاجمتنا فسنغلقها إذا كررت عملها، ولن يكون بوسع أحد، مهما ظن أنه فى حصانة من نفسه، أن يشوح بالنقد ولو بطرف إصبعه،

قاصداً أن ينال من هالة التقديس المحيطة بحكومتنا. وستكون حجتنا فى وقف أى نشرة، أنها أساءت الى الرأى العام بما كتبت ونشرت دون مناسبة أو مبرر. وأرجو منكم أن تلاحظوا أن بين الصحف المهاجمة لنا، تكون هناك صحف أخرى حقيقتها مستترة، وكلهم فى الحلبة شىء واحد، غير أن المستترة بقناع هى الصحف التى نحن أنشأناها سراً، فاذا حملت علينا ونَقَدَتنا فإنما هى تفعل ذلك فى الموضوعات التى نكون نحن قد قررنا من قَبْلُ، ان يجرى تعديلها، ولا ضرر من اثارة النقد فى مثل هذا الظرف.

ولن تصل إذاعة أى نبأ الى الجمهور عن طريق الصحف، قبل ان تكون مادة الخبر قد مرت علينا، وكاد هذا الأمر يكون واقعياً اليوم على هذا الوجه، وزمامه بيدنا، على ما نراه فى شركات الأنباء والأخبار القليلة العدد، حيث تتوافد عليها الأنباء من مختلف أنحاء العالم، وفى اليوم القادم سيكون امر هذه الشركات لنا نصرفه كيف نشاء، ولن يُطلَق نبأ واحد الى العالم إلا ما نمليه نحن. فإذا كنا قد توصلنا حتى اليوم الى ما فيه رضانا. فلننظر فلا نرى دولة واحدة تقف بيننا وبينها حواجز تؤخرنا عن الوقوف على ما نسميه الفوبيم الأغبياء بأسرار الدولة، فكيف تكون الحال من جهتنا من وسع حيلة، ونفوذ كلمة، وتوغل فى كل ناحية، بعد ان يُعْتَرف بنا أننا سادة العالم فى شخص ملكنا الذى سيطبق سلطانه الأرض كلها؟

ولْنَعْمدْ إلى أمر المطبوعات والنشر فى المستقبل. فكل واحد من العاملين فى هذا الحقل، يرغب فى أن يكون ناشراً، او صاحب مكتبة، او متعاطياً فن الطباعة، عليه ان يكون حاصلاً على دبلوم احد المعاهد، فاذا عثر او كبا، ضبطنا منه الدبلوم وسحبناه منه بلا تردد. وبهذه الوسيلة والتدابير، تغدو اداة النشر الفكرى فى آفاق الرأى العام، أداةً تعليمية فى يد حكومتنا، فلا تبقى الجماهير بعد ذلك عرضة للتضليل بالطرق الملتوية والنزوات، والتغنى الباطل ببركات مزعومة جاء بها عصر التقدم والنور. ومن هنا لا يعلم ان هذه البركات الخيالية الموهومة، ما هى إلا الطريق التى تؤدى تواً الى متاهات التفكير الجنونى، وهذا التفكير الجنونى يفضى بصاحبه إلى حيث تتولد بذور الفوضوية، تنتشر بين الناس أنفسهم ثم بينهم وبين السلطة، لأن التقدم، أو بالأحرى فكرة التقدم كان السبب فى الانطلاق إلى التحرر من كل ضابط، وكل ذلك جمد بالتالى وتوقف عن عجز، وجميع من يسمون بالأحرار هم دعاة فوضوية، وإذا لم يكونوا هذا فى الواقع فعلى الأقل هم هكذا فى الفكرة. وكل واحد من هؤلاء راح يتخبط وراء خيالاته، ويزداد إفراطاً وجنوناً حتى يقع فى حفرة الفوضى، فيصيح ويحتج، لا من أجل شىء بل لمجرد شقشقة الألسنة بالاحتجاج.

ونتناول الآن الصحف الدورية من مجلات ونشرات وأمثالها. وهذه أيضاً سنخضعها كغيرها من سائر المطبوعات للضريبة البريدية، على أن يكون مدار الاستيفاء موقوفاً على عدة صفحات النشرة، ونُلزمها باسم القانون دفع الوديعة المالية الاحتياطية، وأما الكتب التى تتألف

من أقل من ٣٠ ملزمة، فإننا نرتب عليها دفع الضريبة مضاعفة، وسنعتبر المجلات الدورية من نوع الكتب الصغيرة أو النشرات، والقصد من هذا على نوعين، أولاً: أن يتناقص عدد هذه المجلات، وهى فى الواقع أردأ أنواع المطبوعات وأسمُّها مادة، وثانياً: ان يُكْرَه الكتَّاب على الإكثار من هذه المادة، إكثاراً مُمِلاً يحمل القراء على أن يُعْرِضوا عن المطالعة، وهذا بالإضافة إلى غلاء الثمن. أما نحن ففى الوقت نفسه سنتولى إصدار مجلات من قِبَلِنا لتنشيط الحركة الذهنية فى اتجاهنا، وأثمان مجلاتنا هذه رخيصة، ومادتها يشغف القارىء بمطالعتها. والضريبة البريدية ستحد كثيراً من مطامع المنتمين إلى صناعة الكتابة، فيجدون أنفسهم محصورين فى نطاق ضيق، ولا مجال لهم للعبث، ثم تدركهم حين الاقتضاء الغرامات المالية، فينوئون تحتها فيجمدون ثم ينتهون إلينا. ومع هذا، فإذا اغتر واحد منهم بعد ذلك بالحملة علينا، فلن يجد المطبعة التى تقبل أن تطبع له ما يريد قبل ان تراجعنا للإذن بالطبع. وبهذه الطريقة نتمكن من الوقوف على المادة المراد نشرها قبل طبعها وتتكشف لنا الحيلة، فنضرب بالمادة عرض الحائط، لكننا ننظر فى محتواها، فإذا وجدنا فيه شيئاً يقتضى الإيضاح للرأى العام، فعلنا ذلك من تلقاء أنفسنا.

صناعة الأدب والصحافة فى مضمارها، هما أشد عوامل التهذيب، ولهذا السبب ستكون حكومتنا مالكة مقود معظم الصحف، وهذا من شأنه أن يعقم العوامل الضارة فى هذا الباب، مما يملكه أرباب الصحف وبهذا التدبير نكون قد امتلكنا القوة الأولى الموجهة للرأى العام. وإذا أعطينا، مثلاً، عشر رخص لإصدار صحف إلى مطلق الناس، فينبغى أن نعطى إلى جماعتنا ثلاثين رخصة، ويجرى الأمر فى أى صعيد آخر على هذه النسبة. ولا يشك الرأى العام فيما نصنع، إذ كل الصحف التى تنتمى إلينا ستكون من حيث المظهر جامعة لمختلف النزعات والآراء المعارضة، وهذا ما يوهم الجمهور، دون أن يدرى ما وراءه، ويستدنى إلينا الخصوم الذين لم يمعنوا فى إساءة الظنون بنا، فنتلقاهم، ونستل منهم الأشواك، فيغدون ولا ضرر منهم.

ففى الصف الأول تأتى الصحف ذات الصبغة الرسمية، الناطقة بلساننا. وهذه الصحف هى الحارس على مصالحنا دائماً، ولذلك لا يكون لها كبير تأثير فى مجرى حركة الرأى العام.

وفى الصف الثانى تأتى الصحف التى صبغتها شبه رسمية، وهذه هدفها استمالة الفاترين الباردين، والذين هم على مفترق الطرق، وقليلاً ما يبالون.

وفى الصف الثالث الصحف التى نعهد إليها فى معارضتنا فى الظاهر، وفى واحدة منها على الأقل ينبغى أن تكون المعارضة على أشدّ ما يمكن من المرارة، أما خصومنا الحقيقيون فإنهم فى سرهم سيرتضون هذه الحال بصمت، فلا يفطنون ان المسألة تمثيل خادع على المسرح، فتجوز عليهم الحيلة. وبهذه الحيلة التى انطلت عليهم، يكشفون لنا عن أوراقهم.

وجميع صحفنا التى تشرب من مائنا ستحمل شتى الوجوه والسحنات والنزعات من أرستقراطية، إلى جمهورية، إلى ثورية، وحتى فوضوية، إلى آخر ما تحمله قائمة الأسماء. وستكون هذه الصحف كصنم فشنو فى الهندلها مئة ذراع وذراع، وكل عين من عيونها مفتوحة على ناحية من نواحى الرأى العام. فإذا ما اشتد نبض صحفى ما، وظهرت حُمى من الحميات، فتلك الأيدى ترشد الرأى العام إلى ما نريد، لأن المريض، الثائر النفسى، يفقد توازن الفكر ويميل إلى قبول نصيحة تعمل على تسكينه والتخفيف عنه.

وأولئك المجانين الذين يظنون أنهم على حق فى ترديد ما قالته جريدتهم الناطقة بلسان معسكرهم، يكونون فى الواقع يرددون مقالتنا نحن من حيث أصل الفكرة، أو ما يجرى مجراها من أمثالها ويكون عبثاً ظنهم أنهم يتعلقون بما هو من بضاعتهم، بينما الراية التى يدافعون عنها، وتحـ يقفون، هى رايتنا مرفوعة فوق رؤوسهم.

وحتى ينتظم أمر الصحف المتجندة لنا، على هذا الغرار المتقدم، فعلينا العناية الدقيقة بكل ما يتعلق بها ويؤول اليها. وتحت ستار دائرة مركزية للمطبوعات، سننشىء خلايا ادبية نابغة يتلقن منها عملاؤنا ما يلقى اليهم من تعليمات وأوامر، وكلمات سر، كل يوم بيومه، دون أن يكون شىء من أمر هذا يلفت النظر. وتجرى فى هذه الخلايا مناقشات على وجهى النفى والإثبات، والمناقضة والتأييد، وكل هذا إنما هو من التمثيل والمظهر المصنوع لا أكثر، دون تعمق إلى الجوهر الحساس. وستتولى الصحف السائرة فى ركابنا شنّ حملة عنيفة صارمة على الصحف الرسمية الناطقة باسم الدولة، وما الغرض من هذا سوى إعطائنا الفرصة لندلى فى هذه المناسبة بتصريحات حول الموضوع أوسع وأشمل مما لو جئنا نعالجه ببيانات رسمية فى أوقات أخرى وظاهرٌ جلىٌّ وجه النفع لنا من هذا.

وهذه المهاجمة التى وُجِّهَتْ إلينا، يكون لنا منها فائدة أخرى، وهى أن تقنع رعايانا بأن الحريات التامة متوفرة لها، ومن هذه تلوح الفرصة لعملائنا فيثبتوا أن جميع المعارضة ما هى إلا ثرثرة فارغة، تخبط خبط عشواء، فالمجال أمامها فسيح لتقول وتثبت حجة ما تقول، فلم تفعل شيئاً من ذلك، وعجزت عن إقامة الدليل الواقعى على دعواها. والأمر من طرفيه يكون محكماً على ما أصدرنا من تعليمات بشأنه إلى عملائنا.

إن الأسباب الإدارية التى من هذا الطراز، وهى جدّ دقيقة، وتخفى عن عيون الرأى العام، تغدو خير الوسائل لجعل الرأى العام يلتفت إلى حكومتنا بالثقة والاطمئنان. ومرحى لهذه الأسباب البارعة تمكننا من وقتٍ إلى آخر، حسب الاقتضاء، من تهييج الرأى العام أو تسكينه، حول موضوع سياسى، أو من إقناعه به أو حمله على التشكيك، والتشويش عليه، فننشر اليوم ما هو الصدق والحق، وغداً ما هو الكذب والباطل، وتارةً المسلَّم به، وطوراً ما هو نقيضه. وهكذا دواليك، ودائماً نتحسس الأرض التى نمشى عليها قبل نَقْل الخطى، كى لا

نعثر. والنصر مضمونٌ لنا على أعدائنا، إذ ليس بيدهم صحف رهن امرهم كما لنا نحن، تنشر آراءهم على نحو ما نفعل نحن. وعندما تعالج مسألة من مسائلهم ويؤول الأمر إلى إسكاتهم، نكتفى بعد ذلك بالتنفيذ السطحى، ولا نزيد.

وصفائر هذه العبارات النارية تطلقها عند الحاجة صحف الصف الثالث، فنظهر السخط عليها وندعى عدم الرضى عنها، بل تفندها صحفنا شبه الرسمية.

وحتى فى أيامنا هذه، لنا مثال على اتجاهنا، وهذا المثال نأخذه مما هو مشاهد فى صحف فرنسا، حيث تقع حالات وصور يظهر منها التساند الماسونى على يد الشعار أو كلمة السر: فإن رجال الصحف فى فرنسا مقيدون برعاية سر المهنة الصحفية، وشأنهم إذا سألتهم عن مصدر خبر ما، شأن العرافين فى الزمن القديم. يجيبون بإبهام ثم يصمتون، وهؤلاء الصحافيون لا يبوحون باسم المصدر الذى استقوا منه الخبر، إلا إذا أجمعوا على البوح به، فذلك شىء آخر. ولا تجد صحافيا واحداً يجترىء على فشو السر، كما لا تجد صحافياً آخر يمكن أن ينتمى إلى الأسرة القلمية الكتابية ما لم يكن فى ماضيه قد ناله ما يُلَطخ ويَصم... وهذه اللطخات والوصمات، لا تلبث ان ينكشف عنها الغطاء. وانكشافها ما دام محصوراً فى فئة قليلة، فيبقى ذلك الصحافى على حسن السمعة فى نظر الجمهور، يجتذبهم إليه وهم الدهماء يسيرون وراءه بنخوة وحماسة.

وحساباتنا هذه تتناول الآن أهل الأرياف والقرى، فلابد من أن نستشيرهم ونستفزهم فى ما له مساس بمسائل راحتهم وسلامتهم، ومطالبهم، واتجاهاتهم حتى إذا تحركوا وهاجوا، حَمّلْنا قصتهم ونقلناها إلى العاصمة وقلنا لأهلها: هذا ما تتعلق به آمالهم. وطبعاً يكون مصدر ما يطلبه هؤلاء وهؤلاء:، نحن. ثم إن ما نحتاجه من الآن إلى أن يحين وقت تسنمنا ذروة السلطة العليا، أن نجعل العواصم والحواضر تصيبها الضربة فى عراقيبها، وهذه الضربة هى الآتية من الأرياف. ثم يقال لأهل العواصم: هذا هو رأى الأم، أى رأى الاكثرية التى نظمها عملاؤنا ورتبوها ثم يجب علينا عند سنوح الفرصة النفسانية المواتية، أن نمنع أهل العواصم من مناقشة أى موضوع، تَمَّ وانتهى، بحجة أنه يصبح فى حُكم الأمر الواقع، وأهل الأرياف، وهم الكثرة، قد قبلوا هذا وأقروه، وأقفل الباب.

وفى ذوى العهد الجديد، وهو انتقالى الى الدور الأعلى حيث نتقلد زمام العالم كله يجب منع الصحف من نشر الفضائح على الرأى العام، من أىّ نوع كان، والضرورة القصوى لهذا الوجه، ان يمتقد الجمهور ان العهد الذى طلع عليه قد جاء بالخير والبركة إلى كل انسان، فراقت الأحوال، وسكنت الطباع بعد القلق، وغابت الجرائم، وصَفَتْ الهيئة الاجتماعية من هذا الوباء؛ وأما حوادث الجرائم من حيث وقائعها المادية، فتطوى طياً لا يعلم بها إلا ضحاياها، وقد ذهبوا، وشهودها، إن وجدوا غرضاً، ذهبوا كذلك.

البروتوكول الثالث عشر

الحاجة اليومية إلى الرغيف. مسائل السياسة. المسائل الصناعية. فتن المليهات المسليات قصور الشعب. الصحيح صحيح بذاته، القضايا الكبرى.

الحاجة إلى رغيف الخبز كل يوم، تُكْرِه الغوييم على أن يخلدوا إلى السكينة، ويكونوا خداما لنا طائعين، والعملاء الذين نختارهم منهم لخدمتنا فى الصحف، سيقومون، بايعاز منا، بمناقشة ايّ موضوع لا يناسبنا أن نعالجه نحن فى بيانات رسمية نصدرها إلى الجمهور تواً، لكننا، والنقاش دائر، حامى الوطيس فى أخذ ورد، ما علينا سوى أن نقوم، بهدوء تام، بالإجراءات التى نراها ضرورية حسب رغبتنا، وهى ما يتعلق بموضوع النقاش الدائر، ثم نعرض المسألة على الرأى العام، كأنها أمر واقع قد فرغ منه. حينئذ لن يجرؤ أحد على أن يتقدم فيطلب إلغاء هذا الرأى الواقع، وتضيق الحلقة به وبأمثاله، عندما نكون قدمنا ما قدمناه بمثابة إصلاح وتحسين. وفوراً تقوم الصحف بدعوة الرأى العام واجتذابه إلى ما هو أشياء جديدة فاتنة، فتنصرف إليها الأذهان (ألم نكن قد عودناها اشتهاء الجديد المستحب فتنصرف إليها المصالح؟) ثم ينبرى لبحث الامور الجديدة أشخاص ما وُهِبوا من مقسم الحظوظ إلا فراغ العقول، وهم الذين يغيب عنهم أن يفهموا أنهم ليسوا على شىء، وأعجز من يدركوا اللباب. فأمور السياسة إنما نحن وحدنا نحذقها، وقد هيأنا الله لها بفعل الأجيال الجديدة، فمن مبدعها غيرنا؟

تعلمون من كل هذا، أننا فى طلبنا موافقة الرأى العام على ما نكون بسبيله، إنما نطلبه فى الواقع لنسهل به عمل أجهزتنا، وقد تلاحظون أن ما نرغب فى نيل الموافقة عليه، ليس عملاً من أعمالنا التى انتهى أمرها وفرغنا منها، بل ذلك هو مجرد كلمات رمينا بها وقول قلناه، يتعلق بهذا أو ذاك من الأمور التجارية. ومن دأبنا دائماً أن نصرح ونعلن، أننا فى مسرانا نعتصم بالأمل، ووراءه اليقين، إننا غير متوخين إلا خدمة المصلحة العامة.

ولكى نصرف أذهان الجمهور المزعج الشكس، عن مناقشة الأمور السياسية فإننا نجىء إليه بما ندعيه بأنه الجديد المختار، فى باب الصناعات وما إليها. وندعه يخوض فى هذا ويسبح ما شاء. واعتادت الجماهير الا تستسلم إلى الاسترخاء، وتنفض يدها مما تعده من متاعب السياسة (مما دعوناها معاناته من قبل، لنستغل ذلك فى مكافحة حكومات الغوييم) إلا

إذا توافر لها من الأعمال المناسبة الأخرى ما تعتاض به عما تتخلى عنه من شواغل السياسة، ولكى تبقى الجماهير فى ضلال، لا تدري ما وراءها وما أمامها، ولا ما يراد بها، فإننا سنعمل على زيادة صرف أذهانها بإنشاء وسائل المباهج، والمسليات، والألعاب الفكهة، وضروب أشكال الرياضة، واللهو، وما به الغذاء لملذاتها وشهواتها.. والإكثار من القصور المزوقة والمبانى المزركشة، ثم نجعل الصحف تدعو إلى مباريات فنية رياضية ومن كل جنس. فتتوجه أذهانها إلى هذه الأمور وتنصرف عما هيأناه، فنمضى به إلى حيث نريد، فيُسلِّم موقفنا، وهو الموقف الذى لو أعلناه بارزاً مكشوفاً، تواً، بغير اصطناع هذه الوسائل الملهية، لوقعنا فى التناقض أمام الجماهير. ثم إن الجماهير بحكم ما ألفته واعتادته من قلة التفكير داخل آفاقها النفسية، ولا قدرة لها على الاستنباط، تراها شرعت تقلدنا وتنسج على منوالنا فى التفكير إذ نحن وحدنا من يقدم إليها المناحى الفكرية.. وطبعاً لا يكون هذا إلا على يد أشخاص لا شك في إخلاصهم لنا.

والدور الذى يلعبه الليبراليون والطوباريون، حملة الأحلام الخيالية، يكون قد استنفد غرضه عندما تقوم حكومتنا، وقد تم لها الأمر. وريثما تظهر حكومتنا ويبرز كيانها، فأعمال هؤلاء تبقى مفيدةً لنا، ونحن نمُدهم بما يوجه عقولهم إلى انتحال كل تافه من العقائد يرونه جديداً، مطلوباً ومقبولاً، ألسنا نحن الذين نجحوا فى توجيههم بعقولهم الرخيصة، توجيه التضليل والتعمية، حتى باتوا، ولا ترى فيهم واحداً قادراً على التمييز، ومعرفة أن معنى كلمة التقدم يتضمن المفارقة أو المناقضة فى جميع الأحوال، حيث لا يكون الشىء كناية عن اختراع مادى، لأن الصحيح بذاته هو على وجه واحد ثابت، وليس فيه مكان لمعنى التقدم. والتقدم كفكرة، شىء فاسد، ومن شأنه أن يجعل الصحيح مبهماً غامضاً محجوب الرؤية، ورؤية الصحيح بجلاء ما خلقت إلا لنا، شعب الله المختار؛ حراس هذا كله.

وعندما ندخل مملكتنا، سيتولى خطباؤنا شرح هذه المسائل التى قلبت الإنسانية رأساً على عقب، وبالتالى جرَّتها إلينا، أهناك من يشك مقدار ذرة، أن جميع هذه الشعوب، نحن قد اقتدناها هذا الاقتياد المسرحى حسب مرادنا السياسى، ولن يستطيع أحدٌ أو خطر بباله أن يدرك كيف سارت به قافلته هذه القرون العديدة.

البروتوكول الرابع عشر

دين المستقبل. العبودية فى أحوالها المستقبلة. دين المستقبل مكتوم لا تصل إليه المعرفة الأدب الإباحى والأدب المشترك العام فى المستقبل.

متى ما وَلجْنا ابواب مملكتنا، لا يليق بنا أن يكون فيها دينٌ آخر غير ديننا، وهو دين الله الواحد المرتبط به مصيرنا، من حيث كوننا الشعب المختار، وبواسطته ارتبط مصير العالم بمصيرنا. فيجب علينا أن نكنس جميع الأديان الأخرى على اختلاف صورها. فإذا أدّى هذا إلى ظهور الملحدين، والالحاد، على ما نرى اليوم، فذلك لن ينال من أرائنا شيئاً، والدور دور انتقال، بل يكون الإلحاد بمثابة إنذار للأقوام التى تُقبِل على استماع تبشيرنا بدَور موسى، وهو الدين الذى بوضعه الوطيد وكمال نظامه، وقد استمال جميع أمم العالم تخضع لنا وحينئذ نعلن أن ديننا هو الدين الذى يتوجه به الإنسان إلى الملأ الأعلى بلا واسطة. وفى هذه المرحلة من هذا الدور الانتقالى، سننشر على الناس من الفصول والمقالات والأبحاث ما يتبينون به الفوارق بين حكمنا الخيّر وأحكام العصور الغابرة، بالمقارنة. وبركات الاستقرار الذى هو حصيلة عراك قرون عديدة، ستعلى من قدر الخيرات التي تظهر من حكمنا. أما أخطاء حكومات الغوييم، فسنحصيها عليها ونحاسبها بأشدّ ما يمكن من العنف. وسنذيع على الملأ بشاعة تلك الأخطاء إلى حد يجعل الناس يؤثرون السكينة فى دولة هم فيها عبيدٌ مستخدَمون، على ما رأوا من فارغ حقوق الحرية التى عذبت الإنسانية واستنفدت قوة الوجود الإنسانى، وهى القوى التى استغلتها عصابات دهماوية ضالة، مغامرة، لم تعرف من حقيقة أمرها شيئاً، وتغيير أشكال الحكومات فيما مضى، وهو أمرٌ طالما دفعنا الغوييم إليه وأغريناهم بإتيانه، لما كنا نعمل على دك كيان الدول، كان من نتيجته حتى الآن أن نَهَك طاقة الشعوب واستنزف عافيتها حتى أتت مذعنة لتحمل أى مشقة فى ظل حكمنا، وهى ترى هذا خيراً لها من العودة إلى معاناة العهود السابقة فى ظل حكومتها التى قد انطوت.

وفى الوقت نفسه، لن ننسى أن نندد بالأخطاء التاريخية التى ارتكبتها حكومات الغوييم، الأخطاء التى تعذبت بها الإنسانية دهراً طويلاً لعجز تلك الحكومات عن أن تفهم وتعى معنى أى شيء من الخير المحض للإنسانية، فظلت (تلك الحكومات) راكبةً رأسها وراء مطالبها القائمة على الشهوات، والمكاره، آملة أملاً فارغاً أنها ستحصل على البركات الاجتماعية، ولم تلاحظ قط تلك المطالب كان من شأنها أن تزيد الشر وبالاً وسوءاً، دون أن تحقق شيئاً من

تحسين وضع العلاقات بين البشر وهذه العلاقات هى أساس حياة الإنسان.

وما تنطوى عليه مبادئنا من طاقة كامنة، وما فى قواعد عملنا من قوة، كل هذا ستتجلى محاسنه بطريقة واحدة، وهى أن نعرض ذلك ونبيّنه للناس ونشرحه لهم، فيظهر خيره للعيان بالمقابلة والمقارنة، مع الأنظمة السابقة التى فَنِيَتْ واضمحلت.

وسيتولى فلاسفتنا بالشرح والتوضيح، الكشف عما تنطوى عليه معتقدات الغوييم الدينية من عوار. غير أنه لن يسمح بأن يطرح ديننا للبحث ابتغاء الوقوف على مقاصده وغاياته الصحيحة، إذ هذا علمه محصور بنا، مقصور علينا وحدنا، ونحن دائماً حريصون على ألا نبوح بأسراره لغيرنا.

وفى خلال القرون التى تتمت بقرون النور والتقدم، وضَمَنَا فى أيدى الناس ضروباً من مادة الآداب المنشورة بالطباعة، هى غاية فى التفاهة والقذارة والغثاثة. وبعد أن نقيم مملكتنا فهذه الأنماط من مادة الأدب ستظل على حالها سارية مسراها، تروّجها وتحثّ عليها، والغاية من ذلك أنه عندما نأتى نحن بانفس طراز من محاضراتنا وخطبنا وأبحاثنا وبرامج أحزابنا، وكل ذلك رائع، يوزع من قبل مقاماتنا العالية، حينئذ يدرك الغوييم إدراكاً مذهلاً مدى الفرق العظيم بين ما أعطيناهم، وما كانوا عليه، وسيقوم حكماؤنا، المهيأون لقيادة الغوييم، بوضع المحاضرات ورسم الخطط والمشروعات، وكتب المذكرات وصنوف المقالات، مما نستعمله نحن لفائدتنا، فيسرى اثره الى عقول الغوييم تتلقح به وتستضىء بنوره بالاقتباس منه، استدراراً للمعارف، على ما قررت مناهجنا.

البروتوكول الخامس عشر

الانقلاب او (الثورة) يعم العالم فى وقت واحد . الإعدام . حظ ماسون الغوييم فى المستقبل . أسرار السلطة . الإكثار من المحافل الماسونية . الهيئة المركزية الحاكمة من حكماء الماسونية الأساليب المتحايلة . الماسونية وقيادتها جميع الجمعيات السرية . استحسان ما يقوله المغررون . الجماعة المتضامنة . الضحايا . إعدام حتى بمن هم ماسون . سقوط هيبة القوانين والسلطة . مكاننا بصفتنا الشعب المختار . ميزة القوانين فى الإيجاز والوضوح فى حكومة المستقبل . طاعة الأوامر . العقوبة لمن يسىء استعمال القانون . صرامة العقوبة . تحديد سن صرف القضاة من الخدمة . الليبرالية عند القضاة والسلطة . احتشاد أموال العالم . السلطة المستبدة الماسونية . حق الاستئناف فى المستقبل . مظهر الأبوة فى حكم المستقبل . حق القوى هو الحق الوحيد ولا غيره . ملك إسرائيل هو الأبوة للعالم بأسره.

متى ما أنجزنا إقامة دولتنا بالانقلابات والثورات المعدة فى كل مكان، لتقع فى يوم واحد موقوت، بعد أن يكون أمر الحكومة قد بلغ غاية التدلى والتفاهة، واتضح ذلك ولا سبيل إلى إنكاره (وما ينقضى من الوقت من يومنا الحاضر حتى يوم تحقيق أهدافنا المقبل قد يمتد إلى قرن) فإننا سنُعنى بعد ذلك بمكافحة أى شىء من حياكة المؤامرات علينا، وسنذبح بلا رحمة جميع الذين يتناولون السلاح (بأيديهم) ليقاوموا الانضواء إلى مملكتنا. وكل نوع من المنظمات الجديدة يؤلف بعد ذلك ويكون من الجمعيات السرية، يعاقب القائمون بالموت. وأما الجمعيات القائمة اليوم، وهى معروفة لدينا، وتعمل فى خدمتنا كشأنها فى الأمس، سنجردها من سلاحها، ونطرح رجالها فى المنافى فى القارات البعيدة من أوروبا. ثم بعد ذلك نمضى، ومعنا ماسون الغوييم الذين تحنكوا بالعمل، فنالوا الخبرة والمعرفة، كما يكون معنا أيضاً أمثالهم، ممن نعفو عنهم، لسبب ما، عفواً يبقيهم دائماً خائفين، مترقبين المفاجآت، يتوقعون النفى. وسنسن لهم قانوناً يجعل جميع الأعضاء فى الجمعيات السرية السابقة معرضين للنفى فى أوروبا، واوروبا حينئذ مقر حكمنا.

وستكون مقررات حكومتنا باتة، لا استئناف لها.

وأما جمعيات الغوييم السابقة التى زرعنا فيها بذور التفرقة، والمخاصمة، والتنابذ، والانشقاق، فَتَمَتّ تلك البذور وامتدت جذورها، فالطريقة الوحيدة لإقامة النظام فى هذه الجمعيات هو اتخاذ تدابير صارمة تتجلى فيها سطوة السلطة بكل وضوح. ولا نبالى بالضحايا فى هذا السبيل، فان تضحيتنا هنا بهؤلاء إنما هى لخير المستقبل، وتحقيق هذا الخير

للمستقبل، ولو شُرِيَ بالضحايا، ينبغى أن يكون الواجب المطلوب من كل حكومة تعترف بأن تبرير وجودها، لا يتم بأن يكون لها حقوق وكفى، بل لا يتم إلا بأن يكون عليها أيضاً واجبات والتزامات. وأكبر ضمان لوثاقة الحكم الجديد فى أوضاعه، هو إظهار عزة الدولة وهيبتها، كأنها تعتصب هالةً من نور، وهذه الهالة مجلاها ومظهرها جبروت القوة، ويدل على ذلك الشعار الذى فى جبينها، وهو رمز عصمتها المستمدة من أسباب علوية . يوم اختارنا الله. والأوتوقراطية الروسية إنما كانت على هذه الصفة حتى وقت قريب، وهى العدو الوحيد الرهيب رأيناه فى العالم، ولا ندخل فى هذا الحساب الآن، البابوية. واحفظوا فى بالكم على سبيل المثال ما وقع فى إيطاليا، فإنها، وهى سابحة فى الدم، لم تستطع أن تمس ولو شعرةً من رأس صولا وهو الذى أسال تلك الدماء. وتمتع صولا بصولة عارمة فعلاً وتأله، لما ملأ عيون الناس روعة السطوة، مع أن الشعب كان قد رزى منه الويل والعذاب، وانتثر من بين يديه مقطعاً إرباً إرباً. لكن لما عاد صولا إلى إيطاليا عودة المقحام الجرىء أفرغت عليه عودته هذه بهاءَ العظمة، ووشاح القدرة التى لا تُغلب. فأمسى الشعب أخوف من أن يومى إليه إيماء، وأصل ذلك عند صولا الإقدامُ وقوةُ العقل.

وفى خلال الوقت الذى ينقضى من الآن إلى أن نقيم مملكتنا، سنسلك الطريقة المخالفة لهذا: فإننا سنخلص ونكثر من المحافل الماسونية الحرة فى جميع بلدان العالم، لتمتص إلى جوفها الذين يمكن أن يغدوا من ذوى النباهة والشأن، أو هم هكذا فى حاضر حالهم، فى تعاطى الشؤون العامة. وفى هذه المحافل نجد طلبتنا من مكان التجسس الرئيسية وأسباب نشر نفوذها. وهذه المحافل سنضعها تحت إدارة مركزية معروفة لنا وحدنا، وأما غيرنا فلا يدرى من ذلك شيئاً مطلقاً. وهذه الإدارة المركزية انما تؤلف من حكمائنا. ويكون لها ممثلون ينطقون باسمها، وهم بمثابة ستار يغطى الادارة المركزية الماسونية التى منها تصدر التعليمات، والشارة وكلمة السر. وفى هذه المحافل، نُحكم رَبْط العُقَد التى تضم أنشوطتها جميع العناصر الثورية والليبرالية. وهذه العناصر آتية من مختلف طبقات المجتمع. وعلى هذا الوجه، فإن أوغل المؤامرات السياسية فى دهاليز السرية وأوكارها، يكون عندنا خبره، ونحن المحركون لذلك بأيدينا المشيرة من وراء ستار من أول يوم تولد. وينضوى الى عضوية المحافل، جميع العملاء للبوليس الدولى العام، والبوليس المحلى فى كل دولة، إذ خدمة هؤلاء لا يعتاض عنها بسواها، لأنهم يستطيعون استعمال تدابيرهم الخاصة إزاء المتمردين، وليس هذا وقفا على نشاطنا بما يضعون من تأويل وتفسير ومزاعم ومدعيات، فى حالات انتشار القلق والتذمر وما أشبه.

وأما أولئك الأفراد من طبقة الشعب، الذين يسارعون طوعاً من تلقاء أنفسهم للانتماء إلى الجمعيات السرية، فهم القوم الذين يعيشون بمتاييس ضئيلة على قدر أفهامهم، مستندين على القليل الذى عرفوه واكتسبوه من تعاطيهم أعمالهم المختلفة، وكل واحد منهم هو ابن

صنعته، فهولاء على الجملة والغالب خفاف العقول، ولا نجد صعوبة فى معاملتهم واستعمالهم عند الاقتضاء كأدوات تصلح لتعطيل سير الأجهزة التى هى من صنعنا. فإذا طرأ اضطراب على هذا العالم، فمعنى ذلك أننا نحن الذين رأوا إيقاع هذا الاضطراب لتقوم الأمم على بعضها بعضاً، وتهدم كيانها المتضامن المنيع. ولكن إذا ظهرت فى وسط العالم مؤآمرة، فعلى رأس تلك المؤامرة لا يكون أحد سوى من هو فى خدمتنا وأشدهم إخلاصاً لنا. فطبيعى، إذَنْ، ان نكون متولين توجيه النشاط الماسونى، لأننا نعلم أين هى الغاية من التوجيه، والهدف المقصود من كل نشاط، بينما الغوييم يجهلون من هذا كل شىء، ولا يتصورون النتائج حتى فى أبسط أشكالها، وشأنهم المعتاد أن يبادروا إلى إظهار الاعتداد بالنفس والتباهى والازدهاء بآرائهم الخاصة، إلى انغماسهم فى مصالحهم الفردية، دون أن يلاحظوا على الأقل أن محض الفكرة التى يدورون حولها ليست من بضاعتهم فى الأصل، وإنما وَرَدَتْ عليهم منا، ألقينا بها وهم لا يَدْرُون.

والحافز لأفراد الغوييم فى انتمائهم الى المحافل، عادة حب الاستطلاع ودافع الفضول، أو أملاً أن ينتشلوا من المجتمع لقيمات من حب الظهور وفيصل ثالث منهم، أمنيته أن يقف فيتكلم فى الجمهور ليستمعوا إليه، وهذا ليس عنده إلا ترهات. فهؤلاء جميعاً متعطشون إلى أن يستمتعوا بلذة القول أنهم نجحوا، واستحسن الناس ما قالوا. ونحن فى هذا على غاية الجود والكرم. والسبب الذى من أجله أننا نمن عليهم بهذا النجاح والاستحسان، هو أن نسخرهم ونستغلهم من ناحية غرورهم المطبق، وهذا كله مما يحملهم على ان يهضموا بلا شعور، آراءنا وأفكارنا، ويتبنوها دون ان ينتبهوا إلى أن ذلك هو منا. ومن شدة هذا الغرور فهم عديمو الاحتراز، وليس لهم صحة تقدير، فيتظاهرون عن ثقة تلابسهم، بأن هذا النجاح كله هو من بنات أفكارهم ومبتكراتهم، وهم أكبر من أن يقتبسوا، أو يقترضوا مثله من سواهم. ومن السهل جداً، من هذه الناحية، أن تجر، حتى أعقلهم، إلى موقف السذاجة، دون أن يشعر بأنه منساق مجرور، وهو متجاوب مع غروره، وسَهْل كذلك أن تميل إليهم الذى تريد، منتزعاً قلوبهم من بين حنايا صدورهم، وذلك لأقل فشل يلاقونه، حتى ولو كان هذا الفشل لا يزيد خيبتهم فى أنهم لم يلاقوا مقدار الاستحسان الذى كانوا يتوقعون، فيستذلون ذلّ العبيد من أجل أن يعود إليهم ما يأملون.. وجماعتنا ينبغى ألا يهمهم شىء من مقدار هذا النجاح الذى يشغل بال الفرد من الغوييم، إلا إذا رأت جماعتنا أن من المصلحة لها، المسايرة فى تنفيذ المسألة المطروحة، مع العلم أن الغوييم فى سبيل التلذذ بالنجاح، الذى إليه يتوقون، يضحّون بكل مرتخص وغال. وهذه الحالة عند الغوييم تساعدنا كل المساعدة، ونحن نعالج تعيين مكانهم من الاتّجاه المطلوب. فهم نَمِرَةٌ وأسودٌ فى الظاهر، أما نفوسهم فنفوس خرفان، والرياح تلعب برؤوسهم دائماً لتدفع بهم هذه الناحية أو تلك. وقد اشريناهم. عن طريق اركابهم حصاناً

من قصب كحصان الصبية اللاعبين فى الساحة، فكرة اندماج الفرد فى المجموع لتحصل من ذلك الوحدة الرمزية للجماعة.. ولم يفطنوا، إلى أن هذا الحصان الذى أركبوه فامتطوه بازدهاء وخيلاء، ما هو إلا ابتعاد واضح من مجرى النواميس الطبيعية، إذ الطبيعة قد أوجدت من أول يوم الكون، كل وحدة من وحداتها تختلف عن الأخرى، والغاية من ذلك إنشاء الفردية.

فإذا كنا قد استطعنا أن نورد الغوييم من كل هذه الموارد من التضليل لبلاهتهم وانغلاق عقولهم، أفليس هذا برهاناً ساطعاً على ما انتهت إليه أذهانهم من ركود وتخلف، إذا قابلتم الحال بيننا وبينهم؟ وهذا ما يضمن لنا النجاح.

ولعمرى، ما كان أحكم سلفنا فى الأزمنة الغابرة لما قالوا إن فى طلب كبار الغايات لا يقام وزن للوسائل والضحايا.. وما بنا من حاجة لنحسب ما تحمله الغوييم من ضحايا لحفظ بذرة حيوانه والاحتفاظ بسلالته، مع أن ضحايانا نحن لم تكن بالقليلة. ولكن من أجل ما تحملوا هم، فنعطيهم اليوم من المكان والفسحة على وجه الأرض ما لم يتخيلوه حتى فى أحلامهم وأما عدد ضحايانا القليل من مجموعتنا، فقد حَفَظَ لنا قوميتنا وحماها من الاندثار.

الموت حق على كل حى. فيكون خيراً وأفضل أن نقرّب الآجال على الذين يعترضون سبيلنا ، من أن نقرّب آجالنا، نحن الواضعين لهذه الخطة. واننا مستعدون أن نعدم الماسونى إعداماً يخفى خبره عن الناس جميعاً، ماعدا الإخوة الماسونية، ولا يدرى بهذا أحد حتى المحكوم عليه نفسه،فيظل على جهل من مصيره المدبَّر له حتى يلقاه، فيموت بالوقت الذى عيّن له كأنه مات ميتة طبيعية من مرض عادى.. والإخوة الماسون أنفسهم، اذا ما علموا بذلك فلن يقووا على الاحتجاج. وبهذه الطريقة نكون قد اقتلعنا من وسط الماسونية الجذور التى قامت تشغب علينا. وبينما نُعنى بنشر الليبرالية فى آفاق الغوييم، لينطلقوا يفعلون ما يريدون، ترانا جدّ حريصين على جعل شعبنا وعملائنا فى حالة الخضوع لنا دون أى اعتراض.

ولا يغيب عنا أننا بفعل هيمنتنا على الغوييم، استطعنا أن نجعل تنفيذ القوانين عندهم يلزم الحد الأدنى، ذلك لأن هيبة القوانين قد نسفتها نسفاً التفسيرات الليبرالية، فعقدتها، وتركتها كومة من الأوهام. وأهم القضايا وأعلاها شأناً، يتولى القضاة فيها على ما نوحى به إليهم، وينظرون فى المسائل على هذا النحو أيضاً، فى ادرارة شؤون الغوييم وهذا طبعاً على يد أشخاص هم أدواتنا باطناً، لكنهم فى الخارج وعلى عيون الناس . لا صلة بيننا وبينهم، ويتم تبليغ ما يراد تبليغه بمقالات الصحف وما أشبه. وحتى أعضاء مجلس الشيوخ، وكبار رجال الإدارة، فإنهم يتقبلون نصائحنا بالرضى؛ وعقل الغوييم لخشونته المطلقة، تراه عاجزاً عن التحليل والملاحظة، وهو بعد ذلك أعجز عن رؤية أقرب النتائج للحلول التى يضعها ولا يتصور ما تؤدى اليه.

ومن هذا الفرق فى الخصب العقلى بيننا وبين الغوييم، يتضح ما اختصنا الله به منذ شاء اتخاذنا الشعب المختار، ويتجلى ايضاً ما اختصنا به من درجة عالية فى سجية الإنسانية وأما الغوييم فلهم العقل الراكد. ولهم عيون ولكنهم لا يبصرون شيئاً مما أمامهم، وهم لا يخترعون، ولا يبدعون (إلا ما عسى ان يكون فى باب الاختراعات المادية) ومن هذا يعلم أن الطبيعة نفسها هى التى خطت مصيرنا لقيادة العالم والسيادة عليه.

ومتى ما جاء الوقت لنمارس الحكم العالمى علناً، ونقبض على زمامه فى وضح النهار، باسطين للناس بركاته، فإننا سنفرغ كل القوانين فى قوالب جديدة، موجزة، واضحة، متينة التركيب، لا تحتاج إلى تفسير أو تأويل، بحيث يكون بوسع أى فرد أن يفهمها بسهولة، والخصيصة الأولى الملازمة للنصوص، هى بيان وجوب الطاعة للقانون. وهذه القاعدة الأساسية تنزل المنزلة الكبرى من الخطورة، فتتلاشى النقائص والقباحات، ويمحى سوء الاستعمال، لما هناك من مسؤولية يحاسب عليها، وعين السلطان العليا رقيبة على كل شىء.والخارجون على القانون ينالهم العقاب الصارم، ولا مجال لأحد لكى يفرض تجربته الشخصية عن طريق القانون، وسنحيط سير الإدارة برقابة فاحصة يقظة، إذ على هذا يتوقف سير أجهزة الدولة كلها فى مطلق شُعبها ودوائرها، لأن الخلل إذا وقع هنا فى الإدارة، تفشى فى جسم الدولة بلا استثناء. لذلك لن تمر حادثة واحدة من حوادث المخالفات إلا ويتناول العقاب مرتكبها.

أما إخفاء الجريمة والذنب، والتواطؤ بين القائمين بالإدارة الحكومية، كل هذا الشر لن يكون له وجود، بعد أن يُنْزِل العقوبات الصارمة بمن يستحقها فى البداية، فتكون من ذلك عبرة كافية. وهالة سلطتنا المشعة بالنور، تقتضى هذا، أى العقوبات العنيفة على أقل الذنوب، لتظل الهيبة القانونية على جلالها، لا تعلق بها شائبة. ومرتكب الذنب قديلقى من الجزاء فوق ما يستحق، ومَثَلُه مَثَلُ الجندى، لكن ميدانه العمل فى الخدمة الإدارية لمصلحة الدولة، مبدأ وقانوناً، وقد يُوَلى أن يمسك بعنان المركبة العامة ويكون سائقها، فلا يجوز له أن ينحرف بها عن جادة الطريق، فتتزلق وتهوى بمن فيها، وما السبب فى ذلك إلا ما فى نفس السائق من عاية خاصة، ومثل ذلك يقال فى القضاة: فقضاتنا سيعلمون أنهم إذا تجاوزوا بعامل الرحمة والشفقة، فيكونون بهذا قد خالفوا قانون العدالة، القانون الذى وضع لتقديس شخصية الفرد، عن طريق عقاب المجرم على ما ارتكبه من جرم، وليس موقف القاضى هنا أن يظهر ما فى صدره من عاطفة حنان ورأفة، إذ هو هنا لإجراء حكم القانون فحسب، لا للميل إلى ما فى نفسه. فإذا كان للقاضى عواطف وميول خاصة، فليمارس ذلك فى شؤون حياته الخاصة، لا فى ساحة القضاء، حيث القضية هنا هى تعليم وإرشاد لخير الحياة الإنسانية.

والقائمون بأعمال الجهاز القضائى يُصرَفون من الخدمة عند بلوغهم سن الخامسة والخمسين، وأسباب ذلك أولاً لأن الذين تقدموا فى السن، يجمدون على آراء يخالطها تحيز ومحاباة، فيصعب عليهم التخلى عن طبعهم إلى ما هو أصلح. ثانياً، أن هذا الصرف من الخدمة يعطينا الفرصة لتحقيق المرونة فى تغيير الموظفين وانتقاء عناصر جديدة أطوع، فالذى يريدُ أن يشغل عملاً ما، عليه أن يستحقه بالطاعة. وعلى الجملة، فإننا سنختار قضاتنا من الذين آمنوا كل الإيمان بأن الواجبات المطلوب منهم القيام بها هى العقاب على الجريمة، وتطبيق القانون، لا مجاراة الأهواء الليبرالية، على حساب الآلة التهذيبية فى الدولة، على نحو ما يفعل الغوييم اليوم. ثم إن صرف الموظفين أو تغييرهم، من شأنه أن يذهب برابطة تكتل الموظفين الذين يجمعهم التضامن المسلكى وهم رفقةُ صعيد واحد. وفائدة أخرى أيضاً من الصرف:: وهى رَبْط عمال الدولة جميعاً بوثاق مصالحها. وعلى هذه المصالح يتوقف مصير الموظفين. وأما عنصر الشباب من قضاتنا فيكمل استعدادهم لتولى القضاء بإخضاعهم لدورات تدريب يفهمون منها استحالة الميل مع المذنب، إذا يتجلى لهم ما يكون وراء هذا من إفساد لأوضاع الرعية فيما بين بعضها بعضاً.

وفى أيامنا هذه، نرى قضاة الغوييم ينحرفون عند النظر فى كل نوع من أنواع الجرائم فلا يفهمون فهماً سليماً معنى ما عهد إليهم فيه، ذلك لأن حكامهم عند اختيار القضاة لا يهمهم أن يكون القاضى متشبعة نفسه بجب التجرد ليستطيع موازنة الأمور بحكمة وإصابة. وكما تُطلقُ الحيوانات صغارها لترعى حيث تريد، كذلك يفعل الغوييم بتسليط الموظفين على المصالح والأعمال، ليعتصروا منها ما يشاؤون لأنفسهم، وهذا هو السبب فى ما يحل بحكوماتهم من خراب، فهم فى الواقع يخربونها بأيديهم، عن طريق عمالهم.

ولا بأس أن نقتبس درساً آخر من نتائج هذه الأعمال لخير حكومتنا.

إننا سنطارد الليبرالية من جميع المناصب الحسّاسة الخطيرة، وعلى هذه المناصب يتوقف تدريب العمال الثانويين اللازمين لهيكل الدولة وهذه الوظائف لا يشغلها إلا من كَمَلَ تدريبهم ليعملوا فى الإدارة، وإذا قيل من باب الاعتراض على هذا، إن صرف الموظفين من الخدمة على هذا الوجه، يحمّل خزانة الدولة عبئاً مالياً، أجبت، أولاً بأن المصروفين من الخدمة سيهيأ لهم من الأعمال فى المصالح الخاصة خارج الحكومة ما يعتاضون به عما فقدوه من مرتب. وثانياً، علىّ أن ألفت النظر إلى أن جميع أموال الدنيا ستكون محتشدة فى أيدينا، فلا تكون حكومتنا فى النهاية هى التى تخشى أن تتحمل هذه النفقات.

وسلطتنا المطلقة تكون فى مجرى هذه الأمور كلها على منطق آخذ بعضه برقاب بعض، اطراداً وانسجاماً، فيتلقى الشعب أوامرنا الباتّة الصفة فى كل قضيّة، بغاية الرضى والقبول، وينفذ إرادتنا إلى غايتها دون اعتراض، ولن نقيم وزناً لأى شكوى أو تململ، فإذا ظهر شىء من هذا فنسحقه تواً، ونستأصله بالمجازاة الصارمة.

وسنلغى حق الاستئناف لصاحبه. وإنما نجعله فى خيارنا . تحت نظر الحاكم، إذ لا ينبغى أن ندع الاعتقاد يسرى فى الأذهان أن لا طريق لتصحيح الخطأ الذى يقع فيه القاضى، والقاضى هو من قِبَلنا، ونحن أقمناه ليقضى فى الناس. فإذا ما وقع فى هفوة، فنحن نرفع القضية من تلقاء أنفسنا إلى مراجعها العالية، ولكننا نأخذ القاضى بعقاب عنيف، ليكون أمثولة وعبرة، وحتى لا يقع فى الخطأ مرةً أخرى.. وعلىّ أن أكرر لنأمن العثرات، فيطمئن الشعب إلى حكمنا ويسكن، ومن حقه أن يطلب من الحكومة الفاضلة موظفاً فاضلاً.

وستكون حكومتنا متشحة بمظهر الوصاية الأبوية على الشعب، ويتمثل هذا فى شخص الحاكم الأعلى، وسيدرك شعبنا ورعيتنا هذا الحنان الأبوى فى كل مصالحهم وأعمالهم، وفى مجرى كل العلاقات الشعبية المتبادلة بين واحد وآخر، ومجرى العلاقات التى بين الشعب والحاكم. وهذا ما سيشريهم العقيدة أنهم لا غنى لهم عن استظلال ظل هذه الوصاية الأبوية، إذا شاءوا أن يعيشوا بسلام وهدوء، وسيعترفون بفضائل الأوتوقراطية فى حاكمنا، بإجلال كاد يكون تأليهاً، ولا سيما عندما يقتنعون بأن الذين نصبناهم عمالاً عليهم من عُمال الدولة، لن يتبعوا الهوى أو آراءهم الخاصة، بل دأبهم أن ينفّذوا إرادة صاحب السلطة العليا كما تملى عليهم وكذلك سيسر الشعب ما أحدثناه له من تنظيم أمور حياته ورعاية مصالحه، فصنعنا له ما يصنع الأب الحكيم نحو أولاده من تربيتهم على حب الواجب والطاعة. فإن شعوب العالم من جهة وقوفها على أسرار دولتنا، كانت عبر التاريخ كله بمثابة القاصر الذى لم يبلغ الرشد، وكذلك كانت حكوماتها.

وكما تعلمون، فإنى ابنى سلطتنا الفردية المطلقة على قاعدتى الحق والواجب والحق هو الإجبار على تنفيذ الواجب كما رسمته الحكومة باعتبار الأبوة التى لها على الشعب. فلها حق القوى تستعمله فى توجيه الإنسانية نحو هذا النظام الذى حددته الطبيعة وعرّفته بأنه الخضوع. وكل شىء فى العالم معناه الخضوع، وإذا لم يكن هذا الخضوع للإنسان فهو للأحوال والظروف، أو للقوة الذاتية فى الشىء نفسه، وعلى كل اعتبار يكون الخضوع للقوة التى تسيطر عليه. ولذلك نقول إننا سنكون نحن هذه القوة المسيطرة من أجل الخير.

ولا نتردد فى تضحية الأفراد الذين يخالفون النظام القائم، ففى العقاب الصارم ينزل بالمخالف ما يعطى درس التعليم.

ومتى ما وضع ملك إسرائيل على رأسه المقدس التاج الذى تقدمه إليه أوروبا، فإنه يصبح أبا العالم، والضحايا الذين تقضى المصلحة بتضحيتهم، ولا مهرب من هذا، لن يماثل عددهم عدد الضحايا الذين سقطوا فى خلال القرون الماضية بسبب تهالك حكومات الغوييم على الأباطيل والتبارى من أجل الأبهة الفارغة، وسيكون ملكنا على اتصال دائم بشعوبه، ملقياً عليهم من على منبره الخطب التى فى ساعة إلقائها يتردد صداها فى العالم كله.

البروتوكول السَادِس عَشر

تعقيم برامج التعليم فى الجامعات. ماذا يحل على الكلاسيكيات. التدريب والمهن. التبشير بسلطة الحكم الجديد فى المدارس. إلغاء حرية التعليم. النظريات الجديدة. استقلال الفكر. التعليم على أسلوب «دروس الأشياء»

إنه لكى يتم لنا تخريب جميع القوى التى تعمل على تحقيق الانسجام الفكرى، والتضامن الاجتماعى، ماعدا قوانا نحن، علينا أن نبدأ بتفكيك حلقات المرحلة الأولى من هذا وهى الجامعات. والطريقة، ان ننقض وننقض أساليب التعليم من أساسها، ونُفَرِغهَا فى أساليب جديدة وتوجيه حديث. والأساتذة والقائمون بالوظائف التعليمية، يهيَّأون تهيئة خاصة وفق برامج سرية عملية، ويُقيدون بها بشدة، حتى لا يسوغ لأحد منهم أن يحيد عنها قيد شعرة. ويدقق فى اختيارهم وانتقائهم بكل عناية، فإذا ما شرعوا فى أعمالهم باتوا ومستندهم الحكومة، ولا انفكاك لهم بعد.

وسَنُخْرج من مادة التعليم الجامعى دستور الدولة وكل ما يمت إليه وإلى المسائل السياسية بصلة. غير أن هذه الموضوعات يقصر تعليمها على بضع عشرات من الذين يُختارون من الطلاب اختياراً لتفوقهم فى الذكاء، وبهذا تقف الجامعات عن أن تقذف إلى العالم كل سنة بطائفة بعد طائفة من المخنثين الذين ينطلقون بخفة لتلفيق المخططات الدستورية ورسم المشروعات الهوائية، راقصين حول هذا كأنهم على مسرح فى رواية مضحكة أو مأساة، يتلهون بمناقشة موضوعات هى فوق مداركهم، ولم يسبق لآبائهم أن حذقوا شيئاً من دقة الفكر.

وتعريف الجمهرة من الناس تعريفاً سيئاً ملتوياً، بشؤون الدولة ومسائلها، وهم يأخذون هذا بعقول فَجة، أمر لا ينتج عنه سوى ظهور العنصر الذى يركبه الهوس والخيال، يرافقه المواطن الردئ السيرة، ويسهل عليكم ملاحظة المثال على هذا، فى ما ترونه من نتائج التعليم الشائع اليوم فى العالم بين الغوييم. فالواجب الذى علينا هو أن ننقلهم إلى حيّز تعليم آخر، يتعلمون فيه جميع المبادئ والقواعد والأصول، مما كان رائعاً فى نفس نظامهم. ولكن متى ما تسلمنا نحن زمام الحكم والسلطة، سنزيل من المناهج كل موضوع شائك مقلق، ونجعل من الشباب شباباً طائعين للسلطة، محبين للحاكم، يرون فى حكمه العون والأمل فى بيئة السلام والطمأنينة.

وأمّا تدريس الآداب والفنون الكلاسيكية (منذ عهد اليونان والرومان) وكذلك تدريس التاريخ القديم، مما امثلته تدل على أن ضرره أكثر من نفعه، فهذا كله سنذهب به، ونضع محله

تدريس برامج المستقبل. وسنمحوا من أذهان الناس جميع ما وعته من وقائع القرون الحالية، مما لا نرى فيه الخير لنا، ولا نبقى إلا على ما يسجل المزالق على حكومات الغوييم. وما يحتل المكان الأول فى برامج التعليم الجديدة، تدريس أصول الحياة العملية، والواجب نحو النظام، ونحو علاقات الناس بين بعضهم بعضاً، وفى التدريس المقبل نجتنب الأمثلة التى فيها صور الأنانية والانحراف، إذ فى هذا تَكْمُن بذور الشر وعدواه، ثم يُعتنى بكل عنصر من عناصر التهذيب والتقويم. والمناهج التعليمية تتوزع على مناح مختلفة، بحيث يتعلق كل منهج بمنحى من مناحى الحياة على مراحل العمر كله، ولن نجعل التعليم يجرى على نمط متماثل وله طابع متسق. وهذه المسألة هى فى غاية الخطورة ولها عندنا المقام الأول.

وكل مرحلة من مراحل العمر، تُضبَط قواعدها على التحديد، ويُجْعل مقابلها ما يناسبها من العمل فى الحياة. وأما النبغاء الذين يظهرون منفردين فى الذكاء، والآن وفى كل زمان، فلهم من المعيتهم ما يمكنهم من تخطى حدود المراحل فى حلبة الحياة، ولكن من البلية على هؤلاء المشرقين اللامعين أن يزاملهم من رفقائهم مَنْ حظه البلادة وفقر الموهبة، فيحاول هؤلاء المناكيد مزاحمة من هو أفضل منهم وامتاز عليهم بحكم الفطرة أو الجدارة فى إتقان العمل. ولا يخفى عليكم ما أصاب الغوييم من نكبة بسبب ضلالهم فى هذا الأمر.

ومن تصدى للحكم، وابتغى أن يكون له فى قلوب الرعية مكانة وطيدة، وفى أذهانها صورةٌ جميلة، وجب عليه بالضرورة، مادام يمارس واجباته، أن يطلع الأمة جمعاء بكل وسيلة، فى المدارس والساحات العامة، على ما هو بسبيله من مقاصد وأعمال، وما يهدف إليه من خير شامل فى نشاطاته.

وسنلغى حرية التعليم فى جميع الوجوه. فالمتعلمون، وكل فريق منهم يتبع مرحلة من المراحل، يكون لهم الحق أن يجتمعوا مع آبائهم وأهليهم فى أماكن عامة كاجتماعهم فى منتدى. وفى هذه الاجتماعات أيام الاستراحة، يقوم الأساتذة الموكول إليهم الأمر، بقراءة مواد تجرى مجرى الخطب والمحاضرات، مجانية، تتناول العلاقات الإنسانية والقوانين مع الشواهد والأمثلة، كما تتناول شرح القيود والنواهى المتولدة من الصلات اللاشعورية بين الناس، وأخيراً فلسفة النظريات الجديدة التى لم تعلن بعد إلى العالم. وهذه النظريات ستعلى من شأن قيمتها الى حد أن ينيلها من جد الاعتبار ما للعقائد فى الأديان، وهذا يقع فى دور الانتقال نحو الوصول إلى ديننا فى النهاية.

وإذ قد فرغت من عرض برامجنا العلمية للحاضر والمستقبل، فإنى أتلو عليكم الآن مجمل القواعد لتلك النظريات.

وبكلمة موجزة، إننا نعلم بالتجربة لعدة قرون، أن الشعب إنما يعيش على الآراء ويهتدى بها، ويرتضع هذه الآراء عن طريق التعليم الذى يدارج مراحل الحياة. وهنا يختلف معنا الأمر

من جهة أساليب التعليم وطرقه. فنحن بهذا الاختلاف فى الأساليب، سنلاشى القديم إلى آخر أثر من آثاره، ونحصر زمام التعليم بأيدينا، فلا يبقى خيط من خيوط الفكر المستقل إلا وطرفه بيدنا، وهو ما كنا نستعمله سابقاً لاستمالة الشعوب واجتذاب أفكارها.

وأسلوب التعليم المُلجِم للعقول، والطامس على الأذهان مُطبق اليوم في المنهج المعروف بدروس الأشياء Object Lessons وهذه الطريقة غايتها إخمال أذهان الفوييم ودفعها نحو البلادة والاسترخاء، تنتظر أن يؤثر إليها بالأمثلة من الأشياء المحسوسة، جاهزة الشكل لتعرف ماهيتها بالصورة المشاهدة (بدلا من إعمال الفكرة).... وفي فرنسا نرى أن هذه الطريقة قد نجحت كل النجاح حيث نرى أفضل عملائنا من البورجوازية قد وضعوا لها المناهج العامّة ومشوا عليها.

* * *

البروتوكول السابع عشر

المحاماة القضائية - نفوذ رجال الدين عند الغوييم - حرية الضمير - البلاط البابوى - ملك اليهود محل «الأب البابوى» - كيف نكافح الكنيسة الحالية - واجبات الصحف فى هذا العصر - منظمة البوليس - البوليس المتطوع - التجسس على منوال التجسس عند منظمة «القبالا» - سوء استعمال السلطة.

إن ممارسة المحاماة تنتج رجالاً بردت طباعهم وقست قلوبهم، اعتادوا الإلحاح واللجاجة، ونزل اللؤم من أخلاقهم منزلة ملحة، ولا يهمهم فى كل القضايا والدعاوى إلا أن يتعلقوا بنقطة من نقاط القانون مطاطة غامضة، يدورون حولها دورانا طويلا. يحللون كل شىء من حق وباطل، ليسوغوا وجهة نظرهم فى الدفاع عن موكلهم، لا ليخدموا المصلحة العامة التى تهم المجتمع. لا يترددون أبداً فى اقتحام أى موقف منحرف من أجل غايتهم هذه، ويطلبون إخلاء سبيل المتهم والبراءة له، متهالكين متماحكين، حول كل جزء قليل من نص، عابثين بهيبة العدالة. وهذا ما يدعونا إلى أن نجعل مهنتهم فى نطاق ضيق، ضابطا لها، يحفظ كرامتها، ويدخلها فى حيز السلطة الإجرائية التنفيذية، حرصا على المصلحة العامة. فالمحامون (على سوىٍّ القضاة)، سيمنعون من حق التعاطى مع فريقى الدعوى، وعليهم أن يقوموا بالعمل الذى تعينه لهم المحكمة، فيدرسون ذلك ويضعون عليه التقارير مسنودة بالوثائق المثبتة، ثم يدافعون عن موكلهم بعد أن يكون قد استجوبته المحكمة فى الوقائع المادية فى الدعوى، وتقدر المكافأة للمحامى على «أتعابه» دون نظر الى قيمة الدفاع الذى أدلى به، وهذه الطريقة تجعله مجرد واضع بيانات موضحة، تتعلق بالأعمال القضائية والمحاكم، لمصلحة العدالة، فيكون فى هذه الكفة من الميزان كمساعد للنائب العام فى الكفة الأخرى، وهذا كله من شأنه أيضا أن تختصر به المعاملات لدى المحكمة، وتقام قواعد شريفة لمهنة الدفاع على غير جنف ولا محاباة، والهادى فى هذا ليس مافى نفس المحامى من مطمح لجر المغنم إلى جيبه، بل وحى الضمير النقى. وهذه الطريقة ستقضى على مانرى اليوم من فساد مداره المساومة بين المحامين متواطئين تواطئا مؤداه الذهاب مع الفريق الذى ينالون منه مغنما أوفر لجيوبهم.

* * *

وقد سبق لنا فيما مضى من الوقت أن بذلنا جهدا لإسقاط هيبة رجال الدين عند الغوييم، وقصدنا بذلك أن نفسد عليهم رسالتهم فى الأرض، وهى الرسالة التى يحتمل أنها لا تزال بنفوذها عقبة كؤودا فى طريقنا. ولا نرى هذا النفوذ فى الوقت الحاضر **الا فى تناقص**

يوما بعد يوم. أما حرية الضمير فقد انتشرت وعمت فى كل مكان، وبتنا الآن لا يفصلنا عن رؤية الدين المسيحى قد انهار انهيارا تاما، سوى بضع سنين.

أما ما يتعلق بالأديان الأخرى، فالصعوبة التى سنلاقيها فى تعاملنا معها، تكون أقل، ولكن من السابق لأوانه أن نتكلم على هذا الآن. وسنضيق الحلقة فى الكهنوتية ورجال الكهنوت، لنجعل نفوذهم ينكمش ويرجع القهقرى بالقياس إلى ما كان لهم من فلاح فى الماضى.

ومتى حان الوقت لهدم البلاط البابوى، ستظهر أصبع يد خفية تشير إلى الأمام هيا نحو ذلك البلاط. فإذا ما انقضت الأمم عليه، سنخف ونسارع إليه تحت ستار الدفاع عنه، رغبة فى حجب الدماء. وبهذه اللعبة، سنوغل أيدينا فى أحشائه ولن نخرجها بعد، حتى تتبدد قواه ولا حراك به.

ثم يكون ملك اليهود هو البابا الحقيقى للمسكونة كلها، وبطريرك كنيسة دولية عالمية.

وفى خلال هذا الوقت، ونحن نعلم الشباب وننهج بهم على تقاليد دينية جديدة، تمهيدا للوصول بعد ذلك إلى ديننا، لن نحرك ساكنا تحريكا مكشوفا، ممكرا على الكنائس الحالية، بل نكتفى من قتالنا لها بشن حملات الانتقاد الهدام مما يؤدى إلى الانشقاق والفرقة.

وعلى الجملة، وما يصح قوله الآن، ينبغى ان تستمر صحافتنا المعاصرة فى شن حملات النقد اللاذع على الدول فى أعمالها، وعلى الأديان، وعلى ما يتردى فيه الغوييم من عجز وضعف، وينبغى أن تكون لهجة الحملات بالغة حد العنف، خارجة عن آدا ب الخطابة، حتى حتى تتواطأ الوسائل كلها فى إضعاف الهيبة وتهشيمها، وهذا الأسلوب لا يتقنه إلا النابغون من رجال قبيلنا المخصوص بالمواهب.

وستكون مملكتنا دفاعاً عن الوهية «فيشنو» [1] الذى فيه قد تجسمت صورة الألوهية. وسنقبض بالمثة يد ويد من أيدينا على كل زمام من أزمة جهاز الحياة الاجتماعية، وسننفذ بأبصارنا إلى أن نرى كل الخفايا، بلا استعانة بالبوليس الرسمى، إذ لا حاجة بنا إليه، لأنه مع ما له من حق التدخل، وهذا ما أحكمنا نحن تهيئته له، وتجهيزه به من أجل العمل بين الغوييم، بات عمله لا يناسبنا لصيرورته عائقاً فى طريق الحكومات. وتقضى برامجنا، بأن يعمل ثلث الشعب فى التجسس على الثلثين الآخرين. ويكون التجسس منبعثاً عن الشعور بالواجب وعلى قاعدة التطوع بالخدمة فى سبيل الدولة، ووقتئذ لا يكون من العار أن تكون جاسوساً ومخبراً، بل يكون ذلك مزية وفضلاً، فإذا انطلقت ألسنة بالتعيير، والقذف، نالت جزاءها وحفظت للتجسس كرامته.

---

(١) فيشنو Vishnu هو الإله الثانى من الآلهة الثلاثة المعبودة فى الهند؛ فالأول «براهما» وهو «الخالق»؛ والثانى «فيشنو» وهو «الحافظ»؛ والثالث «سيوى» وهو «المهلك» ويمتاز فيشنو بأن له كثيراً من الأيدى المبسوطة. (المترجم)

وسننتقى جواسيسنا من مختلف الطبقات، العليا والسفلى، ومن رجال الإدارة العاكفين على اللهو والأطايب، ومن محررى الصحف والكتاب، والناشرين، وباعة الكتب، وموظفى الدوائر والدواوين، ومن الذين كثر اختلاطهم بالجمهور عن طريق الأخذ والعطاء، والبيع والشراء، ومن العمال والسواقين والخدام والأتباع، وقس على هذا. وهؤلاء الأشخاص، ليس لهم حق اتخاذ أى إجراء يتعلق بموضوعات تقاريرهم، ولا صلاحية لهم فى هذا على الإطلاق، كأنهم بوليس بلا سلطة، فإن المطلوب منهم هو أن يشاهدوا بعيونهم ويسمعوا بآذانهم، وينظموا التقارير بما شاهدوا وسمعوا. أما التأكد من صحة ذلك، وإلقاء القبض، فكل هذا معهود فيه إلى نفر مسؤول حاذق من ضباط البوليس. وأما تنفيذ أوامر إلقاء القبض فيقوم به رجال الدرك والشرطة البلدية.

وكل شخص رأى أو سمع مساساً بقضايا الحكومة ولا يبلغ الحكومة ذلك، يتهم بإخفاء المعلومات التى يجب عليه نقلها إلى الحكومة ويحكم عليه بالجزاء إذا ثبتت التهمة.

وكما تجرى الأمور من هذه الناحية الإخبارية فى بيئتنا اليوم، كذلك تجرى فى المستقبل وتبقى على صفتها هذه. فإخواننا اليوم مكلفون تحت طائلة أخذهم بالمسؤولية والحساب العسير فى حالة الإهمال والتقصير، بأن يبلغوا هيئة القبالا [1] عما يقع لهم أن يطلعوا عليه من حوادث الارتداد عن الدين اليهودى من أبناء أقربائهم، أو ما يرونه من شغب على هيئة القبالة أو قذفها بتهمة؛ كذلك سيكون الأمر فى مملكتنا علناً فى أرجاء العالم كله، ويمسى من الواجب على رعايانا، بلا استثناء، ملاحظة هذه الخدمة للدولة.

---

(١) القبالة، أو القبلة، أو القبالا، أو القبّالا، لفظة عربية قديمة لها فى الوجود عند اليهود بمعناها السرى نحو ١٩ قرناً، وليس لها وجود فى الكتب العربية على اختلافها. إلا ما قد يكون عرضاً، وعلى الجملة لا يعرفها العرب إلا سماعاً نادراً.

ومدلولاتها اليوم كما يلى:

١ هى بظاهر معناها عند اليهود «التصرف» اليهودى.

٢ ـ وأما فى الحقيقة والواقع، فهى لا تتخذ من «التصرف» إلا الستر لتغطية حقيقتها الرهيبة السرية، وللتضليل على ما سترى.

٣ ـ هى أوغل منظمة خفية، قديمة، سوداء الزوايا، مقنعة عند حكماء صهيون، فهى عشهم الأكبر، وهم أبناؤهم الفانون فى سبيلها فنقطة بيكار «اليهودية العالمية» هنا فى القبال.

٤ ـ لا يعرف لها مكان، وهى ماشية مع الزمان، و «الماسونية اليهودية العالمية» أداة من أدواتها، و «حكماء صهيون» هم منفذو مخططها اذ هى منهم وهم منها.

٥ ـ يعثر القارىء للروايات الأوروبية عادة على اسم «القبالا» «الكهال» فى معرض المؤامرات العميقة الحبك، فيبتدىء بالغموض وينتهى بالغموض.

٦ ـ القبال عند «حكماء صهيون» السلطة التى ليس فوقها سلطة، تتناول الإيمان بالقتل والاغتيال والتدمير، ومسرحها الأكبر كان فى روسيا القيصرية ثم نجم قرنها فى فلسطين بعد ١٩١٨ على يد الصهيونيين أتباع عقيدة «التجمع والاقتحام». =

وإن إدارة من هذا النوع والصفة، بوسعها أن تكافح أعمال العبث بالسلطة، ومخالفة القانون، والرشوة، وكل شيء ادخلناه بموجب نصائح حكمائنا على عادات الغوييم من مفاسد، عن طريق نظريات حقوق الإنسان العليا. وعلينا الآن أن نسأل: بأى وسيلة استطعنا أن نكثر من خلق الأسباب المؤدية إلى الاختلال والانتقاض فى حكومات الغوييم؟ من تلك الوسائل واحدة كانت الفعالة، وهى اتخاذ العملاء والجواسيس، فتأتى بهم بدعوى أن مهمتهم العمل على إعادة النظام، والحق إلى نصابه، وبفضل ما اخترنا لهم من مناصب مناسبة، يغتنمون الفرصة فى بث أسباب الانتفاض وقدح الزناد، ويمارسون فى هذا أسوأ ما ركز فيهم من خلق مخرب، وعناد، وغرور، واستعمال السلطة بغير مسؤولية، وأشنع من هذا كله - استقتالهم فى حب المال.

= ٧ - كتاب العرب ومؤرخوهم فى الزمن الحديث، لم نلاحظ أن أحداً منهم خاض فى موضوع «القبال». حتى إن المؤرخ الشهير المنقب، جرجى زيدان، لم نلاحظ أنه أتى على شيء يتعلق «بالقبالا» فى كتبه، ولا سيما روايته «فتح الأندلس» حيث تكلم بإسهاب عن أعمال اليهود الخفية فى إسبانيا، وتظاهرهم بالنصرانية.

٨ - كتيب «شيعة المسونيين» المطبوع «بمطبعة الآباء المرسلين اليسوعيين فى بيروت سنة ١٨٨٥» فى ١٢٢ صفحة، يكشف النقاب عن مخازى الماسونية اليهودية إلى حد بعيد مجمل، لكنه لم يذكر «القبالا» بشيء.

٩ - يبدو أن «القبال» أصل معناها الحرفى اللغوى: القبول، والتلقى، والأخذ، وهذا كله بمعنى التلقين والتلقن.

١٠ - قد تكون هناك صلة جذرية بين الكلمة العبرية، وفعل «قبل» يقبل قَبولاً وقُبولاً بالعربية، ومن مصادر هذا الفعل عندنا القِبالة والقُبالة. ومثاله للتوضيح: زيد يلتزم عملاً يقوم به أو ديناً يتعهد بوفائه، فالقيام بموجب الالتزام هو القِبالة، والصك أو السند المكتوب فيه الالتزام هو القبالة، وهناك «قبالة» بمعنى تجاه: جلست قبالته، وهذا كله لا صلة بينه وبين «القبالا» العبرية. ومن فعل «قبل» ومزيداته نرى مصادر وأسماء عديدة لا حاجة بنا إلى ذكرها فهى فى المعاجم.

١١ - وفى المعجم الانكليزى - العربى» ترى العجب من معانى «القبالا». وتكتب على وجوه من حيث «الباء» بسيطة أو مشددة:

Cabal و Cabala و Cabbala واسم الفاعل Cabbaler ومصدرها الصناعى Cabbalism والنسبة إليها Cabbalist و Cabbalistic و Cabbalistical والمعنى الأول للكلمة الأولى Cabal: العصابة السرية من عدة أشخاص يحبكون مؤامرة لغاية خفية ويستعملون من هذه الكلمة فعلاً لازماً: تآمر فى الخفاء. وأما لفظة «القبلة» بمعنى التصوف اليهودى فباقية للتغطية.

١٢ هذا «التصوف» هو التعاليم السرية المتصلة من «التلمود». وتعاليم التلمود عند اليهود هى كما يزعمون، ما أفضى به موسى إلى سبعين رجلاً من بنى إسرائيل، وإلى أخيه هرون ويشوع بن نون من أسرار شفوية لم تدخل فى أسفار موسى الخمسة. صارت هذه الأسرار تنتقل من رهط إلى رهط، فمن يشوع إلى «القضاة»، ومن «القضاة» إلى «الأنبياء» (بعد داود وسليمان) ومن الأنبياء إلى مجمع «السنهدرين» ثم إلى جامعى التلمود فى القرن الأول والثانى بعد الميلاد. ومن التلمود خرجت تعاليم «القبالا». وأتباع «القبالا» هم «حكماء صهيون» فى كل عصر حتى اليوم.

١٣ - لذلك رأينا أن نبذل ما نستطيع من جهد فى الكشف عن «القبالا» ونحن فى صدد توفية الكلام على «حكماء صهيون»، ويرى القارىء الفصل المتعلق بالقبالا فى هذا الكتاب فى عدة أبواب، وإنما أردنا بهذا المجمل هنا، على الحاشية، استرعاءً انتباه القارىء إلى خطورة الموضوع، فالقارىء العربى اذا لم يطلع على كنه «القبالا» فكأنه بقى فى الغموض، كقارىء الروايات الغربية. والبروتوكولات لم توضع لتوزع على اليهود خاصتهم، وإنما وضعت لتكون دستوراً عملياً لبضع مئات من «الحكماء» ولهذا صرح البروتوكول السابع عشر باسم «القبالا» دون حرج، إذ لم يدر يوم وضع البروتوكولات أنها ستخرج يوماً ما. إلى العالم لكنها خرجت ساعة ميلادها كما ترى تفصيله فى الفصل المخصوص.

البروتوكول الثامن عشر

تدابير الدفاع السرية. مراقبة المؤامرات من داخل. تدابير الدفاع العلنية المؤدية إلى الاستيلاء على السلطة. الحرس المحيط بملك اليهود. زوال الصفة الدينية عن السلطة. إلقاء القبض والاعتقال على أقل شبهة.

عندما نرى ضرورياً لمصلحتنا أن نقوى دفاعنا السرى بالتدابير الصارمة (هذا أفتك سهم بهيبة السلطة) فإننا سنصطنع ما يوهم بوقوع الاختلال، أو ما يكون منه مظاهر النقمة العامة والتململ، وذلك بالاستعانة بنفر من الخطباء اللسنين، فيلتف من حولهم كل من يخلبه القول فينساق الى غايتهم فنستمد من حالة الهياج العام العلة والسبب، فتداهم المنازل والمساكن وتقتحم بالتفتيش والمصادرة، وأخذ الناس بالاستجواب، ووضعهم تحت المراقبة وتقييد حرياتهم، فتنتشر المخاوف ويعم القلق، وإنما يقوم بهذا عملاؤنا الذين هم طوع أمرنا، يعملون فى شرطة حكومات الغوييم.

ولما كان معظم من يقوم بحبك المؤامرات هم الذين لهم استعداد بالفطرة لهذا العمل، وفى نفوسهم هوى لإتقانه، ويتولعون به، لمجرد أن يمارسوه ويخوضوا فيه، فيكون لهم شأن، فنحن ندعهم وما هم بسبيله، لا نتعرض لهم بشىء، كأن لا صلة بيننا وبينهم، إلا أن ندس فيهم من العيون الخفية من قبلنا، إلى أن تقع على أيديهم حوادث مكشوفة، وعلينا أن نتذكر أن هيبة السلطة لا بد لها أن تتناقص وتهزل، إذا كثر اكتشاف المؤامرات عليها فيأخذ الناس من هذا أن قد عراها الوهن، ويرون مصداق هذا فى مواقفها وضعف الوسيلة فيما تصنع، بل يعتقدون ما هو أسوأ: وهو أنها أوغلت فى إيقاع الناس فى المظالم، وهذا فعل الأسباب فى خرابها. وتعلمون أننا قد همشنا هيبة الملوك، ملوك الغوييم، بما أوقعناه من محاولات اغتيالهم مرات متعددة، على يد عملائنا، وهم كالأغنام فى سهولة الانقياد، يتحركون بكل طواعية واستجابة، وشرطهم الوحيد أن يوماً إليهم بالثناء عليهم، ويشاد بذكرهم على مسمع من الجمهور أنهم أصحاب بطولة سياسية. بهذا نكون قد أكرهنا الحكام على الاعتراف بضعفهم لما امتدحناهم على ما اتخذوه علناً من تدابير الدفاع وهو من أسرار الدولة وهنا المفتاح لانهيار السلطة.

أما حكامنا فتتولى حراستهم فئة ضئيلة جداً من رجال الحرس، إذ لا نقر بحال، ونرفض حتى نظرياً، أن من الممكن أن يقع على أحد منهم مؤامرة خبيثة لا يستطيع هو كشفها

والتغلب عليها وتداركها.

ولا نسلم بفكرة احتمال أن يغلب الحاكم على أمره فى مثل هذه الحال، إذ لو سلمنا بها، كما من عادة الغوييم أن يسلموا به، لكان معناه بحد ذاته، وفى نظرنا، الحكم بالإعدام إن لم يتناول حاكمنا عاجلاً تناول عائلته فى يوم قريب، ولا مناص.

وتقضى الأوضاع المصطنعة من المظاهر والصور الخارجية، بألا يستعمل حاكمنا شيئاً من سلطته، إلا فى سبيل نفع الأمة وخيرها، ولا يجوز له بحال، أن يجر مغنماً ما لنفسه أو لأسرته. ومستواه السليم هذا، يعلى من مقامه ومكانته فى عيون الناس، وقد بلغ درجة التقديس، فيتضح لهم أن رفاهيتهم الجماعية ورفاهية كل فرد فى الدولة، كل ذلك موقوف على دقة هذا النظام المتناهى وإحكام تنفيذه.

وهذا النوع من التدابير العلنية للدفاع، مؤذن بالضعف الذى أخذ يسرى فى داخل جهازه.

وعندما يخرج حاكمنا الى الناس، يكون دائماً محوطاً بجم غفير من مختلط رجال ونساء، كأنهم فى ظاهر حالهم وما يبدو عليهم، من عامة الشعب وسواده ودهمائه، تسارعوا بالمجىء ليروا الحاكم عن كثب (ولكنهم فى الحقيقة هم حرس) فيأخذون صفوفهم حلقات حلقات مترابطة تحيط به، ثم بعدها إلى الوراء حلقات أخرى على غرار الأولى، وكل هذا يوهم أنه عمل يأتيه الجمهور من تلقاء نفسه. ثم يكون الناس بعامتهم وجملتهم وراء هذه الحلقات، فإذا تدافعت الجماهير ردتها الحلقات إلى مكانها، رعاية للهيبة والنظام. وإذا برز واحد من الجمهور يحاول شق طريقه من خلال الصفوف يريد الوصول إلى الحاكم وبيده رقعة، فيتناول هذه الرقعة منه من هم فى صف الحلقة القريبة من الحاكم، وتقدم الرقعة إليه على مرأى منه وملأ من الناس كافة، فيتأكدوا أن رقاعهم تصل إلى مرجعها الأعلى، ويتولى الملك النظر فيها بنفسه، ولا يكل هذا إلى غيره، وهو حريص على هذا كل الحرص، ثم إن من مقتضى شعار القوة، ولكى تكون صورتها فى أذهان الناس جلية بارزة دائماً، أن يتمكن الناس من قضاء لبانات مثل هذه عندما يقولون «يا ليت الملك علم بهذا الأمر، أو يا ليته يسمع به!!»

ثم إنه عند إقامة نظام الدفاع السرى على صورته الرسمية، الظاهرة، تزول الهيبة الفامضة للسلطة، وعندما تجيش الصدور بالحماسة، وكل واحد يعد نفسه بطل الموقف، يكون القابض على زمام الشبكة للفتنة عالماً بما هو عليه من أهبة وسبب كاف، فإذا ما حانت الساعة انقض على فريسته واستولى على ما يريد.. هذا، وأما الغوييم، فكنا نأخذهم من قبل بدعوة أخرى، ولكننا بتلك الدعوة نفسها قد تمكنا من أن نرى ما كان لاتخاذ تدابير الدفاع العلنية من نهاية ما وصلوا إليها الآن.

وأماالجناة والمجرمون فى عهدنا، فلا هوادة فى أمرهم، فانهم يُعتقلون ساعة تقوم عليهم الشبهة المؤكدة، ولا يجوز بحال عند مخافة الوقوع فى تفسير قانونى غامض، أن يستفيد المتهم بجرم سياسى أو جريرة صغيرة، من ذلك، فائدة إخلاء السبيل، فهنا لا هوادة ولا رحمة. ولكن مع هذا فإذا اقتضى الحال مرةً ما بسبب تأويل نقطة ما تأويلاً مطاطاً، أن يسمح بإعادة النظر فى دوافع الجرم، وهذا أقصى ما يكون، فلا يمكن أبداً أن يقع مثل هذا فى قضايا الأشخاص الذين تورطوا فى مسائل لا أحد يكتنه أسرارها إلا الحكومة، وليست كل حكومة تتقن فهم أسرار السياسة الصحيحة.

البروتوكول التاسع عشر

حق الشعب فى رفض الحرائض والمقترحات. الشغب السياسى. التجريم فى المسائل السياسية. الإعلان عن الجرائم السياسية.

إنا وإن كنا لا نسمح بأى عبث بالأمور السياسية يقوم به من يركب رأسه، غير أننا من الجهة الأخرى نشجع كل صنف من المذكرات والرقاع والمقترحات ترفع إلى الحكومة، فتدرسها جمعاء وما تتضمنه من مختلف المشروعات الرامية إلى تحسين حالة الشعب. وبهذا لنا فائدة: فينكشف لنا ما يدور فى ذهن الشعب من أفكار، ويظهر لنا ما عنده من نقائص ونزوات. وعلى كل، فإننا نتجاوب مع المطالب المقترحة، إما بتنفيذ ما هو صالح وفى محله، وإما برد المسألة، رداً بارعاً، يبدو معه خطل صاحب الاقتراح وقصر نظره فى وزن الأمور.

أما تعاطى الشغب، فما هو إلا كنباح الكلب الصغير فى وجه الفيل . فالحكومة الوطيدة النظام، لا يكون هذا النباح عليها، مع سهر الشرطة وهو آتٍ من جهة الرأى العام، إلا دليلاً على أن النابح أعجز من أن يدرى نصيبه من المكنة والقوة، أو ما هو الفيل المنبوح عليه. وبإشارتنا إلى مثل واحد من الأمثلة الصحيحة، يظهر لكم وزن كل فريق منهما، فتدركوا كيف تكف الكلاب عن نباحها لتتقلب إلى التبصبص بأذيالها حول الفيل ساعة تقع عليها عينه.

ولكى تتم لنا ملاشاة الشهوة إلى البطولة من وراء الجناية السياسية، سنحيل الشخص إلى المحاكمة، متهما على مستوى اللصوص والمجرمين والقتلة ومرتكبى أقذر الجنايات وأبشعها، فيبهم الأمر على الرأى العام، وتلتبس عليه حقيقة الرجل الذى كان بالأمس مسموعاً عنه طيب الأحدوثة وحسن السيرة. فإذا به اليوم يرونه متهماً فيزدرونه ويتخلون عنه.

وإننا إلى الآن قد بذلنا غاية جهدنا، واعتقدنا أننا أفلحنا، حتى رأينا الفوييم لا مكنة لهم لتعاطى الشغب، وإنما من أجل هذه الغاية، رحنا نشيد بمزية الاستشهاد، فى الصحف، ومن على المنابر العامة، بأساليب ضمنية، لا مباشرة مكشوفة، ولا سيما فى الكتب المدرسية، ككتب التاريخ الموضوعة وضعاً دقيقاً، وكل ذلك مما يرفع فى الظاهر من شأن الاستشهاد المزعوم أنه فى سبيل مصلحة الشعب. فنتج عن عملنا هذا بهذه الوسائل، أن ازداد عدد أحرار الفوييم فانضووا إلينا، وهم آلاف، وانضموا إلى صفوف الحيوانات من ماشيتنا.

البروتوكول العشرون

البرنامج المالى . الضريبة التصاعدية . الخزانة العامة وسندات الدين بفائدة . طريقة المحاسبات . إلغاء مراسيم الاحتفالات (التشريفات) ركود رأس المال . إصدار أوراق النقد . قاعدة الذهب . مستوى الأجور . اليد العاملة . قروض الدولة . إصدار سندات بفائدة نسبة مئوية . أسهم الشركات الصناعية . حكام الغوييم؛ البطانة والمحسوبية والعملاء الماسون

نتناول فى نوبة اليوم البرنامج المالى الذى أرجأت بحثه إلى القسم الأخير من هذا التقرير، لأنه أعسر الأمور علاجاً، وهو الغاية والنهاية، وهو القول الفصل، الشامل تأثيره جميع ما لدينا من مخططات، وأول ما أذكركم به أنه سبق لى فى موضع تقدم أن أشرت إشارة عابرة إلى أن حاصل أعمالنا كلها تقرره الأرقام.

متى ما أقمنا مملكتنا، ستجتنب حكومتنا الأوتوقراطية، تمشياً مع مبدأ المحافظة على النفس، إبهاظ جماهير الشعب بالضرائب إبهاظاً غبياً. وستبتعد من هذا إذ لا يغيب عنها أنها هى للشعب بمقام الأب والوصى. لكن لما كان نظام الإدارة فى الدولة يقتضى وافر التكاليف، فمن الضرورة، والحالة هذه، أن تحصل الدولة على المال اللازم لها. فتطلب هذا بأفضل الطرق وأيسرها، واضعة نصب عينيها صحة التوازن فى هذه المسألة.

وفى حكمنا المقبل، يكون الملك متمتعاً بالصفة المعنوية الشرعية التى بموجبها يعتبر هو مالك كل شىء فى الدولة من كلى وجزئى (ويجوز أن يتحول هذا من الحيز النظرى المعنوى إلى الحيز الفعلى الحقيقى) وله أن يضع يده على جميع مقادير الأموال والأملاك من جميع الأبواب كلها، حتى يستطيع تنظيم دورة المال فى الدولة ويبنى على هذا أن نظام الضرائب العامة يمكن أن يعتاض عنه بنظام الضريبة التصاعدية على العروض والأملاك، وبموجب هذا تدفع الضريبة التصاعدية دون أن تسبب لدافعها إرهاقاً، أو إغراقاً، إذ هى على نسبة مئوية من قيمة العروض والأموال. وعلى الأغنياء أن يعلموا أن واجبهم ان يضعوا جزءاً من فضلة أموالهم تحت تصرف الدولة وحق الكسب الشريف، وأقول الشريف لأن نظام مراقبة الأموال سيقضى على التهريب المقنع عن طريق القانون قضاءً تاماً.

والإصلاح الاجتماعى يجب أن يبتدئ من فوق، وأعلى السلم، والوقت اليوم موات ناضجة وسائله . وهذا الإصلاح عربون عهد الأمان.

والضريبة على الفقير هى بذرة الثورة وسوس الخراب فى جسم الدولة التى تلهث وراء القليل من الفقير فلا يغنيها، وتدع الكثير فى يد الموسر وهو فى متناولها. وفضلاً عن ذلك،

فإن الضريبة على أصحاب رؤوس المال من شأنها أن تخفض من احتشاد الثروة فى أيد قليلة محدودة، وهذا هو ما عنيناه وجرينا عليه فى حكومات الغوييم لنجعله فى كفة الأغنياء قوة تناهض القوة التى فى الكفة الأخرى . مالية الدولة.

والضريبة المتزايدة على نسبة مئوية من رأس المال، تأتى بدخل أكثر بكثير مما تأتى به الضريبة الحالية على المكلف. والسلع والعروض، وهذه الأخيرة إنما فائدتها مطلوبة فى أمم الغوييم، لأنها معوان لنا فى خلق القلق وتسبيب الانتقاض.

والقوة التى يستند إليها ملكنا فى حكمه المقبل، قائمة على شيئين: التوازن المالى، والأمن المستقر. ولكى تستقيم الأمور على هذا الوجه، لابد أن يتخلى أصحاب رؤوس المال عن جزء من دخلهم من أجل أن يضمن حسن سير جهاز الدولة كما ينبغى. وحاجات الدولة يجب أن يقوم بتسديد تكاليفها أولئك الذين لا تنزل عليهم الضريبة التصاعدية منزلة العبء، ولديهم من فضلة المال ما يسوغ الأخذ منه.

واستيفاء الضرائب لحاجات الدولة على هذه الطريقة، ينتزع من قلب الفقير على الموسر، إذ يراه أصبح عوناً مالياً للدولة، وعاملاً من عوامل الهدوء والرفاهية، يؤدى هذا كله بطيبة خاطر.

وأما الطبقات المتعلمة، فلكى لا تستثقل أمر التكاليف المترتبة عليها، بموجب النظام التصاعدى، ولكى تستبين الحقائق على علاتها، فيشرح هذا كله بموارده ومصادره، وأصله وفصله، وأرقامه، لكى تكون على بينة منه، ولا يستثنى إلا مخصصات العرش وأجهزة الإدارة.

ومن يجلس على كرسى الحكم، لا ينبغى أن يكون كالأفراد مالكاً لشىء من المقتنيات لنفسه خاصة، بعد أن يغدو رئيس الدولة، لأن كل شىء فى الدولة يمسى وهو القيم عليه، فإذا خرج عن هذه الصفة، تنافت شخصيته الحاكمية مع شخصية الفرد الحائز للمال الخاص. والإحراز الفردى للحاكم معناه أن يهدم حقه فى الحكم.

أما أقرباء الحاكم وذووه، ما عدا ورثته، الأقرباء الذين تعولهم الدولة، فيجب أن ينتظموا فى سلك خدمة الدولة، أو أن يخرجوا لطلب الرزق بالعمل المستقل، لكى يحصلوا على حق التملك الفردى كسائر الناس، فإن امتيازات الدم الملكى لا يجوز أن تكون سبباً فى استنزاف الخزانة.

وصفقات البيع والشراء، وقبض المال نقداً، وانتقال الإرث، كل هذا يخضع لضريبة تصاعدية، وكذلك بيع العقار والمنقول، بصيغة نقد، أو غيره إذا كان خالياً من شهادة دفع الضريبة حيث ينبغى بيان الأسماء كاملة، يعرض المالك السابق لدفع فائدة على الضريبة من ساعة إتمام المعاملة، إلى يوم اكتشافها، اذ تعتبر مهربة، لم تعلن حسب الأصول، وتقدم جداول الانتقالات إلى دوائر المالية المحلية أسبوعاً فأسبوعاً مع كشف بأسماء المالكين وعناوينهم، سابقاً وحاضراً. وهناك حدود معينة لابتداء الضريبة؛ وهذا أيضاً يتقاضى عنه ضريبة مكس

خفيفة على نسبة مئوية للوحدة.

ولكم أن تتصوروا أن مجموع هذه الضرائب لمرة واحدة كم يضاهى من مجموع الدخل لدول الغوييم من مرات.

وتحتفظ الخزانة بمبالغ كاملة من الاحتياطى المقطوع، وما يزيد عليه ينبغى وضعه فى التداول، وينفق هذا الاحتياطى على الأشغال العامة، فيكون زمام العمل فى الأشغال العامة بيد الحكومة، ومنها المورد والمستقى، فيغدو العمال مرتبطين بها، مخلصين لها ولمن بيدهم الحكم إذ فى هذا مصلحتهم. ويجنب قسم من الاحتياطى المقطوع لتخصيصه مكافآت على الاختراعات وتجويد الإنتاج وتحسينه.

ولا ينبغى أن يبقى شىء، مهما قَلَّ، من الاحتياطى ولا من المقادير المخصصة لأبواب الموازنة، فى دوائر الخزانة، لأن المال إنما وجد لتتداوله الأيدى، وكل ركود يطرأ عليه يخرب سير أجهزة الدولة التى هو لها بمثابة الزيت للآلات، وإذا لحق الركود هذا الزيت، فتقف آلات الدولة ودواليبها عن الدوران.

وإن وضع سند الفائدة، موضع سندات الخزانة، ولو بمقدار قليل، يسبب هذا الركود تماماً، وتكون نتيجته الرديئة واضحة.

وينشأ ديوان المحاسبة، وبموجبه يستطيع الحاكم أن يطلع على واردات الدولة ونفقاتها فى أى ساعة، ماعدا الحسابات الشهرية الجارية التى لم تقطع بعد، وحسابات الشهر السابق الذى لم تصل جداوله بعد إلى مراجعها.

والشخص الوحيد بمفرده الذى لا مصلحة له فى نهب خزانة الدولةصاحبها أو حاكمها، وهذا هو السبب الذى يجعل مراقبته لها كافلةً لسلامتها فلا ينفق شىء من أموالها جزافاً.

وناحية المراسم و (التشريفات) فى البلاط، من مقابلات وحفلات وما الى ذلك، مما يستغرق كثيراً من وقت الحاكم، كل هذا يلغى، ليتوفر له من الوقت ما يكفى لمراقبة سير الشؤون والأعمال، والنظر فى القضايا والمهمات والمصالح. وعلى هذا، لا تكون سلطة الحاكم نهباً مقسماً بين رجال المحاسبة والبطانة والمقربين والمحيطين بالعرش للأبهة والفخفخة، وهؤلاء هم وراء منافعهم الخاصة ولا يهمهم من مصالح الدولة شىء.

والأزمات الاقتصادية التى خلقناها نحن للغوييم، ما خلقناها إلا بواسطة سحب المال من التداول. فإن مقادير عظيمة من رؤوس المال قد ركدت لدى سحب الأموال من الدولة. وهى الأموال التى كانت دائماً تستخدم لمنفعة المال المسحوب باتخاذها قروضاً: وهذه القروض أثقلت العبء المالى على الدولة من جهة الفائدة، فصارت مالية الدولة مستعبدة لتلك القروض أو رؤوس الأموال... ثم إن انحصار الصناعة بأيدى أصحاب رؤوس المال الكبار بدلاً من أن تكون

موزعة بين عدد المتوسطين، قد امتص عصير الشعب والحكومة معاً.

وإصدار النقد فى الوقت الحاضر، يجرى على نمط لا يتناسب على الجملة مع حاجات الناس على حساب حاجة كل فرد منهم، فيعجز عن سد حاجات جميع العمال. فمقدار الإصدار ينبغى أن يضاهى عدد السكان فى نموه، ويدخل فى هذا الاعتبار إحصاء المواليد، إذ هؤلاء يعدون من المستهلكين من ساعة ميلادهم. فتنقيح نظام إصدار النقد مسألة تهم العالم كله.

وتعلمون ان العمل بقاعدة الذهب قد خرب الدول التى سارت عليه لأنها لم تكن قادرة على تلبية المطالب للنقد، فازدادت الحالة حرجاً، فاضطررنا إلى إخراج الذهب من التداول إلى الحد الممكن.

ويحل محل قاعدة الذهب عندنا، قيمة تكاليف اليد العاملة، سواء حسبت بالورق أم بغيره. وسنجعل إصدار النقد على قدر الحاجات العادية فى كل باب، مع إضافة المواليد بين وقت وآخر وطرح الوفيات.

وحسابات الدولة، كل دائرة تكون مسئولة عما تقوم به من أعمال، على منهج استقلال الدوائر (كما هو الأمر فى فرنسا ـ الدائرة الإدارية الفرنسية).

ولكى لا يقع تأخر فى مدفوعات الدولة، اللازمة لسير أجهزتها، فكل هذا ينظم وتصدر به المراسيم بمبالغه وشروطه من قبل الحاكم. وهذه الطريقة تقضى على ما اعتادته الوزارات من المحاباة بحماية مؤسسة ما، تحت كنفها، ضد مؤسسة أخرى، وبهذه الطريقة نأمن الخلل.

وأما موازنة الدخل وموازنة الخرج، فتمشيان معاً متوازيتين غير متباعدتين،حفظاً للانسجام بينهما.

وأما مشروعات الإصلاح والتحسين المخططة بموجب الأنظمة والقواعد عند الفويم، فنفرغها فى قوالب لا يخشى منها أحد. وسنبين وجه الضرورة فى تلك المشروعات، وهى إنما جىء بها لتلافى الاختلال الذى انغمست فيه أمم الفويم، لما طرأ على ماليتها من فساد وعوج. وأول عناصر الفساد، كما سنعلم، يبتدىء هكذا: توضع الموازنة السنوية كالعادة، ثم لا تلبث أن تعتل أوضاعها بالتنقيح المتزايد المتكرر سنة بعد أخرى، فتتضخم، وتتهالك على نفسها وذلك للسبب التالى: يأخذون أطرافها وجرها إلى منتصف الطريق، ثم تختل دواليبها، فتضطرب وتتسكع فى السير، فيطلبون موازنة تصفية فتأتى السنة الجديدة، ولا بد أن تبنى على إرث السابقة ومنها موازنة التصفية، ناقلة جملة أرقامها، وذلك كله خبط وعوار وفساد، فالانحراف الذى يقع فى مدار السنة الجديدة يبلغ الآن خمسين بالمئة، وعلى هذا ترى أن الموازنة قد بلغت ثلاثة أضعاف فى عشر سنوات، والعلة فى خراب خزانات دول الفويم حتى أمست فارغة، تعود إلى تلك الأساليب والطرق، مما صنعناه نحن لها. ثم يأتى دور القروض، فيمتص ويلتقم

ما بقى، وما بعد ذلك إلا الإفلاس.

ولا يخفى عليكم أن الأنظمة الاقتصادية التى من هذا النوع، ونحن اقترحناها وقدمناها إلى الغوييم - للتخريب - لا يمكننا أن نجرى عليها ونطبقها عندنا.

فان كل ضرب من القروض يدل على الاعتلال فى الدولة، وعلى النقص فى فهم حقوق الدولة. فالقروض تعلق فوق رؤوس الحكام كيف ديموقليس. وبدلاً من أن يأخذوا المال من رعاياهم عن طريق فرض ضريبة مؤقتة، فإنهم يمدون أيديهم يستجدون مصارفنا. والقروض الأجنبية ما هى إلا غلّ لا ينفك يمتص حتى يشبع فيتساقط من نفسه، أو تنزعه الدولة نزعاً وترمى به، ولكن دول الغوييم أعجز من أن تنتزع العلق، فتلجأ إلى ما هو أيسر وأهون، فتداوى أمرها باستخدام المزيد من العلق أكثر فأكثر، حتى تجف عروقها بطبيعة الحال، وينتهى انسياب دمها كأنه من فصاد اختيارى (كلاحس المبرد).

وما هو القرض الداخلى الحقيقى؟ القرض هو إصدار الحكومات سندات على الخزانة تحتوى على التزام نسبة استهلاكية لمجموع رأس مال القرض. فإذا كان القرض مرتباً له فائدة بالمئة ففى عشرين سنة تظل الدولة تدفع من هذه الفائدة ما حكمه حكم العبث، حتى يوازى مجموع ما يدفع. أصل القرض، وفى أربعين سنة تكون الدولة قد دفعت هذا مضاعفاً، وفى ستين سنة، يضاعف ثلاثاً، ومع هذا يبقى أصل القرض على حاله، ديناً على الخزانة.

يتضح من هذا، أن فرض الدولة ضريبة على رعاياها تصيب كل فرد، مهما يكن أسلوب الضريبة، معناه امتصاص آخر درهم من جيوب دافعى الضرائب الفقراء لتسديد ديون الأثرياء الأجانب الذين منهم أتت القروض، بينما بوسع الدولة أن تجمع من المكلفين من رعاياها ما يلزم لحاجاتها دون أن يكون له فائدة إضافية.

وما دامت القروض قروضاً داخلية تتعاطاها أمم الغوييم، فغاية ما يحصل من المال انه ينتقل من جيوب الفقراء إلى الأغنياء. ولكن عندما يشترى الرجل الذى يعهد إليه فى تدبير القروض من الخارج، تسيل أموال الأمم الى صناديقنا وخزائننا، وتسرع امم الغوييم فتؤدى إلينا ضريبة الرعية.

وإذا اعتبرنا نوع الحياة التى يحياها ملوك الغوييم وهم على عروشهم، حياة القشور والعبث، وما هناك من إهمال لشؤون الدولة، واستقتال الوزراء فى جمع المال لجيوبهم، وجهلهم المسائل المالية، وحذو باقى الحكام هذا الحذو بحيث أدى الأمر كله إلى جعل بلدان الغوييم مدينة لخزائننا بمقادير من الديون هى أعجز من أن تقوى على تسديدها، ألا فلنعلم أن هذا لم يتم دون أن تكبدنا فى سبيله تكاليف ثقيلة من اضطراب ومال.

وركود المال لن يكون له محل فى عهدنا، ولذلك لن يكون ايضاً شىء من سندات بالفائدة

على الدولة، ماعدا الإصدار الذى بفائدة واحد بالمئة، ولن يكون هناك دفع فوائد للعَلق الناهش لعصب الحياة فى دولتنا. وحق إصدار سندات بالفائدة سيحصر بالشركات الصناعية التى لا تجد صعوبة فى دفع الفائدة على السندات من أرباحها، بينما الدولة فى هذا الأمر لا تعطى فائدة على القروض التى هى كقروض الشركات، لأن الدولة تقترض لتنفق لا لكى تستثمر المال فى المشروعات المربحة.

وسندات الشركات بوسع الحكومة أن تشتريها كما يشتريها جميع الناس بعد أن كانت الحكومة مقترضة تدفع جزية القرض، صارت مقرضة (الشركات) بفائدة تجنبها. وهذا التدبير يمنع الركود والأرباح الطفيلية والاسترخاء، مما كان كله مفيداً لنا لما كانت دول الغوييم مستقلة ولنا مأرب من سوقها ذاك المساق، أما فى حكمنا فهذا بعيد.

وما أوضح ما نرى من تخلف عقل الغوييم وغباوته الكثيفة وتخبطه فإنهم يقترضون منا بالفائدة دون أن يفكروا فى أن كل هذا المال مع فائدته كان يجب أن يأخذوه من جيوب دولهم ليسددوا لنا الدين. وأى شىء أسهل من أن يأخذوا المال من جيوب شعوبهم.

ولكن هذا كله برهان على إشراق نبوغنا العقلى وإشعاعه، ونحن الشعب المختار. فإننا قد اخترعنا لهم هذه الحيلة بشكل تقديم القروض، مزينة منمقة، فصدقوها واعتقدوا أن فيها الخير لهم.

أما طريقتنا فى حساباتنا فستكون واضحة جلية فى بيان المصادر والموارد، والدخل والخرج، لا أثر للإبهام فى ذلك، منقاة على ضوء خبرتنا المستفادة من القرون الماضية فى دول الغوييم، وستتميز بالدقة والبت والقطع. وبإلقاء نظرة عليها، يستطيع كل واحد أن يرى جوهر محتواها وهذا ثمرة ما ابتكرناه. وبذلك تنتهى مخازى الغوييم التى استعنا بها فى التسلط عليهم، وهذا كله منبوذ عندنا.

وسنضرب بسياج من الرقابة حول نظام الحسابات عندنا بحيث لا يكون من المستطاع بحال للحاكم أو لأى موظف فى الدولة، مهما علا مقامه، أن يحول درهماً واحداً عن بابه، دون أن يكشف أمره، أو أن يجرى نقل مرصد مالى من باب إلى آخر، إلا ضمن ما نصت عليه التعليمات وربط بضابطه.

وبغير هذه الطريقة الجازمة لا سبيل للحكم والسير فى طريق تحتها الغام، وبغير موارد على الصفة التى ذكرنا، مصيرها إلى البوار، حتى ولو كان القائمون بالحكم أبطالا أو شبه آلهة، وكل ما صنعناه لحكام الغوييم الذين طالما أمددناهم بالنصائح (المضلة) فصرفناهم عن العناية بشؤون الدولة وحراسة مهماتها ومصالحها، والهيناهم بمراسم الظهور بأبهة المحافل والمهرجانات والانتفاخ بآداب السلوك الاجتماعى، والمآدب والولائم، كل هذا ما كان إلا حجاباً

لستر خططنا المؤدية إلى قيام حكمنا. وقد حشونا كل بلاط بالمحبوبين لديهم من عملائنا (وعميلاتنا) فوضعناهم فى مناصب كلها مفاتيح، فعملوا، وأحسنوا القيام بما عملوا، وكانوا يستغلون قصر النظر، فيمنونهم بمواعيد عرقوبية أن الفرج وتحسن الحالة الاقتصادية، كل ذلك قادم فى الطريق. ومما يأتى الفرج أتأتى بركات اقتصادية من ضرائب جديدة؟ كان ذلك ممكناً بنفسه ولكنهم لم يفهموه ليطلبوه. وكيف يفهمونه ويطلبونه وقد قرأوا ما كتبنا لهم ووضعنا أمامهم فاتبعوه.

وواضح ما كان لهم من نهاية، هى نتيجة الدرب الذى سلكوه، وما ارتطموا فيه من بلاء العسر المالى، وخمول الصناعات فى بلادهم.

البروتوكول الواحد والعشرون

القروض الداخلية. الديون والضرائب. تحويل الديون إلى أن تصبح ما يقال له الديون الموحدة. الإفلاس. بنوك التوفير. والدخل. إلغاء الأسواق المالية. تنظيم القيم الصناعية.

إتماماً للموضوع الذى شرحته فى الاجتماع الأخير، وهو القروض الأجنبية أقدم الآن إيضاحاً وافياً حول القروض الداخلية. ولا حاجة بى أن أزيد الكلام على القروض الخارجية، فهى التى ساقت إلينا ثروات الغوييم، وأما فى دولتنا فلا وجود للأجانب، أى لا شىء خارجى.

إننا قد اغتنمنا فرصة ما عليه رجال الإدارة الكبار من التكالب على جمع المال، وما أصيب به الحكام من آفة الخمول، فاستعدنا أموالنا منهم ضعفين وثلاثة أضعاف، بل أكثر من هذا، فكنا نقرض حكومات الغوييم من المال ما يفوق حاجتها. أفيستطيع أحد أن يدور بنا مثل هذا المدار؟ لذلك أقصر كلامى على تفصيل القروض الداخلية. والقصة هكذا:

تعلن الحكومة أنها ترغب فى عقد قرض مالى صفته كذا وكذا. وتطرح سنداتها للاكتتاب، وهى من نوع سندات دين بفائدة، ولكى تبقى الحكومة، وفى متناولها الأمر كله من جهة متراوح الاسعار، فإنها تجعل سعر السند بين مئة وألف، ويخصم شىء من هذا للسابقين فى الشراء. وفى اليوم التالى، فإذا بالاسعار فى صعود نتيجة التحايل والتلاعب، والسبب المنتحل أن الإقبال على الشراء كان غزيراً جداً، وفى بضعة أيام تمتلىء صناديق الخزانة ويقبض المال عنها، حسب زعمهم، إذ تدفق عليها وزاد فيضه على ما تحتاج إليه بكثير (إذا كان هذا صحيحاً فلماذا تقبل الخزانة هذا الفائض الزائد؟) ثم يذاع ويشاع أن الاكتتابات فاقت مطلوب القرض أضعافاً، ومن هنا يكمن سر الرواية. فتسمع الناس يقولون: انظروا؛ ما أشد الثقة بسندات الحكومة؛

وعلى اثر تمثيل هذه المسرحية المضحكة، يطيل رأس الحقيقة سافراً، وهو أن الحكومة واقعة فى دين، لكنه دين يقصم الظهر. فتتخبط فى أمرها. ثم يعسر عليها دفع الفائدة، فتلجأ إلى قروض جديدة، وهذه لا يستفاد منها فى وفاء الدين بل تضيف إليه عبئاً جديداً. ومتى ما نفد مال القروض الجديدة، صار من الضرورى فرض ضرائب جديدة لا لوفاء أصل القروض الأولى، بل لدفع فائدتها، فتغدو هذه الضرائب ديناً لتغطية دين.

ثم يأتى دور تحويل سندات الديون فيخفضون من الفائدة، ويبقون الدين على حاله، غير

أن هذا العمل لا يستطيعونه إلا بموافقة المقرضين حملة السهام، فتعضل المسألة وعند إعلان التحويل، يسمع اقتراح من رواية ما، إن الذين لا يوافقون على تحويل سنداتهم تعاد إليهم قيمتها فإذا طلب حملة السهام جميعاً استعادة أموالهم، وقعت الحكومة فى الورطة، وعلقت بها الكلاليب، وتكون كمن طلب الزيادة فوقع فى النقص، وتعجز عن الدفع. ومن حسن الحظ أن الفوييم، ولا فهم لهم فى الأمور المالية، يؤثرون دائماً أن يخسروا من قيمة السندات ويقبلوا فائدة مخفضة، على أن يجرأوا فيحاولوا استثمار أموالهم فى مشروع آخر. وفى خلال هذا كله، تتولد الفرصة للحكومة فتنفض عن كاهلها ديناً عليها قد يبلغ عدة ملايين.

وفى الوقت الحاضر، لا يبقى بوسع الفوييم أن يلعبوا هذه اللعبة فى القروض الخارجية، إذ هم يعلمون أننا إزاء هذه نطلب أن تعاد إلينا أموالنا كلها كاملة.

وبهذه الطريقة التى شرحتها لكم، يكفى أن تؤخذ العبرة من حادث إفلاس واحد لا ريب فيه، ليعلم ما هناك من مسافة بعيدة بين مصالح الشعب ومصالح الحكام.

وأرجو منكم أن تحصروا انتباهكم الخاص بما تقدم من الكلام، ربما أعقب عليه الآن توّاً: أن جميع القروض الداخلية أصبحت فى وقتنا هذا ديوناً موحدة، أى ما يسمى بالديون السائرة، وخاصية شروطها تسديدها فى آجال قصيرة. وهذه الديون هى أموال مدفوعة إلى بنوك التوفير وإلى الحساب الاحتياطى، فإذا بقيت تحت تصرف الحكومة مدة طويلة، تتبخر إذ تستعمل فى دفع فوائد القروض الأجنبية، ويعتاض عنها بمبالغ تعادلها تؤخذ من أموال الدخل والإيراد، وهذه الأموال هى آخر ما فى جعبة الخزانة من أدوات الترقيع ورتق الفتوق.

ومتى ما اعتلينا عرش العالم، فيجمع هذه الألاعيب المالية وأمثالها المنافية لمصالحنا، يقضى عليها بالمرة، ويعفى أثرها، وكذلك نمحو الأسواق المالية من الوجود، لأن وجودها ضار بمكانتنا وهيبة سلطاتنا المالى، لما تسببه من التقلب فى الأسعار، فيؤثر ذلك فى قيم أموالنا تأثيراً سيئاً.. ووجه عملنا، احتفاظاً بمستوى قيم أموالنا وأسعارها، سنسن قانوناً يمنع التلاعب بين صعود وهبوط (فالصعود ينقلب بسبب الهبوط، وهذا ما كان يقع فى دور ابتداء تدخلنا فى أسواق الفوييم).

وسنعتاض عن أسواق الأوراق المالية (البورصات) بمؤسسات حكومية للاقراض، بالغة حد العظمة والغاية من هذه المؤسسات أن تحدد أسعار القيم الصناعية على حساب ما ترى الحكومة، ويكون بوسع هذه المؤسسات أن تغرق السوق بخمس مئة مليون من سنداتها الصناعية، وأن تشترى من السوق سندات ما يعادل هذه القيمة، كله فى يوم واحد، وبهذه الطريقة تصبح المشروعات الصناعية متوقفة علينا. ويمكنكم أن تتصوروا ما يكون لنا من وراء هذا من نفوذ وسطوة.

البروتوكول الثانى والعشرون

أسرار ما سيأتى به الغد. شرور القرون العديدة أساس المستقبل الخير. شعار القدرة والخشوع لها خشوع العبادة.

فى جميع ما أوردته عليكم حتّى الآن، كان هدفى أن أصرر لكم بعناية ما سيأتى به الغد، وما هو جار اليوم مندفعاً إلى سيل الحوادث الجسام الطالعة علينا عما قريب، وسر العلاقات بيننا وبين الغوييم، والأعمال المالية. ولم يبق لى ما أقوله إتماماً للموضوع إلا القليل وهو هذا:

إن فى يدنا أرهب قوة فى هذا العصر: الذهب، ففى مقدورنا أن نخرج من خزائننا منه أى مقادير نريد فى بحر يومين.

ومن المسلم، أن لا حاجة بنا إلى مزيد برهان على أن حكمنا المقبل هو من إرادة الله. ومن المسلم أيضاً أننا لن نفشل، وبيدنا ما بيدنا من كنوز المال، فى إقامة الحجة على أن الشر الذى عكفنا على ارتكابه عدة قرون، كان عوناً فى خاتمة المطاف لقضية الرفاهية والخير. يجعل الأمور كلها تحت أجنحة النظام، ولا ننكر أننا فى غضون هذا السير قد لجأنا إلى بعض العنف والجور، على أن النتيجة كانت تكون واحدة على كل حال فى النهاية. وما بقى علينا هو أن ندبج الفصول والمقالات برهاناً على أننا نحن الخيرون المحسنون، أعدنا إلى العالم المزق المتناثر، نعمة الخير الفعلى، وحررنا الإنسان الفرد، وبهذا نمكن العالم من أن يحيا متمتعاً بهاتين النعمتين (الخير والحرية) فى ظل السلام والطمأنينة، مع حسن العلاقات المرعية بين الناس، وذلك طبعاً شرط المحافظة الدقيقة على القوانين الدائمة، وسنبين للناس جميعاً أن الحرية ليست فى الاستباحة والهوى، وحق الانغماس فى المحظورات بلا قيد، بأكثر مما هى كرامة، وقوة إرادة فى الإنسان، وهذان ليس معناهما إبلاء الفرد نفسه الحق أن يأخذ بالقواعد الهدامة تحت أسس حرية الضمير والمساواة وما أشبه. وحرية الإنسان ليس محتواها أن يهيج المرء نفسه ويهيج غيره إلى الشر بالخطب الرعناء فى الرعاع العابثين، وإنما المحتوى الصحيح هو الصمود والمناعة فى الشخص الذى يراعى جميع قوانين الحياة بأمانة ودقة، والكرامة الإنسانية عن طريق وعى الوحدات للحقوق، فى مشهد كل حق ومغيبه، وليس من معنى المحتوى أنه مطلق الاستسلام إلى الخيال، والنزوات الجامحة، مما يدور حول موضوع الذاتية أو الأنانية الإنسانية.

وستكون سلطتنا رائعة، لتحليها بصفة القدرة الكاملة الشاملة، وتبسط كل حكمها وترشد الناس، ولا تشايع زعماء وخطباء يتراقصون على العبارات الفارغة وما به يتشدقون، مما كله فى نظرهم المبادىء السامية، وما هو بالحقيقة الراهنة إلا الطوباوية الخيالية.. سلطتنا ستكون تاج النظام، وفى هذا تتدرج سعادة الإنسان كلها. والشعار الوهاج لهذه السلطة، تنبعث منه عوامل السجود الروحى له، وخشية الإجلال بين يديه، من الخلق أجمعين. إن القدرة الحقيقية لا تسالم حقاً من الحقوق حتى ولو كان حق الله. ولا يستطيع أحد أن يدنو منها بسوء ولو بمقدار شعرة.

البروتوكول الثالث والعشرون

التقليل من الأدوات الكمالية . الصناعيون المتوسطون . التعطل عن العمل . منع الخمرة . محو المجتمعات السابقة وبعثها فى شكل جديد . المختار من الله

إن الشعب، حتى يعتاد الطاعة، من الضرورى أن تتشرب أذهانه دروس الاتضاع والقناعة. وطريق ذلك، الإقلال من إنتاج الكماليات وأدوات الزينة الفارغة، والترف. فتترقى الأخلاق العامة التى ما جاءها الفساد إلا من شدة انغماسها فى مباءة الترف المهلك. وسنعنى بإعادة إنشاء صناعات إنتاج متوسطة، وهذا معناه وضع الألغام فى طريق رؤوس الأموال الصناعية الخاصة. ومن فضائل هذا أيضاً، أن الصناعيين الكبار على النطاق الواسع، غالباً هم المحركون، ولو عن غير علم منهم دائماً، لأفكار الجماهير فى اتجاه معاكس لا يعرف شيئاً من التعطل عن العمل (البطالة)، وهذا ما يدعو لشده إلى النظام القائم شداً وثيقاً، وبالتالى يقوده إلى احترام هيبة السلطة. ثم أن التعطل عن العمل يعتبر أشد ما يفتك بالحكومة من آفات، أما نحن، فسنداويه يوم ينتقل الزمام إلى أيدينا. والخمرة ستمنع بالقانون، وشاربها معرض للعقاب لارتكابه جرماً ضد إنسانية الإنسان، ولصيرورته بالشراب فى صف العجماوات.

والرعايا، وأكرر هذا القول، إنما تنقاد لليد القوية التى تحكم، وهى بمعزل عن الرعايا جميعاً، ومن هذه اليد تستشعر الشعوب رهبة السيف الذى ينتضى لمكافحة الأوبئة الاجتماعية واستئصالها، وما عساهم يريدون فى ظل ملك ملائكى الروح، يرون فيه هذه القدرة والقوة مجسدتين.

واجب السيد الأعلى الذى يحل محل جميع الحكام الحاليين، المتسكعين فى طريقهم على حاشية الحياة، فى مجتمعات نخرة، أوردناها موارد التدلى والفساد، مجتمعات جحدت كل شىء حتى سلطة الله، ومن وسطها تنجم قرون الشر بنار الفوضى من كل جهة واجب السيد الأعلى قبل كل شىء أن يخمد تلك النار الفاغرة فاها، إخماداً تاماً. وهو فى هذا الصدد يكون مضطراً إلى أن يمحو جميع تلك المجتمعات ولو صبغها بدمه، حتى يبعثها بعثاً جديداً على صورة جنود منتظمة الصفوف، تقاتل بوعى كل الآفات التى تعترى جسم الدولة وتزرع فيه البثور.

وهذا الحاكم المختار من الله، إنما اختاره الله ليقضى على قوى الشر، القوى التى تنبعث من الغريزة لا من العقل، ومن الوحشية لا من الإنسانية. وهذه القوى هى الآن فى نشوة

انتصارها، متمثلة باللصوصيات وكل ضرب من الاغتصاب، تحت قناع مبادئ الحرية والحقوق. وقد عبثت بالنظام الاجتماعى ونقضته من كل جهة لتقيم على أنقاضه عرش ملك اليهود، ولكن دور محاسبة هذه القوى الشريرة يكون فى يوم ظهور مملكتنا، فتجرف من طريق ملكنا جرفاً حتى لا يبقى منها أثر، عالقة به بقايا عثرات، أو كسرات محطومة.

حينئذ نستطيع أن نقول لأمم العالم: اشكروا لله واسجدوا للذى فى جبينه خاتم مصير الإنسان، الإنسان الذى قاد الله نجمته إليه، مظهراً بذلك أنه هو وحده القادر على تحريرنا من جميع القوى والشرور التى ذكرنا.

البروتوكول الرابع والعشرون

تثبيت نسل الملك داود. تخريج الملك وإعداده للعرش. تنحية الوارث ولو كان من النسل الداودى إذا كان لا يصلح للملك. الملك وأعوانه الثلاثة لا غير. الملك هو المصير. ملك اليهود فى أخلاقه نحو الناس هو فوق العيب.

فى الاختتام، أتناول من الكلام ما يتعلق بإثبات النسل الداودى فى أصوله وجذوره إلى آخر الدهر.

سر هذا البقاء، فى المقام الأول، كامن فى ما يتضمنه ذلك الشىء الذى تمكن به حكماؤنا حتى اليوم، من جعل إدارة شؤون العالم مشربة روح المحافظة على القديم، وذلك عن طريق توجيه التثقيف الفكرى للإنسانية جمعاء.

يأخذ بعض الأشخاص من نسل داود على عاتقهم إعداد من يصلح للملك ومن يصلح ليكون وارثاً للعرش، غير جاعلين الاختيار تابعاً لحق من حقوق الإرث، بل كل ما يراعى من مميزات هو الكفاية بصفاتها من الجدارة والموهلات. فيطلعون المرشحين على أعمق الأسرار المتعلقة بالتدابير السياسية، وأساليب الحكومات وأطوارها، مع الحذر الشديد الا يتسرب شىء من ذلك الى الخارج. والغاية من هذه الطريقة أن يعلم الناس جميعاً أن زمام الحكومة لا يمكن أن يلقى به إلى من لم يتخرج بالمعرفة والاطلاع على مواطن الأسرار فى فن الحكومات.

وهؤلاء المرشحون هم بوجه الحصر الذين قد تم تخرجهم وإطلاعهم على كيفية تطبيق المخططات وتنفيذها، وإمعانهم النظر وتدقيق الاعتبار، والمقابلات بين صنوف التجارب الماضية لعدة قرون، والملاحظات المستفادة من السير السياسى والاقتصادى والعلوم الاجتماعية. وبكلمة موجزة: يلقن هؤلاء روح الشرائع التى هى من عمل الطبيعة نفسها، الهادية فى إدارة العلاقات الإنسانية بين البشر.

وإذا وجد أن المرشحين للعرش على الخط العمودى الداودى قد بدا منهم فى أثناء دراستهم وتخرجهم، طيش أو رخاوة أو ما يشبه هذا، مما يكون عاملاً فى فساد الحكم والسلطة، ويجعل الحاكم غير قادر على الوفاء بحق واجباته، وخطراً بنفسه على المنصب الذى يتولاه، فأمثال هؤلاء، إذا بدا منهم هذا النقص، ينحون على تسنم العرش.

وإنما يتسلم زمام السلطة من أيدى حكمائنا، من لا ريب فى مقدرتهم التامة، ليحكموا

حكماً بلا هوادة، لا ينى ولا ينثنى، ولو تضمن القوة والصرامة.

وإذا مرض الملك الشرعى الجالس على العرش، مرضاً يورثه ضعف الإرادة والرأى، أو ما يثلم أى صفة من صفات الأهلية، فتكف يده ويسلم زمام الحكم إلى من يأتى بعده من ملك قدير جديد.

وما لدى الملك من مخطط عمل للحاضر والمستقبل، لا ينبغى أن يدرى به أحد إطلاقاً، حتى ولا الذين هم بمثابة مستشارى الملك المقربين.

والذين يحصر فيهم علم هذا كله دون سواهم، هم الملك نفسه وثلاثة أعوان معه لا غير.

وفى شخص الملك الذى هو بإرادته الصامدة الصلبة سيد نفسه وسيد الإنسانية كلها، تستشف صورة القدر وخفاياه. ولن يكون بوسع أحد أن يعلم شيئاً من رأى الملك، ولا إلى ما يتوجه برغباته وميوله. ولذلك يكون من المستحيل أن يقف أحد عاثوراً فى طريقه وهى طريق غامضة مجهولة.

ومعلوم أن القوة المستوعبة الخازنة من عقل الملك ومداركه، ينبغى أن تتكافأ بسعة الأهلية والقدرة مع ما ينبغى أن يكون لدى الحكومة من خطط للعمل. وإنما من أجل هذه العلة فى التوازن بين الاثنين، وجب ألا يتسنم ملك العرش إلا بعد فحص قواه العقلية على يد الحكماء الثلاثة الأعوان.

وقد يتسنى للشعب أن يعرف الملك عن كثب، فيحبه، فلا بد له (الملك) أن يخرج إلى الساحات والمشاهد العامة فيحدثونه ويحدثهم، وهذا ما يجعل القوة فى الجانبين، الملك، والشعب، قوة متماسكة، وهى الآن غير موصولة، وهذا الانقطاع سببه نحن وما رأينا من أهوال.

وهذه الأهوال لم يكن منها مهرب، وكان حتماً احتمالها، إلى أن يحين الوقت للقوة المذكورة فتلتقى من طرفها. وتمسى حلقة مفرغة تحت أجنحتنا.

وملك اليهود لا يجوز له أن يكون منقاداً لشهواته ولا سيما البدنية، ولا أن يسمح لجانب الغريزة الجامحة أن تسلط على جانب العقل. فإن الشهوات مهلكة، تعطل القوى المدركة العاقلة، وتطفىء البصيرة المبصرة، وتسف بالأفكار إلى الحضيض الذى ما بعده شىء.

والقائم بعبء الإنسانية، المتمثل بشخص السيد الأعلى، الباسط حكمه على جميع العالم من نسل داود المقدس، عليه أن يضحى فى سبيل شعبه بكل شهواته الشخصية، وسيدنا الأعلى حرى به أن يكون فوق العيب ويكون المثل الأعلى.

(الموقعون) ممثلو صهيون من الدرجة ٣٣

(انتهت البروتوكولات)